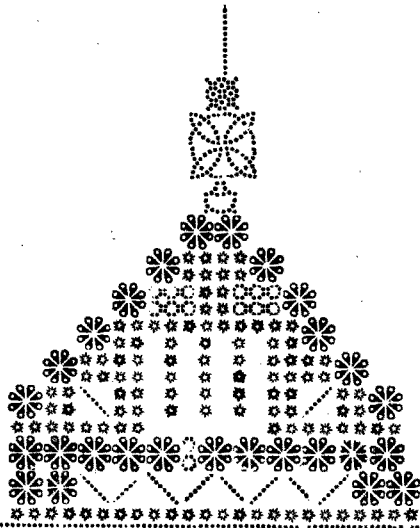




بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تَعَسِّرْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

أحمد الله الذي بدأ بالاحسان ، وأحسن خلق الانسان ، واختصه بنطق اللسان ، وفضيلة البيان ، وجعل له من العقل الصحيح ، والكلام الفصيح ، منبثاً عن نفسه ، وخبراً عما وراء شخصه ، وصلى الله على محمد خاتم أنبيائه ، ومبلغ أنبائه ، وعلى آله وأصحابه وأصفيائه .

وبعدُ فلما كان الكتاب الموسوم باللفصل من تأليف الامام العلامة أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري رحمه الله جليلاً قدره ، نابهاً ذكره ، قد جمعت أصول هذا العلم فصوله ، وأوجز لفظه ، فتيسر على الطالب تحصيله ، إلا أنه مشتمل على ضروب منها لفظ أغرب ^(١) عبارته فأشكل ، ولفظ تتجاذبه معان فهو مجمل ، ومنها ما هو باديٍ للأنفهام إلا أنه خال من الدليل مهمل ، استغرت الله تعالى في املاء كتاب أشرح فيه مشكله ، وأوضح مجمله ، وأتبع كل حكم منه حججه وعالله ، ولا أدعى أنه رحمه الله أخل بذلك تقصيراً هما أتيت به في هذا الكتاب إذ من المعلوم أن من كان قادراً على بلاغة الإيجاز كان قادراً على بلاغة الاطناب . قال الخليل بن أحمد رحمه الله : من الابواب ما لو شئنا أن نشرحه حتى يستوى فيه القوى والضعيف لفعلنا ولكن يجب أن يكون للعالم مزية بعدنا *

وكنيت ابتدأت بهذا الكتاب ثم عرض دون انما عدة موانع ، منها اعتراض الشواغل ومنها ما أحدثته

السبعون بين القلم والانايل ؛ ومنها أن الزمان فسد حتى علا بأقله على درجه قس ، وأنخط قسه عن درجه باقل ، فلما شرف الله هذا العصر بدولة مولانا السلطان الملك العالم العادل المجاهد الم رابط المنصور غياث الدنيا والدين ، ملك الاسلام والمسلمين ؛ سلطان الامة ، ظهير اخلافة ، محيي العدل في العالمين ؛ سيد الملوك والسلطين ؛ أعز الله أنصاره ، وأبقى على الزمان محاسن سيرته وأخباره ؛ وسرت الرُكبان بأنه خلد الله ملكه أحياء من هذا العلم رميا ؛ وأعاد ماءه بجماء ونبتة جميا ؛ أملتية حاويا لضروب من فوائد العربية ، وأنفذته خدمة خفت الى مقره الشريف وإن ثقل برجائها ظهر المطية ، وبالله أستعين على ما نويته واعتقدته ؛ وأستعيذه من الزلل فيما نحوته واعتمدته ، انه ولي ذلك والقادر عليه *

قال جبار الله العلامة أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، وزمخشري قرية من قرى خوارزم ولد بها في رجب من سنة سبع وستين وأربعمائة وتوفي ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة . وقيل له جبار الله لكثرة مجاورته بمكة حرسها الله ﴿ الله أَحْمَدُ عَلَى أَنْ جَعَلَنِي مِنْ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ ﴾ قال الشارح الشيخ الامام العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش النحوي رحمة الله عليه الله اسم من أسماء الخالق سبحانه خاص لا يشركه فيه غيره ولا يدعي به أحد سواه قبض الله اللسان عن ذلك ؛ واختلف العلماء فيه هل هو اسم موضوع أو مشتق فذهب سيديويه في بعض أقواله الى أنه اسم مرتجل للعلمية غير مشتق فلا يجوز حذف الالف واللام منه كما يجوز فزعهما من الرحمن الرحيم ، وذهب آخرون الى أنه مشتق وليسيوييه في اشتقاقه قولان : أحدهما أن أصله إله على زنة فعال من قولهم إله الرجل ياله الإله أي عبد عبادة قال رؤبة :

لله دَرُ الْغَانِيَاتِ الْمُدَّةِ سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلَّهِ (١)

ومعنى الإله المعبود وقول الموحّد ، لا إله إلا الله أي لا معبود إلا الله وحذفوا منه الهمزة تخفيفاً لكثرة وروده واستعماله ثم أدخلت الالف واللام للتعظيم ودفع الشيعاء الذي ذهبوا اليه من تسمية أصنامهم وما يعبدونه آلهة فصارت لفظه الله ثم لزمت الالف واللام كالموض من الهمزة المحذوفة وصارتا كأحد حروف الاسم لا تفارقه ولذلك قد يقطعون الهمزة في النداء والقسم نحو قولهم يا الله اغفر لي وقولهم أنا الله لأفعلن ؛ وقيل العوض الف فعال ؛ والقول الثاني من قولي سيديويه أن أصله لاه ومنه قول الرازي : (٢)

بِحَلَّةٍ مِنْ أَبِي رَبَاحٍ يَسْمَعُهُ لَاهُهُ الْكَبَارُ (٣)

أي الالهة ثم أدخلت الالف واللام عليه لما ذكرناه وجري مجرى العلم نحو الحسن والعباس ونحوهما مما أصله الصفة ووزن لاه فعل واشتقاقه من لاه يليه اذا تستر كأنه سبحانه يسمى بذلك لاستتاره واحتجابه عن ادراك الأبصار وألف لاه منقلبة عن ياء يدل على ذلك قولهم لهي أبوك ألا ترى كيف ظهرت الياء لما نقلت الى موضع اللام ؛ وتفتح اللام تعظيماً الا أن يمنع مانع من كسرة أو ياء قبلها نحو بالله ورأيت

(١) كذا في الاصول وفي لسان العرب مادة «اله» «تالهي» (٢) كذا بالاصول والبيت ليس من الرجز بل هو من البسيط المخلع (٣) كذا في الاصول. وفي اللسان «يسمى بالاهم الكبار» وقد ساق البيت مستشهداً به على أن الميم من «الله» قد تخفف . والبيت للأعشى *

عَبْدِي اللَّهِ ، وانتصاب اسم الله هنا بوقوع الحمد عليه وإنما قدّم على العامل فيه لضرب من العناية والاهتمام بالحمود سبحانه وتعالى : والعرب تقدّم ما هم ببياناه أعنى نحو قوله تعالى (إياك نعبد وإياك نستعين) وأصل الكلام نعبدك ونستعينك فقدم المفعول لضرب من العناية بالمعبود سبحانه ؛ ولو أتى به على أصله وقال احمدُ الله لجاز الا أنه يكون خبراً ساذجاً بلا تخصيص ولا دلالة على العناية به .

والحمدُ نوع من المدح وهو الثناء على الرجل بما فيه من حسنٍ يقال حمِدْتُ الرجلُ أحماه حمداً ومحمداً ومحمّدةً وهو يقارب الشكر في المعنى ، والفرق بينهما يظهر بضدّهما فضدّ الحمد الدّم وضد الشكر الكفران وذلك أن الشكر لا يكون الا عن معروف يقال حمِدْتُهُ على ما فيه وشكرته على ما منه . وقد يوضع أحدهما موضع الآخر لتقارب معنييهما . وقيل الحمدُ أعمُّ من الشكر فكلُّ شكرٍ حمدٌ وليس كلُّ حمدٍ شكرٌ ، وقوله « على أن جعلني من علماء العربية » أى صيّرنى عالماً من علمائها وجعل هذه تتمدى الى مفعولين ويكون الثانى هو الاول فى المعنى ومثله قوله تعالى (لأتى جاعلك للناس إماماً) ولجعل مواضع أخرى تكون بمعنى خلق وعمل فتتمدى الى مفعول واحد نحو قوله تعالى (وجعل الظلمات والنور) وتكون بمعنى التسمية كقوله جعل حسني سيئاً وكقوله تعالى (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً) وتكون من أفعال المقاربة بمعنى طفق ، تقول من ذلك : جعل يقول وأخذ يقول ، والعلماء جمع عالم على حد شاعر وشراء وعاقل وعقلاء ويجوز أن يكون جمع عليهم ههنا لأن علماً بمعنى عالم وهو أبلغ فى الصفة وإنما قلنا انه جمع عالم معقولة ما جاء من جمع فاعل على فعلاء وذلك من قبل أن عالماً وعلماً لغتان ويقول علماء من ليس من لغته عليهم ، فعلم بذلك أنه جمع عالم ، والمراد بالعربية اللغة وان كانت العربية أعم من اللغة لان اللغة تقع على كل مفرد من كلام العرب والعربية تقع على المفرد والمركب . وقوله ﴿ وجعلني على الغضب للعرب والعصية ﴾ جباني أى طبعني يقال جبل الله الخلق على كذا أى طبعهم وهو مأخوذ من الجبله وهى الطبيعة يقال ذلك للرجل يثبت على أمر ولا ينفصل ^(١) عنه ، والغضب خلاف الرضى يقال غضبت له اذا كان حياً وغضبت به اذا كان ميتاً ، والعصية التعمص مأخوذ من قولهم عصّب القومُ بفلان اذا أحاطوا به وسميت به العصبة وهى قرابة الرجل لآبيه وأصل ذلك كله العصب وهو أطنابُ المفاصل لان الاقارب يرتبط بعضهم ببعض كربط العصب المفاصل وقوله ﴿ وآبى لى أن أنفرد عن صميم أنصارهم وأمتاز ، وأنصوى الى لفيف الشؤبية وأنحاز ﴾ قوله « آبى لى » كره لى يقال أبى أبى بفتح العين فى الماضى والمضارع وهو فعل نادر ولم يأت منه الا ما كان عينه أو لامه حرفاً حلقياً ، يقال « انفرد » بالامر اذا قام فيه وحده من غير مشارك وانفرد عنه اذا تركه وفارق الجماعة مأخوذ من الفرد وهو الوتر . و« الصميم » الخالص من كل شئ وصميم الحر والبرد أشده وأصل الصميم العظم الذى هو قوام العظام ، و« الانصار » الاعوان الواحد نصير والنصير والناصر واحد وفعليل يجمع على أفعال كشرىف وأشرف وأما فاعل فبابه أن يجمع على فعل كشارب وشرب وتاجر وتجر « وأمتاز » أفعل من مزت الشئ أميزه اذا فرزته يقال امتاز القوم أى تميز بعضهم عن بعض والمراد

أنزل وأخرج من جملتهم ومنه قوله تعالى (وامتازوا اليوم أيها المجرمون) أي انزلوا عن أهل الجنة وكونوا فرقة على حدة . و« أنضوى » أى أدخل معهم وأنسب اليهم و« اللقيف » ما اجتمع من الناس من قبائل شتى كأنه ههنا ضد صميمهم . و« الشعوبية » بضم الشين قوم يصنرون شأن العرب وهو منسوب الى الشعوب وهو جمع شعب وهو ما تشعب من قبائل العرب والعجم ونظيره من النسب الى الجمع قولهم أبناءى فى النسب الى أبناء فارس وقيل سموا بذلك لتعلقهم بظاهر قوله تعالى (وجعلناكم شعوبا وقبائل) وقال ابن هبيرة فى المحكم : غلبت الشعوبية بلفظ الجمع على جيل من العجم حتى قيل لمحتقر أمر العرب شعوبى وإن لم يكن منهم وأضافوا الى الجمع لغلبته على الجيل الواحد كقولهم أنصارى . و« أنحاز » أى أعتزل وقالوا للذى ينحاز عن القوم ويعتزلهم حوزى . وقوله ﴿ وَعَصَمَنِي مِنْ مَذْهَبِهِمُ الَّذِي لَمْ يُجِدْ عَلَيْهِمْ إِلَّا الرِّشْقَ بِالسِّنَةِ اللَّاعِنِينَ وَالْمَشَقَّ بِالسِّنَةِ الطَّاعِنِينَ ﴾ يقال عصمتنى من كذا أى منعتنى ودفع عني « والمذهب » المأخذ وأصله مكان الذهاب كالمطلع لموضع الطلوع ومثله المدخل والمخرج « الذي لم يجد عليهم » أى لم يعطهم يقال أجدى عليه أى أعطاه وأصله من الجدا وهو المطر العام . و« الرشق » الاصابة بالمكروه يقال رشقهم بالكلام اذا نال منهم به وأصله من الرشق بالسهم . و« الاسنة » جمع لسان واللسان يذكر ويؤنث فمن ذكره ذهب الى العضو وجمعه على أسنة كجمار وأجرة ، ومن أنثه ذهب الى الجارحة وجمعه على ألسن كذراع وأذرع و« اللاعنون » جمع لاعن جمع السلامة واللعن الطرد والبعد يقال للطريد لعين ورجل لعنة بسكون العين يلعنه الناس كثيراً ولعنة بالتحريك يلعن الناس كثيراً « والمشق » سرعة الطعن « والاسنة » جمع سنان « والطاعنون » جمع طاعن يقال طعن بالقول يطعن طعننا^(١) وطعن بالرمح يطعن بالضم طعنا ورجل طعان فى أعراض الناس وفى الحديث « لا يكون المؤمن طعانا » ، والمراد أن هؤلاء الذين يبغيضون العرب ولغاتهم لم يكتسبوا بهذا المذهب الا السقوط من أعين الناس والمذمة وقد ألم بهذا المعنى الحميم بيبص فى قوله :

لَا تَضَعُ مِنْ عَظِيمٍ قَدْرًا وَإِنْ كُنْتَ مُشَارًّا إِلَيْهِ بِالْعَظِيمِ

فَالْكَبِيرُ الْعَظِيمُ يُصَغَّرُ قَدْرًا بِالتَّجَرِّي عَلَى الْكَبِيرِ الْعَظِيمِ

وَلَمْ يَحْمَرْ بِالْعُقُولِ رَمَى الْخَلْمِ بِتَنْجِيسِهَا وَبِالتَّحْرِيمِ

وقوله ﴿ وَإِلَى أَفْضَلِ السَّابِقِينَ وَالْمُصَلِّينَ أَوْجَهُ أَفْضَلُ صَلَوَاتِ الْمُصَلِّينَ مُحَمَّدٍ الْمُحْفَوفِ مِنْ بَنِي عَدْنَانَ بِجَمَاعَتِهَا وَأَرْحَائِهَا النَّازِلِ مِنْ قُرَيْشٍ فِي سُرَّةٍ بَطْحَانِهَا ﴾ السابق من الخيل هو الذى يأتي فى الحلبة أولا « والمُصلى » الذى يتلوه سمي مصليا لأن رأسه يكون عند صلا السابق ، والصلا مغرز الذنب وكنى بذلك عن الاولين والآخرين من الثقلين . وقوله « أفضل صلوات المصلين » أى دعاء الداعين يريد صلواتهم على محمد ﷺ . ومحمد اسم عربى وهو مفعول من الحمد والتكبير فيه للتكثير كما تقول كرمته فهو مكرم وعظمته فهو معظم اذا فعلت ذلك مرة بعد مرة وهو منقول من الصفة على سبيل التفاضل أنه سيكثر حمده وكان كذلك ﷺ . روى بعض نقلة العلم فيما حكاه ابن دريد أن النبى ﷺ ولد أمر عبد المطلب

يجزور فنهزت ودعا رجال قريش وكانت سننهم في المولود اذا وُلد في استقبال الليل كفؤوا عليه قدراً حتى يصبح ففعلوا ذلك بالنبي ﷺ فأصبحوا وقد انشقت عنه القدر وهو شاخص الى السماء فلما حضرت رجال قريش وطعموا قالوا لعبد المطلب: ما سميت ابنك هذا قال: سميتهُ محمداً قالوا: ما هذا من أسماء آبائك قال أردت أن يحمد في السموات والارض ، يقال رجل محمود ومحمد قال الأعشى :

إِلَيْكَ أَيْتَ اللَّعْنِ كَانَ كَلَالُهَا إِلَى الْوَاحِدِ الْفَرْدِ (١) الْجَوَادِ الْمُحَمَّدِ

فحمود لا يدل على الكثرة ومحمد يدل على ذلك والذي يدل على الفرق بينهما قول الشاعر :

فَلَسْتُ بِمُحَمَّدٍ وَلَا بِمُحَمَّدٍ وَلَكِنَّمَا أَنْتَ الْحَبِيطُ (٢) الْحَبَايِرُ

وقد سمت العرب في الجاهلية رجالاً من أبنائها بذلك منهم محمد بن حُمران الجُمُفِيُّ الشاعر وكان في عصر امرئ القيس وسماء شويبراً ومحمد بن خولي الهمداني ومحمد بن بلال بن أحيحة وكان زوج سلمى بنت عمرو جدة رسول الله ﷺ أم جده ومحمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم ومحمد بن مسعدة الأنصاري وأبو محمد ابن أوس بن زيد شهد بدرًا «والحفوف» المحوط الذي قد أطيّف به يقال حف به أى أطاف قال الله تعالى (وحففناهما بنخل) أي جعلنا النخل مطيفاً بهما ، والأحفوف الجوانب الواحد حفاف مثل جراب وأجربة ويقال حف به القوم أى صاروا في أحفته أى جوانبه ومنه قوله تعالى (وتري الملائكة حافين من حول العرش) « وعدنان » جد النبي ﷺ الأُعلى انتسب اليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم قال « كذب النسابون فيما بعد عدنان » وهو صلوات الله عليه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ابن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة ، ومدركة لقب واسمه عمرو بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان من ولد اسمعيل بن ابراهيم إلا أن الاسماء من عدنان الى اسمعيل لا يعلمها إلا الله . «جماجم العرب» قبائلها التي تجمع البطون فتنسب اليها دونهم نحو كلب بن وبرة اذا قلت كلبى استغنيت أن تنسب الى شيء من بطونه « وأرحاء العرب » القبائل التي تستقل بنفسها وتستغني عن غيرها والأرحاء فيما ذكر ابو عبيدة ست : اثنتان في مضر وهما كنانة بن خزيمة وتميم بن مد واثنتان في ربيعة وهما بكر بن وائل وعبد القيس بن افضى ، واثنتان في اليمن وهما لحي بن ادد وكنب بن وبرة . وقوله « النازل من قريش في سرّة بطحائها » قريش من ولد النضر ومن لم يكن من ولد النضر فليس قرشياً وكان لقريش عظم في الجاهلية وشرف في الاسلام بمحمد ﷺ . و«البطحاء» ما اتسع من الارض . و« سرتها » وسطها مأخوذ من سرّة الانسان والمراد أنه من صميم قريش ووسط كل شيء أعدله قال الله عز وجل (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً) قال العرجي :

كَأَنِّي لَمْ أَكُنْ فِيكُمْ وَسِيطًا وَلَمْ تَكُنْ نِسْبَتِي فِي آلِ عَمْرٍو

ومنه واسطة القلادة للجوهر الذي يكون في وسطها وهو أجودها ؛ ويقال قريش الاباطح وقريش البطاح وهم الذين سكنوا بطحاء مكة ويقال لغيرهم قريش الضواحي ، وقريش البطاح هم الافاضل وهم بنو عبد مناف وبنو عبد الدار وبنو عبد العزى وبنو زهرة وبنو تيم بن مرة وبنو سهم وجمح وبنو عدي

(١) كذا في الاصول وفي اللسان مادة «حمد» «الى الماجد القرم» (٢) كذا بالاصل

ابن كعب وبنو حسيل بن عامر بن لؤي وبنو هلال بن أهيّب بن ضبة بن الحارث بن فهر ويقال لهم الأباطحيون أيضاً قال البحرى فى المتوكل :

يا ابن الأباطح من أرض أباطحها فى ذُرْوَةِ المَجْدِ أَعْلَى من رَوَائِبِها

فهؤلاء قريش الأباطح ، وبطحاء الوادي مسيل فيه دقاق الحصى ، وأما قريش الضواحي ^(١) فهم الذين لم تسعهم الأباطح فنزلوا ضواحي مكة وهم معيص بن عامر بن لؤي وتيم بن غالب بن فهر ومحارب والحارث ابن فهر . وقوله « المبعوث الى الأسود والأحمر » بالكتاب العربى المنور * يريد المرسل الى جميع الناس عربيههم وعجميههم فالمراد بالأسود العرب لان الغالب عليهم السمرة والسواد . والمراد بالأحمر العجم لان الغالب عليهم الشقرة والبياض وقيل لعائشة رضى الله عنها الحبراء لبياضها يقال أتانى كل أسود منهم وأحمر ولا يقال أبيض ومعناه جميع عربيههم وعجميههم قال الشاعر :

جَمَعْتُمُ فَاَوْعَيْتُمُ وَجِئْتُمُ بِمَعْشِرٍ تَوَافَتْ بِهِمْ خُمُرَانُ عَبْدٍ وَسُودُها

يريد بعبد عبد بن أبى بكر بن كلاب . وقوله « بالكتاب العربى المنور » المنور ذو النور أى هو ضياء بهتدى به . وقوله « وَلَا لِهُ الطَّيِّبِينَ أَدْعُو اللَّهَ بِالرِّضْوَانِ لَهُمْ وَأَدْعُوهُ عَلَى أَهْلِ الشَّقَاقِ لَهُمْ وَالْعُدْوَانِ » * آله عليه السلام أهل بيته والالف فى آل منقلبة عن همزة هى بدل من هاء أهل ولا يستعمل الال فى كل موضع يستعمل فيه الاهل فلا يقال آل الاسكاف ولا آل الخياط ولا انصرف الى آلك كما يقال الى أهلك وإنما يختص الال بالاشراف يقال القراء آل الله واللهم صل على محمد وعلى آل محمد قال الله تعالى (وقال جل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانهم) « وأدعو الله بالرضوان لهم » اللام متعلقة بأدعو لا بالرضوان والمعنى أسأل الله لهم الرضوان عنهم وهى فى موضع نصب على أنه مفعول له أى من أجلهم وقوله « وأدعوه على أهل الشقاق لهم والعدوان » أى أدعو الله لنصرتهم على من شاقهم وعدا عليهم .م والشقاق الخالفة والعدوان الظلم الصراح . وقوله « وَلِأَهْلِ الَّذِينَ يَفْضُونَ مِنَ الْعَرَبِ يَفْضُونَ مِنْ مِقْدَارِها وَيُرِيدُونَ أَنْ يُخَفِّضُوا مَا رَفَعَ اللَّهُ مِنْ مَنَارِها » يقال « غض » منه يغض اذا وضغ منه وتقص من مقداره والوضع من الشيء الانقاص منه والخط من قدره من قولهم وضعت الشيء اذا حططته يقال وضعته أضعه وضعاً . وحكى الفراء موضعاً وموضوعاً « ومقدارها » قدرها يقال قدرٌ وقدرٌ بفتح الدال وسكونها وهو مبلغ الشيء . والخفض ضد الرفع وهو الانحطاط والله تعالى يخفض من يشاء ويرفع من يشاء « والمنار » الاعلام توضع على الطرق ليهتدى بها وذو المنار ملك من ملوك اليمن سعى بذلك لانه أول من وضع المنار على الطرق ليهتدى بها الناس . وقوله « حَيْثُ لَمْ يَجْعَلْ خَيْرَ رُسُلِهِ وَخَيْرَ كُتُبِهِ فِي عَجْمِ خَلْقِهِ وَلَكِنْ فِي عَرَبِهِ » لا يبعدون عن الشعوبية مُنَابَذَةً لِلْحَقِّ الْأَبَاحِ وَزَيْغاً عَنْ سَوَاءِ الْمُنْهَجِ * « حيث » ظرف مكان يتعلق بقوله يفضون من مقدارها ويجوز أن يتعلق بقوله يفضون وتعلقه بالأقرب أولى يعنى حيث لم يبعث النبي صلى الله عليه وسلم فى المعجم ولا نُزِّلَ القرآن المجيد بلسان غير العربى

وقوله « لا يبعدون عن الشعوبية » هو خبر لعل ، والبعد ضد القرب يقال بعد بالضم يبعد اذا تباعد وبعد بالكسر اذا هلك فهو باعد وجمعه بعد مثل خادم وخدم . وقوله « منابذة للحق الأبلج » أى مكاشفة ومجاهرة يقال نابذه الحرب أى كاشفه وانتصابه على أنه مصدر فى موضع الحال نحو قتلته صبراً وأتيته ركضاً أى منابذين للحق أى مجاهرين « والأبلج » الأبيض المشرق قال :

« حتى بدت أعلامُ صُبْحِ أبلجاً »

ويقال الحق أبلج أى واضح مضى والباطل للجلج أى يتاجلج فلا يعرف « والزيف » الميل يقال قوم زاغة عن الشيء أى زائفون و« سواء المنهج » وسطه وسواء الدار وسطها قال الشاعر :

غَشِيَتْهُ وَهُوَ فِي جَأْوَءَ بَاسِلَةٍ عَضْبًا أَصَابَ سِوَاءَ الرَّأْسِ فَانْفَلَمْنَا

أى وسط الرأس ، والمنهج الطريق البين . قال ﴿ وَالَّذِي يَقْضَى مِنْهُ الْعَجَبُ حَالٌ هُوَ لَآءٌ فِي قِلَّةٍ إِنْصَافِهِمْ وَفَرْطٍ جَوْرِهِمْ وَاعْتِسَافِهِمْ ﴾ يقضى منه العجب أى يوفى منه العجب حقه يقال وفيت هذا الامر حقه اذا تناهيت فيه وأديته وافية وهو من قضيت الدين قال كثير :

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَى غَرِيمِهِ وَعِزَّةٌ مَحْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمِهَا

ولا تكاد العرب تستعمل هذه اللفظة الا منفية نحو ما قضيت العجب من كذا لانهم يريدون المبالغة فى تفخيم الامر وتعظيمه وأنه لا يمكن توفية العجب حقه لعظمه قال الشاعر :

أُنْبِثْتُ أَنَّ شَبِيهَ الْوَبْرِ أَوْعَدَنِي وَمَا قَضَيْتُ هَذَا الْمُوعِدِى عَجَبًا

هكذا ذكره الأصمعى فى كتابه فيما يلحن فيه العامة قال يقولون : قضيت العجب من كذا ، والصواب ما كدت أقضى منه العجب ، ولا يبعد جوازه اذا أريد الاكثار من العجب تفخيماً لسيبه « والانصاف » خلاف الجور والظلم « والفرط » تجاوز الحد « والجور » الميل عن القصد « والعسف » الأخذ على غير قصد يقال عسف واعتسف اذا مال عن طريقه . قال ﴿ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَا يَجِدُونَ عِلْمًا مِنَ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِيْهَا وَكَلَامِهَا وَعِلْمَى تَفْسِيرِهَا وَأَخْبَارَهَا إِلَّا وَافْتِقَارُهُ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ بَيْنَ لَا يُدْفَعُ وَمَكْشُوفٌ لَا يَتَقَنَّعُ ﴾ المراد بالعلوم الاسلامية الفقه وأصول الدين والأخبار عن الرسول ﷺ والعلوم الكتاب العزيز وإنما اقتصر على الفقه والكلام لان الفقه يشتمل على علم الكتاب والسنة كأنه احترز عن علوم الأوائل نحو الحكمة والفلسفة والهندسة فان أصول هذه العلوم يونانية ثم نقلت الى العربى فمأنى هذه العلوم لا تعرف على الحقيقة الا بمعرفة ألفاظها والوصلة الى معرفة ألفاظها معرفة علم العربية . وقوله « وذلك بين لا يدفع ومكشوف لا يتقنع » أى الافتقار الى العربية ظاهر لا يمكن جحوده وبإد لا يسم ستره . قال ﴿ وَيَرَوْنَ الْكَلَامَ فِي مَعْظَمِ أَبْوَابِ أُصُولِ الْفَقْهِ وَمَسَائِلِهَا مَبْنِيًّا عَلَى عِلْمِ الْأَعْرَابِ وَالتَّفَاسِيرِ مَشْحُونَةً بِالرَّوَايَاتِ عَنْ سِبْيَوِيٍّ وَالْأَخْفَشِ وَالْكِسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ النَّحْوِيِّينَ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ ﴾ وهذا ظاهر من كلامه مستغن عن التفسير وقوله ﴿ وَالْإِسْتِظْهَارُ فِي مَا خَذِرَ النَّصُوصُ بِأَقْوَابِهِمْ وَالتَّشْبِثُ بِأَهْدَابِ فُسْرِهِمْ وَتَأْوِيلُهُمْ ﴾ الاستظهار الاستعانة وهو

تَضَاعِيفِ ذَلِكَ يَجْحَدُونَ فَضْلَهَا وَيَدْفَعُونَ خَصْلَهَا وَيَذْهَبُونَ عَنْ تَوْقِيرِهَا وَتَعْظِيمِهَا وَيَنْهَوْنَ عَنْ تَعَلُّمِهَا وَتَعْلِيمِهَا وَيَمْزُقُونَ أَدِيمَهَا وَيَمْضِفُونَ لَحْمَهَا فَهُمْ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمَثَلِ السَّائِرِ الشَّعِيرِ يُوَكِّلُ وَيَنْدُمُ * «التضاعيف» جمع تضعيف وهو مصدر ضعفته اذا زدته مثله أو أكثر ، يقال : أضعفته اضعافاً مضاعفة وضعفته تضعيفاً كاه بمعنى واحد ، وانما جمع والمصادر لا تثني ولا تجميع لانه أراد أنواعاً من التضعيف مختلفة كما يقال العلوم والاشغال ؛ و«يجحدون» أي ينكرون ولا يكون الجحود الا مع علم الجاحد قال الله تعالى (وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُلُوًّا) والفضل الزيادة والخبر والمعنى انهم ينكرون زيادة نفعها وخيرها ، «ويدفعون خصلها» انخلص الغلب في النضال والسباق يقال تخلص انهم اذا تراهنوا في الرمي وأحرز فلان خصله اذا غلب ، وقوله «ويذهبون عن توقيرها وتعظيمها» أي يعرضون عن ذينك من أمرها يقال ذهب اليه اذا قصدته وذهبت عنه اذا عرضت عنه و«التوقير والتعظيم» واحد قال الله تعالى (مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا) أي عظمة وحسن عطف أحدهما على الآخر لاختلاف لفظيهما ومثله قوله تعالى (فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا) والوهن والضعف واحد ومثله قوله الشاعر

أَلَا حَبَدًا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدٌ وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ

والنأي والبعد واحد ومثله * وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمِينًا * والكذب والمين واحد ، وقوله «وينهون عن تعلمها وتعليمها» التعلّم مصدر تعلم والتعليم مصدر علّم والتكرير فيه للتنديد لانه بمعنى المعرفة وتعلم مطاوع علم يقال علمته فتعلم ، وقوله «ويمزقون أديمها» التمزيق التخريق يقال مزقت الثوب أمرقه مزقا ومزقته تمزيقاً اذا كثر ذلك منه و«الاديم» الجلد وجمه آدم كأفريق وأفق والأفريق الجلد قبل دباغته وهذا النوع من الجمع اسم جنس وليس بتكسير ألا ترى أنك تذكره فنقول هو الأديم والأفريق ولو كان تكسيراً لكان مؤنثاً كما تقول هي الشياطين والجفان ، والادمة باطن الجلد والبشرة ظاهره يقال رجل مؤدم مبشرأى قد جمع بين ابن الاديم وخشونة البشرة ، وقوله «ويمضفون لحما» أي يأكلون لحما بالضم والعييب من قوله تعالى (أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا) والمضغ ادارة الطعام في الفم يقال مضغ بمضغ ويمضغ بالضم والفتح فالضم على الاصل والفتح لمكان حرف الحلق الا ان الضم هو الاصل وأجود ههنا لقرب النين من الفم ، والمثل السائر «لشعير يؤكل ويندم» يضرب هذا المثل لكل من ينتفع به ويجازى بالقبيح وذلك أن الشعير يؤكل فيسمن ويغني عن جوع وهو مذموم ، وقوله «ويدعون الاستغناء عنها وأنهم ليسوا في شقّ منها» «يدعون» يزعمون وهو يفتعلون من الدعوى ومنه قول المرعي القيس * لَا يَدْعَى الْقَوْمُ أَنِي أِفْرُ (١) * والشق الناحية والجانب والمعنى أنهم يتبرؤون منها ويدعون الاستغناء عنها . قال ﴿ فَإِنْ صَحَّ ذَلِكَ فَمَا بِالْهُمَّ لَا يُطْلَقُونَ اللُّغَةَ رَأْسًا وَالْأَعْرَابَ لَا يَقْطَعُونَ بَيْنَهُمَا وَيَبْنِيهِمُ الْأَسْبَابَ ﴾ «فا بالهم» فسا حالهم وأصل الطلاق الارسال والتخليّة يقال ناقة طالق ونعجة طالق اذا

كانت مرسله ترعى حيث شاءت ويقال طلقت المرأة تطليقاً وطلقت هي طلاقاً ولا يقال طلقت بالضم (١) و « اللغة » عبارة عن العلم بالكلم المفردة ، و « الاعراب » عبارة عن اختلاف أواخرها لابتداء معانيها ، وقوله « لا يقطعون بينهما » أي بين اللغة والاعراب « وبينهم » أي بين هؤلاء القوم أي الشعوبية ، و « الاسباب » الوصلات واحدها سبب مثل قلم وأقلام وأصل السبب الجبل يشد به الشيء ثم جعل كل ماجر شيئاً سبباً له ، وقوله ﴿ فَيَطْمِسُوْا مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ أَنَاْرَهُمَا وَيَنْفُضُوْا مِنْ أَصُوْلِ الْفِقْهِ غُبَارَهُمَا ﴾ يقال طمس الطريق انمحي ودرس وطمسته يستعمل متعدياً وغير متعد بطمس ويطمس بالكسر والضم والكسر في المتعدى والضم في اللازم هو القياس الا ان اللغات تداخلت ؛ يريد أنه لا بد في التفسير من استعمال العربية والاستضاءة بدلالة ألفاظها اذ كان منزلاً باللسان العربي فلا بد من معرفة ألفاظ العرب والاطلاع على مواضعها اذ الالفاظ أدلة المعاني فكذلك أصول الفقه مرتبط بمعرفة العربية لانه يبتنى على معرفة الكتاب والسنة ولا يُعرف معناهما الا بمعرفة العربية ولذلك كانت شرطاً في صحة الاجتهاد . قال ﴿ ولا يتكلموا في الاستثناء فانه نحو وفي الفرق بين المعرف والمنكر فانه نحو وفي التعريفين تعريف الجنس وتعريف العهد فانهما نحو وفي الحروف كلواو والفاء وثم ولام الملك ومن التبويض ونظائرها ﴾ يشير بذلك الى شدة فاقة الفقيه الى معرفة العربية ألا ترى أن الرجل اذا أقر فقال للغلان عندي مائة غير درهم برفع غير يكون مقراً بالمائة كاملة لان غير هنا صفة للمائة وصفتها لا تنقص شيئاً منها وكذلك لو قال له على مائة إلا درهم كان مقراً بالمائة كاملة لان إلا تكون وصفاً كغير . قال الله تعالى (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) ولو قال له عندي مائة غير درهم أو إلا درهماً بالنصب لكان مقراً بتسعة وتسعين درهماً لانه استثناء والاستثناء اخراج ما بعد حرف الاستثناء من أن يتناول الأول وكذلك لو قال ماله على مائة الا درهمين لم يلزمه شيء كما لو قال ماله على ثمانية وتسعون درهماً ولورفع فقال ماله عندي مائة الا درهمان لكان مقراً بدرهمين والمسائل في ذلك كثيرة ، ومن ذلك لو قال ان دخلت الدار فأنت طالق فانه لا يقع الطلاق الا بدخول تلك الدار المعينة ولو قال ان دخلت داراً فأنت طالق وقع الطلاق بدخول أى دار دخلتها لانه علق الطلاق بدخول دار منكورة ولشياعها تم وفي الاول علق الطلاق بدخول دار معهودة فلا يقع الطلاق الا بدخولها ، وأما الفرق بين لام العهد ولام الجنس فمن جهة المعنى وأما اللفظ فشيء واحد وذلك أنك اذا قلت الرجل وأردت العهد فانه يخص واحداً بعينه . ومعنى العهد أن تكون مع انسان في حديث ثالث غائب ثم يقبل الرجل فتقول وافي الرجل أي الذي كنا في حديثه وذكره قد وافي . وان أردت تعريف الجنس فانه يدل على العموم والكثرة ولا يكون مخبراً عن احاطة بجميع الجنس لان ذلك متعذر غير ممكن فاذا قلت العسل حلواخل حامض قائما معناه العسل الشائع في الدنيا المعروف بالقل دون حاسة المشاهدة حلوا ، وكذلك الخلل ، والذي يدل على أن الالف واللام اذا أريد بهما الجنس تعمان قوله تعالى (ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات) فصحة الاستثناء من الانسان تدل على ان المراد به الجماعة ، ومن ذلك حروف العطف نحو الواو والفاء وثم فان الواو معناها

(١) ابن الاعرابي : طلقت بالضم من الطلاق اجود وطلقت بفتح اللام جائز . لسان العرب

الجمع المطلق من غير ترتيب والفاء تدل على ان الثاني بعد الأول بلا مهلة وثم كذلك الا ان بينهما تراخياً . فعلى هذا اذا قال زوجته أنت طالق ان دخلت الدار وكلمتك فهذه تطلق بوقوع الفعلين جميعا بدخول الدار والكلام لا تطلق بأحدهما دون الآخر فان دخلت الدار ولم يكلمها لم تطلق وان كلمها ولم تدخل الدار لم تطلق ولكن اذا جمع بينهما طلقت ولا يبالي بأيهما بدأ بالكلام أم بالدخول أى ذلك بدأ به وقع الطلاق بعد أن يجمع بينهما لان المعطوف بالواو يجوز أن يقع آخره قبل أوله ألا ترى أنك تقول رأيت زيدا وعمرا فيجوز أن يكون عمرو في الرؤية قبل زيد . قال الله تعالى (واسجدى واركعى مع الراكعين) وكذلك ان قال لعبيده ان دخلت الدار وكلمت زيدا فأنت حر فانه لا يعتق الا بوقوع الفعلين جميعاً كيف وقما ولا فرق فيه بين وقوع الاول قبل الثانى أو الثانى قبل الاول فى اللفظ ، ولو قال ان دخلت فكلمت عمراً لا يقع العتق الا بالجمع بينهما مرتباً الكلام بعد الدخول بلا مهلة ولو قال ذلك بتم لكان فى الترتيب مثل الفاء الا أنه يكون بينهما ترداد وتراخ ، ومن ذلك حروف الجر نحو من واللام فان الرجل اذا حلف وقال والله لا آكل من طعام زيد فانه يحنث بأكل اليسير منه ولو قال لا آكل طعام زيد فانه لا يحنث الا بأكل الجميع وكذلك لو كان عنده عبد فقال هو لزيد بفتح اللام والرفع لم يلزمه شيء ولو قال لزيد بكسر اللام والخفض لكان مقرأ له به لان اللام اذا فتحها كانت تأكيدها وكان مخبراً أن العبد اسمه زيد واذا كسر اللام كانت لام الملك الخافضة وكان مخبراً أنه ملكه . قال **وفي الحذف والاضمار وفى أبواب الاختصار والتكرار وفى التطليق بالمصدر واسم الفاعل وفى الفرق بين إن وأن واذا ومتى وكما وأشباهاها مما يطول ذكرها فان ذلك كله من النحو** ومن ذلك مسائل الطلاق اذا قال : أنت طالق طلقت منه وان لم ينو ولو أتى بلفظ المصدر فقال أنت طلاق لم يقع الطلاق الا بنيته لانه ليس بصريح انما هو كناية على ارادة ايقاع المصدر موقع اسم الفاعل على حد ما غور أى غائر ، ومنهم من يجعله صريحاً يقع به الطلاق من غير نية كاسم الفاعل لكثرة ايقاع المصدر موقع اسم الفاعل وكثرة استعماله فى الطلاق حتى صار ظاهراً فيه قال الشاعر

فان ترفقي يا هند فالرفق ايمن
وان تحرقى يا هند فالخرق ألام
فانت طلاق^(١) والطلاق عزيمة
فبينى بها إن كنت غير رفيقة
فلا لأمري بعد الثلاثة مقدم

فأوقع الطلاق موقع طالق على ما ترى ويجوز ان يكون على حذف مضاف أى ذات طلاق كما يقال صلى المسجد والمراد أهل المسجد واسأل القرية وهو كثير ، واعلم ان هذه المصادر اذا أجريت مجرى أسماء الفاعلين ووضعت موضعها فلك فيها وجهان أجودهما أن تتركها على لفظ واحد فى الواحد والاثنين والجمع والمؤنث فتقول أنت طلاق وأنتم طلاق وأنتم طلاق وأنتن طلاق وهذا رجل عدل ورجال عدل ونسوة عدل والاخر أن تثنى وتجمع فتقول عدلان وعدول وأشد ابن الاعرابي

(١) كذا فى بعض النسخ المخطوطة وهو الموافق لرواية مغنى اللبيب بشرح الدمامي ج ١ ص ١١٥ وفى بعض النسخ « الطلاق »

طَمِعْتُ لَيْلَى أَنْ تَرِيْعَ وَإِنَّمَا يَقْطَعُ أَعْنَاقَ الرِّجَالِ الْمَطَامِعُ
وَبَايَعْتُ لَيْلَى فِي خَلَاءٍ وَلَمْ يَكُنْ شُهُودٌ عَلَى لَيْلَى عُدُولٌ مَقَانِعُ

فجمع عدلا ومقنعا كما ترى وقد روى قوله والطلاق عزيمة ثلاث على ثلاثة أوجه الطلاق عزيمة ثلاثا برفع عزيمة ونصب الثلاث والطلاق عزيمة ثلاث برفعهما والطلاق عزيمة ثلاث بنصب العزيمة ورفع الثلاث فإذا نصب الثلاث فكأنه قال أنت طالق ثلاثا ويكون قوله والطلاق عزيمة مبتدأ وخبراً فكأنه قال والطلاق مني جد غير لغو ، وإذا رفعهما كانت الثلاث خبراً ثانياً أى الطلاق الذى يقع بمثله الطلاق هو الثلاث أو يكون موضعاً للعزيمة على سبيل البدل وتقع واحدة لا غير ، ويجوز أن يكون المراد أنت طالق ثلاثا ثم فسر ذلك بقوله والطلاق عزيمة ثلاث كأنه قال والطلاق الذى ذكرته ونويته عزيمة ثلاث فسر به هذا الدليل هذا إذا نوى الثلاث ودليل على ذلك قوله فينبى بها فهذا دليل على ارادة الثلاث والبيّنونة ، وأما إذا نصب عزيمة مع رفع الثلاث فعلى اضرار فعل كأنه قال والطلاق ثلاث أعزم عليك عزيمة ويجوز أن يكون التقدير والطلاق إذا كان عزيمة ثلاث كما تقول عبد الله راكبا أحسن منه ماشيا والمراد إذا كان ماشيا ، كما تقول هذا بسرائاً أطيب منه رطباً أي هذا إذا كان بسرائاً أطيب منه إذا كان رطباً ، وقوله «من يخرق أعق وأظلم» قد حذف الفاء الذى هو جواب الشرط والمبتدأ أيضاً والمعنى فهو أعق وأظلم وهو من ضرورات الشعر المستقبحة ، ومن ذلك للفرق بين ان المكسورة الخفيفة وبين المفتوحة وذلك أن المكسورة معناها الشرط والمفتوحة معناها الغرض والعلة ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار لم يقع الطلاق حتى تدخل الدار لان معنى تعليق الشيء على شرط هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود ولو فتح أن لكانت طالقاً في الحال لان المعنى أنت طالق لان دخلت الدار أي من أجل أن دخلت الدار فصار دخول الدار علة طلاقها لا شرطاً في وقوع طلاقها كما كان في المكسورة وكذلك لو شدد أن يقع الطلاق في الحال كانت دخلت الدار أو لم تكن ، ومن ذلك إذا ومتى وكما تستعمل في الشرط كما تستعمل إن إلا أن الفرق بين هذه الأشياء وبين إن أن إن تعلق فعلاً بفعل وإذا وكلما للزمان الممين فإذا قال أنت طالق ان دخلت الدار أو قال أنت طالق إذا دخلت الدار لم تعلق حتى تدخل الدار ، أما ان فشرط لا يقع الطلاق الا بوجود ما بعدها وأما إذا فوقت مستقبل فيه معنى الشرط فكأنه قال أنت طالق إذا جاء وقت كذا وكذا فهي تعلق وقت دخول الدار فقد استوت ان وإذا في هذا الموضع في وقوع الطلاق ونفترقان في موضع آخر فلو قال إذا لم أطلقك أو متى لم أطلقك فأنت طالق وقع الطلاق على الفور بمعنى زمان يمكن أن تعلق فيه ولم تعلق ، ولو قال ان لم أطلقك فأنت طالق كان كأنه على التراخي يمتد الى حين موت أحدهما وذلك لأن إذا ومتى اسمان للزمان المستقبل ومعناهما أي وقت ولهذا تقع جواباً عن السؤال عن الوقت فإذا قيل متى ألقاك فيقال إذا شئت كما تقول يوم الجمعة أو يوم السبت ونحوهما وليست كذلك إن ، ألا ترى أنه لو قيل متى ألقاك لم يقل في جوابه إن شئت وإنما تستعمل ان في الفعل ولهذا يجاب بها عن سؤال عن الفعل فإذا قيل هل تأتيني فيقال في الجواب ان

شئت ، ومتى حالها كحال اذا في أنها للزمان وليس في هذه الكلم ما يقتضى التكرار الا كلما وذلك
 أنك اذا قلت كلما دخلت الدار فأنت طالق طلقت بكل دخول الى أن ينتهى عبده الطلاق لان
 مامن كلما مع ما بعده مصدر فاذا قال كلما دخلت فعنده كل دخول يوجد منك فانت به طالق وكل معناه الاحاطة
 والعموم فلذلك يتناول كل دخول ، وقوله **﴿ وَهَلَّا سَفَّهُوا رَأْيَ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيمَا
 أَوْدَعَ كِتَابَ الْإِيمَانِ ﴾** وهو صاحب الامام أبي حنيفة رضى الله عنهما وذلك أنه ضمن كتابه المعروف
 بالجامع الكبير في كتاب الايمان منه مسائل فقه تبتنى على أصول العربية لاتضح الا لمن له قدم راسخ في هذا
 العلم ، فن مسائله الغامضة أنه اذا قال أى عبيدى ضربك فهو حر فضر به الجميع عتقوا ، ولو قال أى
 عبيدى ضربته فهو حر فضر به الجميع لم يعتق الا الاول منهم فكلام هذا الخبر مسوق على كلام النحوي
 في هذه المسألة وذلك من قبل أن الفعل في المسألة الاولى عام وفي المسألة الثانية خاص وانما قلنا ذلك لان
 الفعل في المسألة الاولى مسند الى عام وهو ضمير أي وأي كلمة عموم وفي المسألة الثانية خاص لان الفعل
 فيه مسند الى ضمير المخاطب وهو خاص اذ الراجع الى أى ضمير المفعول والفعل يصير عاماً بعموم فاعله
 وذلك أن الفاعل كالجزء من الفعل وانما كان كذلك لان الفعل لا يستغنى عنه وقد يستغنى عن المفعول
 فكأنه أحد أجزائه التي لا يستغنى عنها ، ويدل على ذلك أمور الاول منها أنه متى اتصل بالفعل الماضى
 ضمير الفاعل سكن آخره نحو ضربت وضربنا وذلك لئلا يجتمع في كلمة أربع حركات لو ازم لو قيل
 ضربت ولا يلزم ذلك في المفعول لانه فضلة فهو كالاجنبى من الفعل ؛ الثانى أنك تقول قلت هند وقعت
 زينب فتوث الفعل لتأنيث فاعله والقياس أن لا يلحق الكلمة علم التأنيث الا لتأنيثها في نفسها نحو
 قائمة وقاعدة واما أن تلحق الكلمة العلامة والمراد تأنيث غيرها فلا فلو لا ان الفعل والفاعل ككلمة
 واحدة لما جاز ذلك ، الثالث أنك تقول يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربن فالتون في
 هذه الافعال علامة الرفع وقد تخلل بينه وبين المرفوع ضمير الفاعل وهو الالف والواو والياء في يضربان
 ويضربون وتضربن فلو لم يكن الفاعل والفعل عندهم كشيء واحد لما جاز الفصل بين الفعل واعرابه
 بكلمة أخرى ولا يجوز مثل ذلك في المفعول ؛ ومن ذلك أنهم قد قالوا كنى فنسبوا الى كنت قال الشاعر
 فأصَبَحْتُ كُنْتِيًّا وَأَصْبَحْتُ عَاجِنًا وَشَرُّ خِصَالِ الْمَرْءِ كُنْتُ وَعَاجِنُ

فلو لم يكن الفعل والفاعل عندهم كجزء الواحد لما جازت النسبة اليه اذ الجمل لا ينسب اليها وقد قالوا
 لا تحبذه بما لا ينفعه فاشتقوا من الفعل والفاعل فعلا لاتحادهما فبان بما ذكرناه أن الفعل والفاعل عندهم شيء واحد
 فلذلك لما كان الفاعل في أي عبيدى ضربك عالماً صار الفعل عاماً ولما كان الفاعل في أي عبيدى ضربته
 خاصاً لانه كناية عن المخاطب صار الفعل خاصاً ؛ ولولا خوض هذا الامام في لجة بحر هذا العلم النفيس
 ورسوخ قدمه فيه لما ألمَّ ببقه هذه المسألة ونظائرها مما أودعه كتابه فجاهد فضل هذا العلم مكابر والمنكب
 عنه خاسر ، وقوله **﴿ وَمَا لَهُمْ لَمْ يَتَرَأُّوا فِي مَجَالِسِ التَّدْرِيسِ وَحَلَقِ الْمُنَاطَرَةِ ثُمَّ نَظَرُوا هَلْ تَرَكَوا
 لِلْعِلْمِ بَجَالًا وَابَّةً وَهَلْ أَصْبَحَتِ الْخَاصَّةُ بِالْعَامَّةِ مَشْبَهَةً وَهَلْ انْقَلَبُوا هَرَاءً لِّلْآخِرِينَ وَضَحْكَةً**

لِلنَّاطِرِينَ هَذَا) التراطن التكم بـكلام المعجم قل الشاعر * أصواتهم كتراطن الفرس (١) * و « مجالس
التدريس » أما كنه وهو جمع مجلس لمكان الجلوس والتدريس مصدر درس يدرس تدرساً والتضعيف
فيه للتعدية تقول درست العلم درساً ودرسته تدرساً صار بالتضعيف يتعدي الى مفعولين وقيل سمي
ادريس لكثرة دراسته كتاب الله تعالى وكان اسمه أخوخ « وخلق المناظرة » الجماعة يجتمعون للمناظرة وغيرها
قيل لهم ذلك لتعلقهم واستدارتهم تشبهاً بحلقة الخاتم والدرع يقال حلقة بسكون اللام والجمع حلق بفتح
الحاء واللام وهو جمع على غير قياس ؛ قل الاصمعي الجمع حلق بكسر الحاء وفتح اللام كبكرة وبدر وقصة
وقصم وحكي يونس حلقة في الواحد بفتح الحاء واللام والجمع حلق بالتحريك أيضاً قال نعلب كلهم
يحييه على ضمه قل أبو يوسف سمعت أبا عمرو الشيباني يقول ليس في الكلام حلقة بالتحريك الا جمع
حالق الذي يحلق الشعر على حد كافر وكفرة و « المناظرة » مفاعلة من النظر لان كل واحد ينظر ويفكر
فيها يفلج به على صاحبه وقيل هو من النظير لان كل واحد منهما نظير صاحبه في النظر و « الجمال »
الحسن يقال قد جل الرجل بالضم جمالاً وهو جميل وجمال بالتشديد المبالغة وامرأة جميلة وجملاء عن
الكسائي وأشد

فَهَيَّ جَمَلَاءَ كَبْدَرِ طَالِعٍ بَدَتْ الْخَلْقَ جَمِيعاً بِالْجَمَالِ

« والابهة » الجلال « والخاصة » خلاف العامة « والهزأة » بسكون الزاي الرجل يهزأ به والهزأة
بالتحريك الذي يكثر استهزاؤه بالناس والهزأ السخرية يقال هزأ به واستهزأ ومثله الضحكة والضحكة
فلاساكن للمفعول والتحريك للفاعل ، وقوله ﴿ فَانَ الْإِعْرَابَ أَجْدَى مِنْ تَفَارِيقِ الْعَصَا ﴾ « أجدى »
أنفع وهو أفعل من الجدا وهو العطية وأصل الجدا المطر العام وهو مثل يضرب لمن يكثر الانتفاع به
لان العصا كلما كسرت حصل منها منافع وأصله ان غنية الكلابية كان لها ولد شاطر كان يلعب
الصبيان فيشجونه فتأخذ أرش الشجاج حتى استغنت من ذلك فقالت

أَحْلِفُ بِالْمَرْوَةِ يَوْمًا وَالصَّفَا إِنَّكَ أَجْدَى مِنْ تَفَارِيقِ الْعَصَا

سئل أعرابي عن قولهم : أجدى من تفاريق العصا ، فقال : ان العصا تقطع سواجير للأسارى
والكلاب ثم تقطع السواجير أو تاداً ثم تقطع الأوتاد أشظة فان جعلوا رأس الشظاظ كالفلكة صار مهاراً
للبختي فان فرق المهار صار منه تواد وهي خشبات تشد على خلف الناقة اذا صرت فان كانت العصا
قناة فكل شقة منها جلا هو وهو قوس البندق وان فرقت الشقة صارت سهاما واذا فرقت السهام صارت
حظاء والحظاء جمع حظوة وهو السهم الصغير فان فرقت الحظاء صارت مغازل فان فرقت المغازل شعب
بها المشعب أقداحه المصدوعة . فكيف تشظت آلت الى نفع فضرب في الانتفاع بها المثل ، وفي قوله
« أجدى من تفاريق العصا » نظر وذلك أن أفعل من كذا لا يستعمل الا مما يستعمل منه ما أفعله ، والتمجيب
لا يكون مما هو على أربعة أحرف ، والجيد أن يقال : أنفع من تفاريق العصا ، ويجوز ان يحمل على رأى
من يقول ما أعطاه للدراهم وأولاه للغير وقوله ﴿ وَأَنَارَهُ الْحُسْنَةَ عَدِيدَ الْحَصَا ﴾ الآثار ما بقي من رسم

(١) الشعر لطرفة بن العبد واصل البيت فأنار قارطهم غطاطا جثا * أصواتهم كتراطن الفرس

الشيء وسنن رسول الله ﷺ آثاره وواحد الاكثر أثر وأثر بفتح الهمزة والثاء وكسر الهمزة وسكون الثاء والمراد به منافع الاعراب ، والعديد والعدد واحد يقال عدت الشيء اذا أحصيته ويقال هو عديد الحصى والتراب مبالغة في الكثرة قال **﴿**ومن لم يتق الله في تنزيله فاجترأ على تعاطي تأويله وهو غير معرب **﴾** التنزيل مصدر نزل ينزل تنزيلاً مثل كالم يكلم تكليماً ، والمراد به ههنا المفعول بمعنى منزله والمصدر يستعمل بمعنى المفعول كثيراً نحو ضرب الأمير أي مضروبه وخلق الله أي مخلوقه ، واجترأ أقدم وهو افتعل من الجرأة وتأويله تفسير ما يؤل اليه وهو غير معرب أي ليس بندي معرفة بالاعراب يقال رجل معرب أي ذو حظ منه وقوله **﴿**ركب عمياء وخبط خبط عشواء **﴾** هو مثل يضرب لمن يصيب مرة ويخطيء أخرى والمراد يركب عمياء أي ناقة عمياء والخبط الضرب يقال خبط البعير بيديه الأرض خبطاً اذا ضربها ومنه قيل خبط عشواء وهي الناقة التي في بصرها ضعف فهي تخبط اذا مشت لا تتوقى شيئاً . قال الخليل : العشواء هي الناقة التي لا تبصر ما أمامها فهي تخبط بيديها كل شيء وقد يكون ذلك من حدثها فهي ترفع طرفها ولا تعتمد موقع يديها قال **﴿**وقال ما هو تقول واقتراء وهراء وكلام الله منه براء **﴾** والتقول الباطل وهو مصدر تقول تقولاً وهو بناء للدخول في أمر وليس منه كقولهم تقيس وتنزّر اذا اتعنى الى قيس ونزار وليس منهم والاقتراء الاختلاق افتعال من الغرية والخلق وهو الكذب والهراء المنطق الفاسد يقال منه أهراً الرجل في منطقته وقيل الهراء الكثير . قال ذو الرمة :

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ الْحَوَائِي لَا هُرَاءَ وَلَا نَزْرُ

والبراء بمعنى البريء يقال براء وبريء مثل طوال وطويل قال **﴿**وهو المرقاة المنصوبة الى علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن **﴾** المرقاة الدرجة والبيان الكشف عن الشيء والبيان الفصاحة المراد به ههنا علم الكلام المنشور نحو الجناس والطباق ونحوهما ، والمطلع المظهر قل أطلعته على الأمر اذا أريته إياه والمراد أنه وصلة الى فهم معاني كتاب الله عز وجل ومعرفة فوائده وقوله **﴿**الكافل بابرار محاسنه **﴾** الكافل الكافي من كفل اليتيم اذا كفاه . ومنه قوله تعالى (وكفلها زكريا) أي علما وكفاهها المؤونة وهو ههنا بمعنى التكفل ولذلك عداه بالباء والابراز مصدر أبرزه يبرزه اذا أظهره ، والمحاسن المآثر وهو ضد المساوي الواحد حسن جاء على غير بناء واحده كاللذا كبر كان قياس واحده محسن ، وقوله **﴿**الموكل باثارة معادنه **﴾** الموكل أي المعتمد من الوكيل يقال وكنته بكذا أو كله والفاعل موكل والمفعول موكل ، والآثارة الاظهار من أثرت الحديث اذا قلته عن غيرك والمراد أن النحو طريق الى ظهور مافي القرآن من حسن وبديع ، والمعادن جمع معدن بكسر الدال ومعدن كل شيء مركزه والمراد أنه المعتمد في بيان أصوله ، وقوله **﴿**فالصاد منه كالساد لطرق الخير كيلا تسلك الصاد **﴾** المعرض والمانع يقال صد عن الشيء صدوداً أي أعرض والساد فاعل من سدوت الشيء سداً اذا منعت النفوذ فيه ، والطرق جمع طريق والخبر ضد الشر ، والسلوك النفوذ والمعنى أن المانع من تعلم النحو كساد طرق الخير ووجوه البر أن ينفذ فيها ، وقوله **﴿**والمريد بموارده أن تعاف وتترك **﴾** المريد فاعل من الارادة وهي المشيئة والموارد الطرق . قال الشاعر :

أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى صِرَاطٍ إِذَا اعْوَجَّ الْمَوَارِدُ مُسْتَقِيمٌ

أى المانع منه والمعرض عنه كالمانع من طرق الخير والمريد بطرقه أن تعاف أى تكره وتترك ؛ وقوله ﴿ ولقد ندينى ما بالمسلمين من الأرب الى معرفة كلام العرب ﴾ ندينى دعائى يقال ندينته الى الحرب أو غيره اذا دعوته اليه ؛ والأرب والأربة والمأربة الحاجة وخص المسلمين بذلك دون غيرهم لأمرين : أحدهما أن الغالب على المسلمين التكلم بلسان العرب ؛ والنحو قانون يتوصل به الى كلام العرب : والأمر الثانى أنه وسيلة الى معرفة الكتاب العزيز والسنة اللذين بهما عماد الاسلام ؛ وقوله ﴿ وما بى من الشفقة والحذب على أشياعى من حفدة الادب ﴾ الشفقة بمعنى الحذر يقال أشفقت عليه اذا خشيت عليه وأشفقت منه اذا حذرت ، والمصدر الاشفاق والشفقة الاسم ؛ والحذب التعطف يقال حذب عليه وتحذب اذا تعطف والأشياعى الأحزاب . والأعوان والحفدة الخدم واحدهم حافد على حد كافر وكفرة . وقوله ﴿ لانشاء كتاب فى الاعراب محيط بكافة الابواب ﴾ الانشاء الاختراع يقال أنشأ خطبة ورسالة وقصيدة اذا اخترع ذلك : وقوله بكافة الابواب شاذ من وجهين : أحدهما أن كافة لا تستعمل إلا حالا وههنا قد خفضها بالباء على أنه قد ورد منه شىء فى الكلام عن جماعة من المتأخرين كالغفارقي الخطيب والخبري وقد عيب عليهما ذلك والذين استعملوه لجأوا الى القياس (١) والاستعمال ما ذكرناه والوجه الثانى أنه استعمله فى غير الأناسى والكافة الجماعة من الناس لغة . قال ﴿ مرتب ترتيباً يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السعى وبملا سجالهم بأهون السقى ﴾ الأمد الغاية والسجال جمع سَجَلَ وهو الدلو . قل الخليل السجل الدلو الملائى ؛ وقوله ﴿ فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل فى صنعة الاعراب مقسوماً أربعة أقسام : القسم الأول فى الاسماء . القسم الثانى فى الافعال . القسم الثالث فى الحروف . القسم الرابع فى المشترك ﴾ قلت اتما قسمه هذه القسمة ليسهل على الطالب حفظه وعلى الناظر فيه وجدان ما يرومه ويمجى ذلك مجرى الأبواب فى غيره قوله ﴿ وصنفت كلا من هذه الاقسام تصنيفاً ﴾ معناه ميزت كل صنف منها على حدة والصنف النوع من كل شىء ﴿ وفصلت كل صنف منها تفصيلاً ﴾ أى جعلته فصولاً ، وقوله ﴿ حتى رجع كل شىء فى نصابه ﴾ نصاب كل شىء أصله ﴿ واستقرى مركزه ﴾ أى فى موضعه ومركز الجند موضعهم كأنه موضع ركزهم الرماح ﴿ ولم أدخر فيما جمعت فيه من الفوائد المتكاثرة ﴾ أدخر أفتل من الذخر فأبدل من الذال دالا غير معجمة وأدغم فيها التاء وذلك من قبل أن الدال حرف مجهور والتاء حرف مهموس فكروها تجاوزهما مع ما بينهما من التنافى وابدال الدال دالا لانها توافقها فى الجهر وتوافق التاء فى الخرج تقريباً لأحدهما من الآخر والمعنى اني لم أبق شيئاً مما عندى من الفوائد إلا أودعته اياه ﴿ ونظمت من الفرائد المتناثرة ﴾ نظمت أى جمعت من قولهم نظمت الخرز واللؤلؤ فى خيط

(١) صحح الشهاب الحفاجى ان يقال جاءت الكافة ؛ واطال البحث فيه فى شرح الشفاء . وقال شارح الباب انه استعمل مجروراً واستدل له بقول عمر بن الخطاب « على كافة بيت مال المسلمين » وقال ابراهيم الكوراني . من قال من النحاة . ان كافة لا تخرج عن النصب فحكمه ناشئ عن استقرار ناقص انظر شرح السيد مرتضى للقاموس فى مادة « كف »

والخبط النظام والفرائد جمع فريدة وهو الكبار من الدر . والمتناثرة المتبددة والمراد اني جمعت فيه من المسائل الفارقة ما كان متفرقاً في غيره وعبرت عنه بأحسن عبارة ؛ وقوله ﴿ مع الایجاز غير الخلل ﴾ الایجاز الاقلال يقال كلام وجز ووجيز وموجز وموجز اذا قل مع تمام المعنى وما أحسن قول ابن الرومي يصف امرأة بطيب الحديث

وَحَدِيثُهَا السَّحَرُ الْحَلَالُ لَوْ أَنَّهُ أَمْ يَجْنِ قَتْلُ الْمُسْلِمِ الْمُتَحَرِّزِ
إِنْ طَالَ لَمْ يُغْلَلْ وَإِنْ هِيَ أَوْجَزَتْ وَدَّ الْمُحَدِّثُ أَنَّهَا لَمْ تُوجَزِ
شَرَكُ الْقُلُوبِ وَفِتْنَةُ مَا مِثْلُهَا لِلْمُطْمَئِنِّ وَعَقْلُهُ الْمُسْتَوْفَزِ

الخل المهمل يقال أدخل بكذا اذا أهمله وتركه كأنه مأخوذ من الخلل وهو الفرجة بين الشيتين .
﴿ والتأخيض غير الممل مناصحة ﴾ التأخيض الشرح والتبيين يقال لأخصت له المعنى اذا شرحتة وبينته له ؛
والملل السامة يقال مللت الشيء أهله اذا سمعته والمعنى اني أوجزت العبارة من غير ترك شيء من القوائد وبينته بشرحي من غير املال بطول العبارة والمناصحة المفاعلة من النصيح وهو خلاف الغش ،
وقوله ﴿ لمقنبيه ﴾ أي لاستفديده يقال أقبست الرجل علماً وقبسته ناراً واقتبست منه علماً وناراً . قال الكسائي :
أقبست الرجل علماً وناراً سواء وقبسته فيهما ؛ وقوله ﴿ أرجو ﴾ أي آمل تقول رجوته أرجوه رجواً وارتجيته
أرتجيه أرتجاء وترجيته أترجاء ترجياً ؛ وقوله ﴿ أن أجتني منها ثمرتي ﴾ دعاء يستجاب وثناء يستطاب ؛ يقال
جنت الثمرة واجنتيتها اقتطفتها وثمر جني حين يقطع والثمر واحد التمر جنس وثمره كل شيء
ما ينتجه والدعاء مصدر دعا يدعو والدعوة المرة الواحدة والمستجاب المقبول والثناء الكلام الجميل
والمستطاب الطيب ؛ وقوله ﴿ والله عز سلطانه ولى المعونة على كل خير والتأييد والملى بالتوفيق فيه
والتسديد ﴾ قلت لما أضاف كلا الى خير استغرق الجنس لان معنى الكل الاحاطة والعموم فصار كما
لو أدخل عليه الالف واللام كأنه قل والله ولى المعونة على الخير والتأييد فيستغرق الجميع فاعرف ذلك .

﴿ في معنى الكلمة والكلام ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وهي جنس تحتها
ثلاثة أنواع : الاسم والفعل والحرف . والكلام هو المركب من كلمتين أسندت احدهما الى الأخرى
وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك زيد أخوك وبشر صاحبك أو في فعل واسم نحو قولك ضرب
زيد والطلق بكر ويسمى الجملة ﴾

قال الشارح أيده الله موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش النحوي اعلم أنهم اذا أرادوا
الدلالة على حقيقة شيء وتمييزه من غيره تمييزاً ذاتياً حدوده بمحدد يحصل لهم الغرض المطلوب وقد حد
صاحب الكتاب الكلمة بما ذكر ؛ وهذه طريقة الحدود أن يؤتى بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول
فالجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة ، والقريب منه أدل على حقيقة المحدود لانه يتضمن ما فوقه من
الذاتيات العامة والفصل يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة ، « قاللظة » جنس للكلمة وذلك أنها

تشتمل الماهل والمستعمل قالمهل ما يمكن ائتلافه من الحروف ولم يضعه الواضع بازاء معنى نحو صص وكق ونحوهما فهذا وما كان مثله لا تسمى واحدة منها كلمة لانه ليس شيئاً من وضع الواضع ويسمى لفظة لانه جماعة حروف ملفوظ بها هكذا قال سيمويه رحمه الله فكل كلمة لفظة وليس كل لفظة كلمة ، ولو قال عوض اللفظة عرض أو صوت لصح ذلك ولكن اللفظة أقرب لانها تتضمنها ؛ والاشياء الدالة خمسة الخط والعقد والاشارة والنسبة واللفظ فحد باللفظة لانها جوهر الكلمة دون غيرها مما ذكرنا أنه دال ، وقوله « الدالة على معنى » فصل فصله من الماهل الذى لا يدل على معنى ؛ وقوله « مفرد » فصل ثان فصله من المركب نحو الرجل والغلام ونحوهما مما هو معرف بالالف واللام فانه يدل على معنيين التعريف والمعرف وهو من جهة النطق لفظة واحدة وكلمتان اذ كان مركباً من الف واللام الدالة على التعريف فهى كلمة لانها حرف معنى والمعرف كلمة أخرى ، واعتبار ذلك أن يدل مجموع اللفظ على معنى ولا يدل جزؤه على شىء من معناه ولا على غيره من حيث هو جزء له وذلك نحو قولك زيد فهذا اللفظ يدل على المسمى ولو أفردت حرفاً من هذا اللفظ أو حرفين نحو الزاى مثلاً لم يدل على معنى البتة بخلاف ما تقدم من المركب من نحو الغلام فانك لو أفردت اللام لدلت على التعريف اذ كانت أداؤه كالسكاف فى كزيد والباء فى يزيد ومن ذلك ضرباً وضربوا ونحوهما فان كل واحد من ذلك لفظة وفى الحكم كلمتان الفعل كلمة والالف والواو كلمة لانها تفيد المسند اليه فلو سميت بضرباً وضربوا كان كلمة واحدة لانك لو أفردت الالف والواو لم تدل على جزء من المسمى كما كانت قبل التسمية ؛ وقوله « بالوضع » فصل ثالث اخترز به من أمور : منها ما قد يدل بالطبع ؛ وذلك أن من الالفاظ ما قد تكون دالة على معنى بالطبع لا بالوضع وذلك كقول النائم أخ فانه يفهم منه استغراقه فى النوم وكذلك قوله عند السعال أح أح فانه يفهم منه أذى الصدر ؛ فهذه الالفاظ لانها مركبة من حروف ملفوظ بها ، ولا يقال لها كلم لان دلالتها لم تكن بالتواضع والاصطلاح ، الامر الثانى الانفصال عما قد يغلط فيه العامة وتصحفه وذلك أن اللفظة اذا صحفت وفهم منها مصحفة معنى ما فلا تسمى كلمة صناعية لان دلالتها على ذلك المعنى لم تكن بالتواضع ، ومنها أن يخترز بذلك من التسمية بالجل نحو برق نحره وتأبط شراً فان هذه الاشياء جعل خبرية وبعد التسمية بها كلم مفردة لا يدل جزء اللفظ منها على جزء من المعنى فكانت مفردة بالوضع فاعرفه ؛ وفى الكلمة لغتان كلمة بوزن نبقة ولينة وهى لغة أهل الحجاز وكلمة بوزن كسرة وسدرة وهى لغة بني تميم وتجمع الكلمة على الكلمات وهو بناء قلة لانه جمع على منهاج التثنية والكثير كلم وهذا النوع من الجمع جنس عندنا وليس بتكسير وقد تقدم نحو ذلك * قال صاحب الكتاب * وهى جنس تحته ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف * قال الشارح :

الجنس عند النحويين والفقهاء هو اللفظ (١) العام وكل لفظ عم شديدين فصاعداً فهو جنس لما تحته سواء اختلف نوعه أو لم يختلف وعند آخرين لا يكون جنساً حتى يختلف بالنوع نحو الحيوان فانه جنس للانسان والفرس والطائر ونحو ذلك فالعام جنس وما تحته نوع وقد يكون جنساً لانواع ونوعاً للجنس

(١) هذا اسم الجنس الجمعى ويقابله اسم الجنس الافرادى نحو رجل وكتاب . واسم الجنس المطلق وهو ما يستعمل فى القليل والكثير نحو غسل وماء

كل حيوان فانه نوع بالنسبة الى الجسم وجنس بالنسبة الى الانسان والفرس واذ قد فهم معنى الجنس فالكلمة اذا جنس والاسم والفعل والحرف أنواع ولذلك يصدق اطلاق اسم الكلمة على كل واحد من الاسم والفعل والحرف فتقول الاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة كما يصدق اسم الحيوان على كل واحد من الانسان والفرس والطائر فاعرفه * قال صاحب الكتاب : ﴿والكلام هو المركب من كلمتين أسندت احدهما الى الاخرى﴾ قال الشارح : اعلم ان الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة نحو زيد أخوك وقام بكر وهذا معنى قول صاحب الكتاب المركب من كلمتين أسندت احدهما الى الاخرى ، فالمراد بالمركب اللفظ المركب مخذف الموصوف لظهور معناه ، وقوله من كلمتين فصل احترز به عما يأتلف من الحروف نحو الاسماء المفردة نحو زيد وعمر ونحوهما ، وقوله : أسندت احدهما الى الاخرى ، فصل ثان احترز به عن مثل معدي كرب وحضرموت ، وذلك أن التركيب على ضربين تركيب لإفراد وتركيب إسناد فتركيب الافراد أن تأتي بكلمتين فتركهما وتجعلهما كلمة واحدة بازاء حقيقة واحدة بعد أن كانتا بازاء حقيقتين وهو من قبيل النقل ويكون في الاعلام نحو معدي كرب وحضرموت وقالي قلا ولا تفيد هذه الكلم بعد التركيب حتى يخبر عنها بكلمة أخرى نحو معدي كرب مقبل وحضرموت طيبة وهو اسم بلد باليمن ؛ وتركيب الاسناد أن تركب كلمة مع كلمة تنسب احدهما الى الاخرى فتركب بقوله أسندت احدهما الى الاخرى أنه لم يرد مطلق التركيب بل تركيب الكلمة مع الكلمة اذا كان لاحدهما تعلق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر ونعمام الفائدة وانما عبر بالاسناد ولم يعبر بلفظ الخبر وذلك من قبل أن الاسناد أعم من الخبر لان الاسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر والنهي والاستفهام فكل خبر مسند وليس كل مسند خبرا وإن كان مرجع الجميع الى الخبر من جهة المعنى ألا ترى أن معنى قولنا قم أطلب قيامك وكذلك الاستفهام والنهي فاعرفه * قال صاحب الكتاب : ﴿وهذا لا يتأتى إلا في اسمين أو في فعل واسم ويسمى الجملة﴾ قال الشارح قوله : وهذا اشارة الى التركيب الذي ينعقد به الكلام ويحصل منه الفائدة فان ذلك لا يحصل إلا من اسمين نحو زيد أخوك والله إلهنا لان الاسم كما يكون مخبرا عنه فقد يكون خبرا أو من فعل واسم نحو قام زيد وانطلق بكر فيكون الفعل خبرا والاسم المخبر عنه ولا يتأتى ذلك من فعلين لان الفعل نفسه خبر ولا يفيد حتى تسنده الى محدث عنه ولا يتأتى من فعل وحرف ولا حرف واسم لان الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل فهو كالجزء منها وجزء الشيء لا ينعقد مع غيره كلاما ولم يفد الحرف مع الاسم إلا في موطن واحد وهو النداء خاصة وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل ولذلك ساغت فيه الامالة ، واعلم أنهم قد اختلفوا في لفظ الكلام فذهب قوم الى أنه مصدر وفعله كالم جاء مخدوف الزوائد ومثله سلم سلاماً وأعطى عطاء قالوا والذي يدل على أنه مصدر أنك تعمله فتقول عجبت من كلامك زيدا فاعمالك إياه في زيد دليل على أنه مصدر اذ لو كان اسما لم يحز إعماله وقد أعمل . قال الشاعر * وبعد عطائك المائة الوثاعا * فأعمل العطاء في المائة . وقال الآخر :

أَلَا هَلْ إِلَى رَبِّا (١) سَبِيلٌ وَسَاعَةً نُكَلِّمُنِي فِيهَا مِنَ الدَّهْرِ خَالِيَا
فَأَشْفِي نَفْسِي مِنْ تَبَارِيحِ مَا بِهَا فَإِنَّ كَلَامِيهَا شِفَاءٌ لِمَا بِيَا

وذهب الاكثرون الى انه اسم للمصدر وذلك أن فعله الجاري عليه لا يخلو من أن يكون كالم مضاعف العين مثل سلم أو تكلم ، فكلم فعل يأتي مصدره على التفعيل وتكلم مثل تفعّل يأتي مصدره على التفعّل فثبت أن الكلام اسم للمصدر والمصدر الحقيقي التكليم والتسليم قال الله تعالى (وكلم الله موسى تكليما) وقال (صلوا عليه وسلموا تسليما) والكلام والسلام اسم للمصدر ولا يمتنع أن يفيد اسم الشيء ما يفيد مسماه قال الله تعالى (ويعبدون من دون الله مالا يملك لهم رزقا من السموات والارض شيئا) وقد يطلق الكلام بازاء المعنى القائم بالنفس قال الشاعر :

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا جُمِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا

فإذا كان اسم المعنى كان عبارة عما يتكلم به من المعنى وإذا كان مصدراً كان عبارة عن فعل جارحة اللسان وهو المحصل المعنى المتكلم به وإذا كان اسما للمصدر كان عبارة عن التكليم الذي هو عبارة عن فعل جارحة اللسان ، ومما يسأل عنه هنا الفرق بين الكلام والقول والكلم والجواب ان الكلام عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها كما أن الكلمة جنس المفردات فيصح أن يقال كل زيد قائم كلام ولا يقال كل كلام زيد قائم وكذلك مع الجملة الفعلية ، وأما الكلم فجماعة كلمة كلبنة وابن وفتنة (٢) ونفن فهو يقع على ما كان جمعا مفيدا كان أو غير مفيد فإذا قلت قام زيد أو زيد قائم فهو كلام لحصول الفائدة منه ولا يقال له كلم لانه ليس بجمع إذ كان من جزأين وأقل الجمع ثلاثة ، ولو قلت ان زيدا قائم وما زيد قائم كان كلاما من جهة افادته وتسمى كلما لانه جمع ، وأما القول فهو أعم منهما لانه عبارة عن جميع ما ينطق به اللسان تاما كان أو ناقصا والكلام والكلم أخص منه ، والذي قضى بذلك الاشتقاق مع السماع ألا نرى أن اشتقاق الكلام من الكلم وهو الجرح كأنه لشدة تأثيره ونفوذه في النفس كالجرح لانه ان كان حسنا أثر سرورا في النفس وان كان قبيحا أثر حزنا مع أنه في غالب الامر ينزع الى الشر ويدعو اليه قال الشاعر * وَجَرَحُ اللِّسَانِ كَجَرَحِ الْيَدِ * وقال الآخر :

قَوَارِصُ تَأْتِيْنِي وَتَحْتَرُونَهَا وَقَدْ يَمْلَأُ الْقَطْرُ الْإِنَاءَ فَيَفْعَمُ (٣)

وغير المفيد لاثاثير له في النفس ، وأما القول فهو من معنى الامراع والخفة ولذلك قيل لكل مامدل (٤) به اللسان وأسرع اليه تاما كان أو ناقصا قول *

(١) في نسخة ليلي

(٢) التفتة من البعير والناقة الركبة الى ان قال وفي الصحاح هو ما يقع على الارض من اعضائه اذا استناخ وغلظ كالركبتين وغيرهما ثم قال والجمع نفن وثفتات اه لسان العرب

(٣) يفعم كيطرف معناه يمتلئ قال في اللسان فعم يفعم فعمامة وفعمومة فهو فعم ممتلئ الى ان قال وفعمه يفعمه وافعمه ملاه *

(٤) المذل الضجرو والقلق اه لسان فيظهر ان المعنى لكل ما تحرك به اللسان الخ

﴿ القسم الاول من الكتاب وهو قسم الاسماء ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب : ﴿ الاسم مادل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران ﴾ قال الشارح قد أكثر الناس في حد الاسم فأما سيبويه فإنه لم يحده بمحد ينفصل به من غيره بل ذكر منه مثالا اكتفى به عن الحد فقال الاسم رجل وفرس ؛ وكأنه لما حد الفعل والحرف تميز عندهم الاسم ؛ ونحنا أبو العباس قريباً من ذلك فقال : فأما الاسماء فما كان واقعاً على معان نحو رجل وفرس وزيد ؛ وقد حده أبو بكر محمد بن السري فقال : الاسم مادل على معنى مفرد كأنه قصد الانفصال من الفعل اذ كان الفعل يدل على شيئين الحدث والزمان ، فان قيل اليوم والليلة قد دلت على أزمنة قالا الفرق بينهما وبين الفعل قيل اليوم مفرد للزمان ولم يوضع مع ذلك لمعني آخر والفعل ليس زماناً فقط ؛ « فان قيل » فأين وكيف ومن أسماء دلت على شيئين الاسمية والاستفهام وهذا قادح في الحد ، فقلوباب أن هذا انما يكون كاسراً للحد أن لو كان الاسم على بابه من الاستعمال فأما وقد نقل عن بابه واستعمل مكان غيره على طريق النياية فلا ، وذلك أن من يدل على معنى الاسمية بمجردها واستفادة الاستفهام انما هو من خارج من تقدير همزة الاستفهام معها فكأنك اذا قلت من عندك أصله أمن عندك فهما في الحقيقة كلمتان الهمزة اذ كانت حرف معنى ومن الدالة على المسمى لكنه لما كانت من لا تستعمل الا مع الاستفهام استغنى عن همزة الاستفهام الزومها اياها وصارت من نائبة عنها ولذلك بنيت دلالتها على الاسمية دلالة لفظية ودلالتها على الاستفهام من خارج ولو وجد اسم معرب نحو زيد وعمرو وهو يدل على مادل عليه من من غير نياية لكان قادحاً في الحد ، وقد حده السيرافي بمحد آخر فقال كلمة دلت على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محصل فقوله كلمة جنس للاسم يشترك فيه الا ضرب الثلاث الاسم والفعل والحرف ، وقوله تدل على معنى في نفسها فصل اخترز به من الحرف لان الحرف يدل على معنى في غيره وقوله : من غير اقتران بزمان محصل ؛ فصل ثان جمع بها المصادر الى الاسماء ومنع الافعال أن تدخل في حد الاسماء لان الاحداث تدل على أزمنة مبهمه اذ لا يكون حدث الا في زمان ودلالة الفعل على زمان معلوم إما ماض وإما غير ماض ، وقد اعترضوا على هذا الحد بمضرب الشول (١) وخفوق (٢) النجم وزعموا أن مضرب الشول يدل على الضراب وزمنه وذلك وقت معلوم وكذلك خفوق النجم ، وقد أجيب عنه بأن المضرب وضع للزمان الذي يقع فيه الضراب دون الضراب فقولنا مضرب الشول كقولنا مشتي ومصيف وقولهم أتى مضرب الشول وانقضى مضرب الشول كقولهم أتى وقته وذهب وقته والضراب انما فهم من كونه مشتقا من لفظه والحدود يراعى فيها الأوضاع لا ما يفهم من طريق الاشتقاق أو غيره مما هو من لوازمه ألا ترى أن ضارباً يفهم منه الضرب لانه من

(١) جمع شائل وهي الناقة التي تشول بذنبها للقاح اي ترفعه فذلك آية لقاحها وترفع مع ذلك رأسها وتشمخ بانفها وهي حينئذ شامدة اه لسان

(٢) خفق النجم يخفق واخفق غاب وقيل هو اذا تلاه فاضاه اه منه

لفظه والمفعول لانه يقتضيه ولم يوضع لواحد منهما بل وضع للفاعل لا غير ، وأما قول صاحب الكتاب في حده ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران فقوله ما دل ترجمة عن الحقيقة التي يشترك فيها القبيل الثلاث نحو كلمة ولو صرح بها لكان أدل على الحقيقة لانه أقرب الى المحدود اذ ما عام يشمل كل دال من لفظ وغيره والكامة لفظ والاسم المحدود من قبيل الالفاظ لكنه وضع العام موضع الخاص ، وقوله : في نفسه ، فصل احترز به عن الحرف اذ الحرف يدل على معنى في غيره ، وقوله دلالة مجردة عن الاقتران فصل ثان احترز به عن الفعل لان الفعل يدل على معنى مقترن برمان ؛ وحاصل هذا الحد راجع الى الاول وهو ما دل على معنى مفرد ويرد على هذا الحد المصادر وسائر الأحداث لانها تدل على معنى وزمان وذلك أن أكثر النحويين يضيف الى ذلك الزمان المحصل لان زمن المصادر مبهم وربما أوردوا تقضاً مقدماً الحاج وخفوق النجم ، والحق أنه لا يحتاج الى التعرض لقوله : محصل ، لاننا نريد بالدلالة الدلالة اللفظية والمصادر لا تدل على الزمن من جهة اللفظ وانما الزمان من لوازمها وضروراتها ؛ وهذه الدلالة لا اعتداد بها فلا يلزم التحرز عنها ألا ترى ان جميع الافعال لا بد من وقوعها في مكان ولا قائل أن الفعل دال على المكان كما يقال إنه دال على الزمن ، وأما خفوق النجم فالمراد وقت خفوق النجم فالزمن مستفاد من الوقت المحذوف لا من الخفوق نفسه على أنا نقول المضرب والمقدم زمن الضراب والقدم وانما يبين باضافته الى الحاج والشول وذلك الزمن معلوم بالعرف لا مفهوم من اللفظ ألا ترى أنك لو أخليت من الاضافة قلقت أتيت مقدما لم يفهم من ذلك زمان فعلت أن هذه الالفاظ مجردة عن الاقتران أنفسها « وأما اشتقاق الاسم » فقد اختلف العلماء فيه فذهب البصريون الى أنه مشتق من السم . وذهب الكوفيون الى أنه مشتق من السمة وهي العلامة ، والقول على المذهبين أنه لما كان علامة على المسمى يملوه ويدل على ما تحته من المعنى كالطابع على الدرهم والدينار والوسم على الاموال ، ذهب البصريون الى أنه مشتق من السم وهو العلو لا من السمة التي هي العلامة ؛ قال الزجاج جعل الاسم تنويهاً للدلالة على المعنى لان المعنى تحت الاسم ؛ وذهب الكوفيون الى أنه مشتق من السمة التي هي العلامة وكلاهما حسن من جهة المعنى الا أن اللفظ يشهد مع البصريين ألا ترى أنك تقول أسميته اذا دعوته باسمه أو جعلت له اسماً والاصل أسموته فقلبوا الواو ياء لوقوعها رابعة على حد أدعيت وأغزيت ولو كان من السمة لقلل أسميته لان لام السموا واو تكون آخرأ وفاء السمة واو تكون أولاً ومن ذلك قولهم في تصديره سُمى وأصله سميو فقلبوا الواو ياء وأدغمت على حد سيد وميت ولو كان من الوسم لقلل فيه وسيم فتقم الواو الاولى (١) مضمومة فان شئت أقرتها وان شئت همزتها على حد وقت وأقتت وفي عدم ذلك وأنه لم يقل دليل على ما قلناه ؛ ومن ذلك قولهم في تكسيره أسماء وأصله أسماؤ فوقعت الواو طرفاً وقبلها ألف زائدة فقلبت همزة بعد أن قلبت ألفاً ولو كان من الوسم لقلل فيه أوسام فلما لم يقل ذلك دل على صحة مذهب البصريين وأنه من السموا فان ادعى القلب فليس ذلك بالسهل فلا يصار اليه وعنه مندوحة ؛ وفي الاسم لغات اسم بكسر الهمزة واسم بضم الهمزة

وسم بكسر السين من غير همزة وقالوا سم بضم السين قال الشاعر * باسم الذى فى كل سورة سمه *
وقال الآخر :

وعامنا أعجبنا مقدمه يدعى أبا السمح وقرضاب (١) سمه

بروي بضم السين وكسرها وقد ذكر فيه لغة خامسة قالوا سمى بزنة هدى وعلى وأنشدوا * والله أسماك
سما مبارك * ولا حجة فى ذلك لاحتمال أن يكون على لغة من قال سم ونصبه لانه مفعول ثان فان صحت
هذه اللغة من جهة أخرى فجازها أنه تم الاسم ولم يحذف منه شيئاً كما تم الآخر فى غداً فقال * إن مع
اليوم أخاه غداً * قال صاحب الكتاب : ﴿ وله خصائص منها جواز الاسناد اليه ودخول حرف التعريف
عليه والجو والتنوين والاضافة ﴾ قال الشارح ختم الله بالصالحات أعماله : الخصائص جمع خصيصة وهى
تأنيث الخصيص بمعنى الخاص ثم جعلت اسماً للشيء الذى يختص بالشيء ويلزمه فيكون دليلاً عليه
وامارة على وجوده كدلالة الحد الا ان دلالة العلامة دلالة خاصة ودلالة الحد دلالة عامة وذلك أنك
اذا قلت الرجل دلت الالف واللام على خصوص كون هذه الكلمة اسماً والحد يدل على ضروب الاسماء
كلها والحد يشترط فيه الاطراد والانعكاس نحو قولك كل مادل على معنى مفرد فهو اسم وما لم يدل
على ذلك فليس باسم والعلامة يشترط فيها الاطراد دون الانعكاس نحو قولك كل مادل على الالف
واللام فهو اسم فهذا مطرد فى كل ما تدخله هذه الاداة ولا ينعكس فيقال كل مالم تدخله الالف واللام
فليس باسم لان المضمرات أسماء ولا تدخلها الالف واللام وكذلك غالب الاعلام والمبهمات وكثير
من الاسماء نحو أين وكيف ومن لا تدخل الالف واللام شيئاً من ذلك وهى مع ذلك أسماء ، ومن
خواص الاسم « جواز الاسناد اليه » فالاسناد وصف دال على أن المسند اليه اسم اذ كان ذلك
مختصاً به لان الفعل والحرف لا يكون منهما اسناد وذلك لان الفعل خبر واذا أسندت الخبر الى مثله
لم تفد المخاطب شيئاً اذ الفائدة انما تحصل باسناد الخبر الى مخبر عنه معروف نحو قام زيد وقعد بكر
والفعل نكرة لانه موضوع للخبر وحقيقة الخبر أن يكون نكرة لانه الجزء المستفاد ولو كان الفعل معرفة
لم يكن فيه للمخاطب فائدة لان حد الكلام أن يتبدى بالاسم الذى يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت ثم
تأتى بالخبر الذى لا يعلمه ليستفيده ، ولا يصح أن يسند الى الحرف ايضاً شيء لان الحرف لامعنى له فى
نفسه فلم يفد الاسناد اليه ولا اسناده الى غيره فلذلك اختص الاسناد اليه بالاسم وحده ، ومن خواص
الاسم « دخول حرف التعريف » وانما قال حرف التعريف ولم يقل الالف واللام على عادة النحويين
لوجهين أحدهما أن الحرف عند سيبويه اللام وحدها والهمزة دخلت توصل الى النطق بالساكن وعند
الخليل أن التعريف بالالف واللام جميعاً وهما حرف واحد مركب من حرفين نحو هل وبلى فقال حرف
التعريف ليشمل المذهبين ، والوجه الثانى أنه احتزبه من اللغة الطائية لان لفهم ابدال لام التعريف
مما نحو قوله عليه السلام ليس من امير امصيام فى امسفر فعبر بحرف التعريف ليتم اللغة الطائية وغيرها

(١) قال فى اللسان وقرضب الرجل اذا اكل شيئاً بابسا فهو قرضاب حكاه ثعلب وانشد

* وعامنا اعجبنا مقدمه * يدعى ابا السمح وقرضاب سمه * مبتكراً لكل عظم يلحمه *

وانما كان التعريف مختصاً بالاسم لان الاسم يحدث عنه والحديث عنه لا يكون الا معرفة والفعل خبر وقد ذكرنا أن حقيقة الخبر أن يكون نكرة ولا يصح أيضاً تعريف الحرف لانه لما كان معناه في الاسم والفعل صار كلجزء منهما جزء الشيء لا يوصف بكونه معرفة ولا نكرة فلذلك كانت أداة التعريف مختصة بالاسم فأما ما رواه أبو زيد من قول الشاعر :

فَيُسْتَخْرَجُ (١) الْيَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الَّتِي تَقْصَعُ

فشاذ في القياس والاستعمال والذي شجعه على ذلك أنه قد رأى الالف واللام بمعنى الذي في الصفات فاستعملها في الفعل على ذلك المعنى ، ومن خواص الاسم « الجبر » وذلك أنه لا يكون في الفعل ولا الحرف أما الحروف فلانها مبنية لا يدخلها الجبر ولا شيء من أنواع الاعراب ولا ينغمد منها كلام مع غيرهما فيحكم على محلها باعراب ذلك الموضع وأما الفعل فانه ما هو معرب وهو المضارع الا انه لا يدخله الجبر وسنوضح هلة امتناعه منه في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى ، ومن خواص الاسم « التنوين » والمراد بالتنوين ههنا تنوين التمسكين نحو رجل وفرس وزيد وعمره ولا يكون ذلك الا في الاسماء فهو من خواصها لانه دخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف من الاسماء فلذلك كان خصيصاً بها ولم يرد مطلق التنوين ألا ترى أن من جملة التنوين تنوين الترنم ولا تتمتع الافعال منه نحو قوله * وقولي إن أصبت لقد أصابن * ونحو قوله * دأيت أروى والدؤبون تفضن * فبين بذلك أنه ليس المراد مطلق التنوين ؛ ومن خواص الاسم الاضافة والمراد بالاضافة هنا أن يكون الاسم مضافاً لا مضافاً اليه وذلك يختص بالاسماء اذ الغرض من الاضافة الحقيقية التعريف ولا معنى لتعريف الافعال ولا الحروف فأما المضاف اليه فقد يكون فعلاً نحو قوله تعالى (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) وقول الشاعر * على حين عابت المشيب على الصبا * فلذلك لم يكن من خواص الاسم فهذه الاشياء من غالب خصائص الاسماء فكل كلمة دخلها شيء من هذه العلامات فهي اسم ولا ينعكس ذلك *

ومن أصناف الاسم اسم الجنس

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهو ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه ﴾

(١) المضارع في قوله فيستخرج منصوب بعد فاء السببية واليربوع دوية تحفر الارض والياء فيه زائدة فانه لم يوجد على وزن فعول الا صفة على ما فيه واليربوع جبر ان احدهما يقال له القاصماء وهو الذي يدخل فيه والآخر النافقاء وهو الذي يكتمه ويظهر عنده وهو موضع رقة فاذا اتى من قبل القاصماء ضرب النافقاء برأسه فانتفخ اى خرج وقوله بالشيخة بالخاء المعجمة هذه الرواية الصحيحة وهي رملة بيضاء في بلاد بني اسد وحظالة وقوله التي تقصع من تقصع اليربوع دخل في قاصمائه وهو صفة لجحر الجرور والعائد محذوف اى من جحره الذي يتقصع فيه وروى التي تقصع بالبناء للفاعل فيكون ال فيه صفة لليربوع ولا حذف فيه — ومعنى البيت على ما يؤخذ من الايات السابقة انه اذا انخرق الطهوى وهو صاحب هذه الايات يقول للشعبي بن ديسق لما بلغه انه هجاه انكم ان حاربتمونا جئناكم بجيش يحيط بكم فيوسعكم قتلاً واسرا ولا تعتمدون على الخلاص منه ولو اختلفتم بكل حيلة كاليربوع الذي يجعل النافقاء حيلة لخلاصه من الحارس فاذا كره عليه الحارس اخذوا عليه من نفاقائه وقاصمائه فلا يبقى له مهرب اصلا اه من خزانه الادب ملخصا

قال الشارح اعلم أن اسم الجنس ما كان دالاً على حقيقة موجودة وذوات كثيرة وتحقيق ذلك أن الاسم المفرد اذا دل على أشياء كثيرة ودل مع ذلك على الامر الذي وقع به تشابه تلك الاشياء تشابهاً تاماً حتى يكون ذلك الاسم امماً لذلك الامر الذي وقع به التشابه فان ذلك الاسم يسمى اسم الجنس وهو المتواطىء كالحيوان الواقع على الانسان والفرس والثور والاسد فالتشابه بين هذه الاشياء وقع بالحياة (١) الموجودة في الجميع وكذلك اذا قلت انسان وقع على كل انسان باعتبار الآدمية وكذلك اذا قلت رجل وقع على كل رجل باعتبار الرجولية وهي الذكورة والآدمية وهذا معنى قوله ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه فان دل الاسم المفرد على أشياء كثيرة ولم يدل على الامر الذي تشابهت تلك الاشياء به فانه يسمى المشترك مثل اسم العين الواقع على العضو الذي يهصر به وعلى ينبوع الماء وعلى الذهب وعلى هين الركبة (٢) ؛ واعلم ان الشمول تارة يكون بالوجود نحو الانسان والفرس والثور والاسد وتارة يكون بالاستعداد والقوة نحو الشمس والقمر فانهما وان لم يكن لهما في الوجود مشترك فهما شاملان بالقوة فانا لو قدرنا خلق نيرات تماثل الشمس والقمر لأطلق عليهما اسم الشمس والقمر باعتبار النور ، قال ﴿ وينقسم الى اسم عين واسم معنى وكلاهما ينقسم الى اسم غير صفة واسم هو صفة فالاسم غير الصفة نحو رجل وفرس وعلم وجهل والصفة نحو راكب وجالس ومفهوم ومضمر ﴾ قال الشارح المراد باسم العين ما كان شخصاً يدركه البصر كرجل وفرس ونحوهما من المراتب والمعاني عبارة عن المصادر كالعلم والقدرة مصدرى علم وقدر وذلك مما يدرك بالعقل دون حاسة البصر ، « وكلاهما ينقسم الى اسم هو صفة وغير صفة » فالاسم غير الصفة ما كان جنساً غير مأخوذ من فعل نحو رجل وفرس وعلم وجهل والصفة ما كان مأخوذاً من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب وما أشبههما من الصفات الفعلية وأخر وأصفر وما أشبههما من صفات الحلية وبصرى ومغربى ونحوهما من صفات النسبة كل هذه صفات تعرفها بأنها جارية على الموصوفين ومثال جرياتها قولك هذا رجل ضارب ومضروب وكذلك الباقى ؛ « فان قيل » اشترطتم في الصفة أن تكون مأخوذة من فعل فبالك حكمت على بصرى ومغربى بأنهما صفتان وليسا من فعل قيل لما أضفتها حدث فيهما معنى الفعل لانهما صارا في معنى منسوب أو معز و ؛ والفرق بين الصفة وغير الصفة من جهة المعنى أن الصفة تدل على ذات وصفة نحو أسود مثلاً فهذه الكلمة تدل على شيئين أحدهما الذات والآخر السواد الا أن دلالتها على الذات دلالة تسمية ودلالتها على السواد من جهة أنه مشتق من لفظه فهو من خارج وغير الصفة لا يدل الا على شيء واحد وهو ذات المسمى ، ولما قسم الأعيان والمعاني الى صفات وغير صفات مثل بالامرئين فرجل وفرس من أسماء الأعيان غير الصفات وعلم وجهل من أسماء المعاني وراكب وجالس من صفات الأعيان ألا ترى أنها تجرى صفات على أسماء الأعيان نحو قولك رجل راكب و غلام جالس ، ومفهوم ومضمر من صفات المعاني ألا تراك تقول هذا معنى مفهوم وحديث مضمر أى غير باد للافهام ؛

(١) بالحياة هكذا بالنسخ التي رايناها ولعله بالحيوانية فانها القدر المشترك بين انواع الحيوان وافراده

(٢) الركبة البشر تحفر والجمع ركي وراكبا ولاهما واو لانها من ركوت اى حفرت اه من لسان العرب

والمراد أن المعاني توصف كما توصف الاعيان فاعرفه *

ومن أصناف الاسم العلم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهو ماعلق على شيء بعينه غير متناول مآشبهه ولا يخلو من أن يكون اسماً كزيد وجمفر أو كنية كأبي عمرو وأم كلثوم أو لقباً كبطة وقفة ﴾

قال الشارح اعلم ان العلم هو الاسم الخاص الذي لا أخص منه ويركب على المسمى لتخليصه من الجنس بالاسمية فيفرق بينه وبين مسميات كثيرة بذلك الاسم ولا يتناول مماثله في الحقيقة والصورة لانه تسمية شيء باسم ليس له في الأصل أن يسمى به علي وجه التشبيه وذلك أنه لم يوضع بأزاء حقيقة شاملة ولا لمعنى في الاسم ولذلك قال أصحابنا إن الأعلام لا تفيد معنى ألا ترى أنها تقع على الشيء ومخالفه وقوعاً واحداً نحو زيد فانه يقع على الأسود كما يقع على الأبيض وعلى القصير كما قد يقع على الطويل وليست أسماء الاجناس كذلك لانها مفيدة ألا ترى أن رجلاً يفيد صيغة مخصوصة ولا يقع على المرأة من حيث كان مفيداً وزيد يصلح أن يكون علماً على الرجل والمرأة ولذلك قال النحويون العلم ما يجوز تبديله وتغييره ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة فانه يجوز أن تنقل اسمك أو عبدك من خالد الى جمفر ومن بكر الى محمد ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة وليس كذلك اسم الجنس فانك لو سميت الرجل فرساً أو الفرس جملًا كان ذلك تغييراً للغة وإنما أتى بالأعلام للاختصار وترك التناول بتعداد الصفات ألا ترى أنه لولا العلم لاحتجت اذا أردت الاخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تعدد صفاته حتى يعرفه المخاطب فأغنى العلم عن ذلك أجمع ، والعلم مأخوذ من علم الأمير أو علم الثوب كأنه علامة عليه يعرف به ، « وهو ينقسم الى ثلاثة أقسام اسم نحو زيد وعمرو وكنية كأبي عمرو وأم كلثوم ولقب كبطة وقفة » والكنية لم تكن علماً في الأصل وإنما كانت عاداتهم أن يدعوا الانسان باسمه واذا ولد له ولد دعى باسم ولده توقيراً له وتغنياً لشأنه فيقال له أبو فلان وأم فلان ولذلك استنبهوا أن يكنى الانسان نفسه وقد يكون الوليد فيقولون أبو فلان على سبيل التفاؤل بالسلامة وبلوغ سن الايلاد يقال منه كنوت الرجل وكنيته وهو من الكناية وهي التورية ، والكنية من الأعلام وهي جارية مجرى الاسماء المضافة نحو عبد الله وعبد الواحد والذي يدل على أنها أعلام قول الشاعر :

مازلت أفتح أبواباً وأغلقها حتى أتيت أبا عمرو بن عمار

فحذف التنوين من أبي عمرو لانه لو لم يكن علماً لما حذف بمنزلة حذفه من جمفر بن عمار ، وأما « اللقب » فهو النبز كقولهم قفة وبطة لقبين قفة لقب وبطة لقب والقفة كاليقطينة تتخذ من الخوص يشبه بها الكبير يقال شيخ كالقفة وقيل الشجرة البالية ، وهذه الأقسام الثلاثة كلها ترجع الى معنى واحد وهو العلم ولذلك يجوز تغييرها وتبديلها فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرئجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب إما جملة نحو برق نحرة وتأبط شراً وذرى حباً وشاب قرناها ويزيد في مثل قوله

نُبِّئْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدٍ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدٌ

ولما غير جملة اسمان جملا اسما واحداً نحو معديكرب وبعليك وعمرويه ونفطويه أو مضاف ومضاف إليه كبد مناف وامرئ القيس والكنى ﴿

قال الشارح « الاسم العلم يكون مفردا ومركبا » فالفرد هو الاصل لان التركيب بعد الافراد وذلك نحو زيد وعمرو والمراد بالافراد أنه يدل على حقيقة واحدة قبل النقل وبعده والمركب من الاعلام هو الذي يدل على حقيقة واحدة بعد النقل وقبل النقل كان يدل على أكثر من ذلك « والمركب على ثلاثة أضرب جملة » وهو كل كلام عمل بمضه في بعض نحو ذرئ حبا من قوله

إِنَّ لَهَا لَرَكَبًا (١) لَارْزَبًا كَأَنَّهُ جَبْهَةٌ ذَرَّى حَبًا

ومثله تأبط شرأ سمي بذلك لانه تأبط حية فسمي بذلك وهي جملة من فعل وفاعل ومفعول ؛ ومن الجمل المسمى بها شاب قرناها قال الشاعر

كَذَبْتُمْ وَبَيَّتَ اللَّهُ لَا تَنْكِحُونَهَا بَنَى شَابَ قَرَنَاهَا تَعْرُ وَتَحَابُ

ومنه برق نحره وهو اسم رجل وهو فعل وفاعل ومثله يزيد في قوله

نُبِّئْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدٍ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدٌ

وهو فعل سمي به وفيه ضمير فاعل ولذلك حكاه مرفوعا ولو كانت التسمية بالفعل وحده لكان من قبيل ما لا ينصرف نحو تغلب ويشكر ؛ والفديد الصوت يقال فد الرجل يفد فديدا اذا صوت ورجل فداد شديد الصوت ، وبني يزيد منصوب على البذل من أخوالى ؛ ولهم فديد جملة من مبتدأ وخبر في موضع المفعول الثالث ؛ ولهم يتعلق بمحذوف وعلينا يتعلق بلهم ولا يتمتع تقديره عليه وان كان العامل معنى كما قالوا كل يوم لك ثوب ؛ ولا يعمل فيه فديد لانه مصدر كالتهيق والنذير فلا يتقدم عليه ما كان من تمامه ، وظلما مصدر في موضع الحال أو مفعول له والعامل فيه فعل محذوف دل عليه لهم فديد والتقدير حملوا علينا أو شذوا علينا ظلما ؛ ويجوز أن يكون ظلما نصبا على أنه مفعول ثالث أي ذوى ظلم ويكون لهم فديد في موضع الحال كالتفسير لقوله ظلما ، وفي نسخ الفصل يزيد بالياء وصوابه تزيد بالياء المعجمة بثنتين من فوقها وهو تزيد بن حلوان أبو قبيلة معروفة اليه تنسب البرود التزيدية قال علقمة رَدَّ الْقَيَّانُ (٢) جَمَالَ الْحَيِّ فَاحْتَمَلُوا فَكَلَّمَهُمُ بِالْتَرِيدِيَّاتِ مَعْكُومُ

(١) الركب بفتح الجيم والاء رزب الضخم فالعنى ان لهذه المرأة لفرجا ضخما كانه جبهة ذلك الرجل المسمى بذرى حبا — كذا يؤخذ من الاسان

(٢) القيان جمع قينة وهي الامة المغنية وقيل الامة مطلقا مغنية أو غير مغنية وقول علقمة رد القيان جمال الحى فاحتملوا الحى اراد بالقيان الاما، وانهم رددن الجمال الى الحى لشدائها عليها — والتزديدات جمع تزيدي منسوب الى تزيدي بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة واليه تنسب البرود التزيدية وهي برود فيها خطوط تشبه طرائق الدم — ومعكوم مأخوذ من عكم المتاع يعكهم من باب ضرب اذا شده بثوب — واحتمل القزم وتحملوا ذهبوا وارتحلوا — وحاصل معنى البيت ان القوم لما عزموا على المسير امروا القيان برد الجمال الى الحى لشدائها عليها فرددنها اليه ثم شددت عليها اقتنائها

وانما سموا بالجل ليشبهوا حال المسمى بها بحال من يوصف بالجملة وهذا يقتضى الحكاية لانه يجرى مجرى المثل فحكوا الكلام كما كان في أول حال ، الثاني من المركبات اسمان رُكِبَ أحدهما مع الآخر حتى صارا كالاسم الواحد نحو حضرموت وبعابك ومعد يكرب . ويشبه بما فيه تاء التانيث ولذلك لا ينصرف ومن هذا النوع سيديويه ورفطويه وعمرويه الا انه مركب من اسم وصوت أعجمي فانحط عن درجة امماعيل وابراهيم فبني على الكسر لذلك ، الثالث من المركبات المضاف وهو ضربان اسم غير كنية نحو ذى النون وعبد الله وامرى القيس وكنية نحو أبى زيد وأبى جعفر وقد مضى الكلام عليه قبل *
قال صاحب الكتاب والممنقول على ستة أنواع منقول عن اسم عين كنور وأسد ومنقول عن اسم معني كفضل وإياس ومنقول عن صفة كحاتم ونائلة ومنقول عن فعل إما ماض كشمر وكسب وإما مضارع كتغلب ويشكر وإما أمر كاصمت في قول الراعي

أشلى ملوقية باتت وبات بها بوحش اصمت في أصلاها أود

وأطرقا في قول الهذلي :

على أطرقا باليات الخليا يم إلا النمام وإلا العيصي

ومنقول عن صوت كنبه وهو نبر عبد الله بن الحارث بن نوفل ومنقول عن مركب وقد ذكرناه *
قال الشارح اعلم أن الاعلام على ضربين منقول ومرتبجل والغالب عليها النقل ومعني النقل أن يكون الاسم بازاء حقيقة شاملة فنقله الى حقيقة أخرى خاصة وليس لها أن يتسمى بها في الاصل ، وهو على ثلاثة أضرب منقول عن اسم ومنقول عن فعل ومنقول عن صوت ، فأما الاول وهو النقل عن الاسماء فضربان عين ومعني فالعين يكون اسماً وصفة فالممنقول عن الاسم غير الصفة نحو رجل سى بأسد أو نور أو حجر هي في الاصل أسماء أجناس لانها بازاء حقيقة شاملة وانما نقلتها الى العلمية فصارت لذلك تدل على مخصوص بعد أن كانت تدل على شائع ، والممنقول عن الصفة نحو مالك وفاطمة فهذان الاسمان وصفان في الاصل لانهما أسماء فاعلين تقول هذا رجل مالك فهو فاعل من الملك قال الله تعالى (مالك يوم الدين) وقال تعالى (قل اللهم مالك الملك) وفاطمة فاعلة من فطمت الام ولدها فهي فاطمة وكذلك حاتم ونائلة حاتم فاعل من حتمت الامر اذا أحكمته أو من الحتم وهو القضاء ونائلة فاعلة من نلتها نولا ونولته أى أعطيته فهذه في الاصل أوصاف لانها أسماء فاعلين ثم نقلت فصارت أعلاماً كما صار أسدونور كذلك ، وما نقل عن الصفة وفيه اللام المعرفة فانها تقر فيه بعد النقل نحو الحارث والعباس ، وما نقل منها مجرداً من الالف واللام لم يجز دخولها عليه بعد النقل نحو سعيد ومكرم وحاتم ونائلة وما فيه الالف واللام بعد النقل فاشعار فيه ببقية معنى الصفة ولذلك يجرى عليه أحكام الصفة كما قال الاعشى (أناي (١) وعيد الحوص

وجعل عليها من البرود التزبديّة فصارت كل الجمال مشدودة بهذه البرود لشدها عليها فوق الاقتاب - والبيت هكذا ردائق جمال الحى فاحتملوا فـ فكاه بالترديدات معكوم اه من اللسان والموجود في النسخة فكاهم

بضمير جمع المذكر والمعنى لا يستقيم عليه كما هو ظاهر اه مصححه

(١) تمامه * فيا عبد عمر ولونهب الاحوص والبيت من قصيدة لاعشى قيس نفر فيها عمر بن الطفيل قاتله الله

هذه منزهة سيبويه
في الاصل من الاسماء
التي منتزعة من
الاصول الاصلية
والتي هي
والله اعلم

مِنْ آلِ جَعْفَرٍ * فجمعه جمع الصفة كما تجمعه قبل النقل على حد أحمر وجر ، قال الخليل كأنهم جعلوه الشيء بعينه يريد أنهم لحوا اتصافه بمعنى ذلك الاسم ، وأما ما نقل من الأسماء وهو معنى نحو فضل وإياس وزيد وعمر وهذه كلها معان لأنها مصادر في الأصل ففضل مصدر فضل فضلاً وإياس مصدر أسه يؤوسه إياساً وأوساً إذا أعطاه وزيد مصدر زاد يزيد زيداً وزيادة فأما قوله :

وَأَنْتُمْ مَعْشَرُ زَيْدٍ عَلَى مِائَةٍ فَأَجْعُوا أَمْرَكُمْ طَرّاً فَيَكِيدُونِي

فانه مصدر وصف به على حد قولك رجل عدل وماء غور ؛ وأما الثاني وهو ما نقل من الفعل فقد نقل من ثلاثة أفعال الماضي والمضارع والامر فالماضي نحو شمرَّ اسم رجل وهو منقول من شمر إذا رده رفعه وشمر في الامر اذا خف ومنه ناقة شَمِيرٌ أي سريعة ومثله خضم بن عمرو بن تميم قال الشاعر :

لَوْلَا الْإِلَهُ مَاسِكُنَا خَضَمًا وَلَا ظَلَلْنَا بِالْمَشَايِ قِيَمًا

أي بلاد خضَمَ يعني بلاد تميم ، ومن المسمين بالماضي كسب وهو من الكمسة وهو العدو السريع وهو رباعي ومثله ترجم من قولهم ترجم عن الشيء ، وأما دئل فقبيلة أبي الاسود فان سيبويه لم يذكره في أبنية الأسماء وذكر الاخفش أنه قد جاء في المعارف والمعارف غير معول عليها في الابنية لانه يجوز أن يسمى الرجل بما لا نظير له في الكلام وذكر الاخفش أنه اسم دُوبِيَّة تشبه ابن عرس وأنشد :

جاءوا بجيشٍ لو قيسَ معرَّسُهُ مَما كانَ إِلَّا كَعَرَّسِ الدُّلِّ

فعلى ذلك (١) تحتل قبيلة أبي الاسود أن تكون من هذا فتكون كأسد ونور ، والآخر أن يكون منقولا من الفعل مثل شَرَّ وخضم من قولك دأل يدأل وهو مشى فيه بنى وإنشطا كأنه قيل دئل في هذا المكان كما يقال سير فيه وعدي فيه ثم سى به مفرداً ؛ وأما المضارع فنحو يشكر وتغلب ويزيد وهو كثير ، وأما الامر فنحو قولهم في الفلاة إصمت وإصمتة قال الشاعر (٢)

أَشْلَى سَلَوَقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا بَوْحَسٍ إصْمَتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدُ (٣)

قوله أشلى أي دعا يقال أشلى الكلب إذا دعاه وآسده إذا أغراه بالصيد والضمير في أشلى يعود الى

على ابن عمه علقمة الصحابي رضي الله تعالى عنه - والحوص والاحوص جمع احوص من الحوص وهو ضيق في مؤخر العين واراد بالحوص والاحوص اولاد الاحوص بن جعفر وهم عمرو وعوف وشريح والاحوص اسمه ربيعة سمي احوص لضيق كان في عينه وعبد عمرو وهو عبد بن عمرو بن الاحوص وجواب لوفي قوله فيا عبد عمرو ولونيت الخ مخذوف أي ولونيتهم لكان خير اهلهم ويجوز ان تكون لولتني على سبيل التهكم فلاحواب لها وانما وجه الكلام الى عبد عمرو لانه كان رئيس الحوص حينئذ وانما قال الاعشى ذلك لان علقمة كان قد توعد بالقتل بدليل قوله في القصيدة بعد هذا بابيات * فان تعدني اعدك بمثلها * وسوف ازيد الباقيات القوارصا * والقوارص الكلمات المؤذية يريداني

ازيدك على الایعاد قصائد الهجو اه من الخزائن ملخصا

(١) في نسختين فعلى هذا (٢) في نسخة قال الشاعر الراعي

(٣) زاد في نسخة البيت للراعي كما ذكر واسمه عبيد بن حصين بن معاوية من قصيدة يمدح بها عبد الله بن معاوية واوها

طاف الخيال بصحابي وقد جحدوا * من ام علوان لنحو ولا صدر

الصائد وسلوقية منسوبة الى سلوق وهي قرية باليمن ينسب اليها السيوف والكلاب والضمير في باتت يعود الى سلوقية والضمير في بات يعود الى الصائد ، واصمت فلاة بعينها كأنه في الاصل فعل أمر من صَمَت يصمت اذا سكت كأن إنساناً قال لصاحبه اصمت يسكته ليسمع حساً أو يكون في فلاة يسكت المرء فيها صاحبه خوفاً فسمى المكان بالفعل خالياً من الضمير ولذلك أعربه ولم يصرفه للتعريف والتأنيث والمسموع في مضارع صمت يصمت بالضم والكسر هنا إما أن يكون لغة أو من تغيير الأسماء كما قطعت الهمزة في التسمية وذلك أن همزة الوصل إنما حقها الدخول على الأفعال وعلى الأسماء الجارية على تلك الأفعال نحو انطلق انطلاقا واقندر اقتداراً فأما الأسماء التي ليست بجارية على أفعالها فألف الوصل غير داخلة عليها إنما دخلت على أسماء قليلة نحو ابن وابنة واثني واثنتين وامري وامرأة واسم واست وليس هذا منها واذا نقل الفعل الى الاسم لزمته أحكام الأسماء فقطعت الألف لذلك وربما أنشأوا فقالوا أصمته ايذاناً بغلبة الاسم بعد التسمية وشجعهم على ذلك تأنيث المسمى وهو المفازة والاصلاب جمع صاب وهو الظهر والأود الأعوجاج والمراد أنها ذات هبوط وصعود وهي موحشة فأما أطرقا في قول الهذلي

عَلَى أَطْرَقًا بِأَلْيَاتٍ أَخْيَا بِإِلَّا النَّمَامُ وَإِلَّا الْعَصِي

فان البيت لابي ذؤيب الهذلي من قصيدة أولها

عرفت (١) الديارَ كَرَفَمِ الدَّوَى يُزِيرُهَا الْكَاتِبُ الْحَمِيرِي

وهذه القصيدة تروى مطلقة مرفوعة وتروى مقيدة ساكنة وهي من المقارب فن أطلقها كانت من الضرب الأول ووزنه فعولن عصى يو ومن قيدها كانت من الضرب الثالث وهو المحذوف ووزنه فعل عصى ، وأطرقا اسم بلد قال الأصمعي سمي بقوله أطرق أي اسكت كأن ثلاثة قال أحدهم لصاحبيه أطرقا أي اسكتا لنسمع فسمى المكان أطرقا ، ووضع على أطرقا نصب على الحال من الديار وكذلك باليات الخيام نصب على الحال أيضا والمراد عرفت الديار على أطرقا أي في هذه الحال ، وقوله إلا النمام وإلا العصي يروى النمام بالرفع والنصب فن نصب فلا اشكال فيه لانه استثناء من موجب ومن رفع فبالابتداء والخبر محذوف والتقدير الا النمام وإلا العصي لم تبل ومن نصب النمام ورفع العصي فانه محله على المعنى وذلك أنه لما قال باليات الا النمام كان معناه بقي النمام فعطف على هذا المعنى وتوهم اللفظ ؛ ومثله قول الآخر

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَافًا (٢)

ألا ترى أنه رفع أو مجلف على معنى بقي من المال مسحت ؛ ونحو منه قوله

(١) الدوى جمع دواة وهي الحبرة وقوله يزيرها مضارع زبر مضاعف زبر يقال زبر الكتاب يزبره يزبره

من بابي نصر و ضرب زبرا ككتبه والبيت في اللسان هكذا

* عرفت الديار كخط الدوى في حبره الكاتب الحميري * اه من اللسان ما خضا

(٢) البيت للفرزدق والمسحت المهلك والمجلف الذي بقيت منه بقية اه لسان

غداة (١) أَحَلَّتْ لابن أُصْرَمَ طَعْنَةً • حُصِّنَ عَيْبَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمَرِ

وذلك أنه رفع الحجر على توم رفع العبيطات لأنه إذا أحلتها الطعنة فقد حلت هي ، ومن قيد القافية جاز أن يكون المعنى مرفوعاً كالمطلقة على ما ذكرناه وراز أن يكون منصوباً بالمطف على التمام إلا أنه أسكن للوقف وما فيه الالف واللام يكون الوقف عليه كالرفوع والمجرور ، وفي أطرقا ضمير وهو الالف التي هي ضمير التثنية « فان قيل » فإذا سمي به وفيه ضمير فانه يكون جملة فينبغي أن يذكر مع الجمل المحكية في المركبات نحو تأبط شراً وشاب قرناها فالجواب أن أطرقا له جهتان جهة كونه أمراً وجهة كونه جملة فأورده ههنا من حيث أنه أمر ولو أوردته في المركبات من حيث هو جملة لجاز ؛ وقد روي بعضهم علا أطرقا بضم الراء كأنه جملة جمع طريق ويجعل علا فعلا من العلو وفيه ضمير كأنه قال السيل علا أطرقا وعلى هذا يكون قد أنث للطريق لان فعلا وفعالا إنما يجمعان على أفعل اذا كان مؤنثاً نحو عناق وأعق وعقاب وأعقب ويكون باليات الخيام صفة أطرق ، وقيل أطرقا بالكسر جمع طريق في لغة هذيل ويقوي هذه المقالة رواية من قال أطرقا بالضم ومجاز ذلك أن يكون مقصوداً من أطرقا كأنه جمع فعلا على أفعلاء كصديق وأصدقاء ثم حذفت الالف الاولى التي للمد فعدت ألف التأنيث الي أصلها وهو القصر وينبغي أن تكتب الالف بالياء على حد كتبها في حباري وسماني ولا شاهد فيه على هذين الوجهين والثالث الصوت قد نقل الصوت الى العلم كما نقل الاسم والفعل من ذلك تسمية عبد الله بن الحارث بيبة فبيبة صوت كانت أمه ترقصه به وهو صبي وذلك قولها

لَأُنْكِحَنَّ بَيْتَهُ • جارية خِدْبَةُ (٢)

مُكْرَمَةٌ مُحِبَّةٌ • تُحِبُّ أَهْلَ الْكَعْبَةِ

فغلب عليه فسمي به *

قال صاحب الكتاب * والمرئجل على ضربين قياسي وشاذ فالقياسي نحو غطفان وعمران وحمدان وفقمس وحننف والشاذ نحو محبب وموهب وموظب ومكوزة وحيوة * قال الشارح اعلم ان المرئجل في الاعلام ما ارتجل للتسمية به أى اخترع ولم ينقل اليه من غيره من قولهم ارتجل القصيدة والخطبة اذا أتى بها عن غير فكرة وسابقة روية واشتقاقه من الرجل كأن الشاعر والخطيب أنشأها وهو على رجله في حال الانشاء « وهو على ضربين » كما ذكر « قياسي وشاذ » والمراد بالقياسي أن يكون القياس قابلاً له غير دافعه وذلك نحو حمدان وعمران وغطفان وفقمس وحننف فهذه الاسماء مرئجلة للعلمية لانها لم تكن موضوعة بازاء شئ من الأجناس ثم نقلت منه الى العلمية وإنما بنيت صيغها من أول مرة للعلمية وكون القياس قابلاً لها من حيث أن لها نظيراً في كلامهم « فحمدان » في العلم كسعدان اسم بنت وصفوان للحجر الأماس « وعمران » كسرحان وهو الذئب وحرمان وعصيان

(١) في اللسان عبط الذبيحة يعبطها عبطاً نحرها من غير دأ ولا كسر وهي سميئة فتية الى ان قال وقال ابن بريخ الميطن من كل اللحم وذلك ما كان سليماً من الافات الا لكسر ثم قال قال ابن الاثير الميطن الطري غير النضيح والسدائف جمع سديف وهو السنام المقطع وقيل شحمه اه (٢) خدبة ضخمه

مصدرين « وقعس » مثل سلهب وهو الطويل اسم رجل من بني أسد وهو قعس بن طريف « وحننف » اسم رجل أيضا وهما حننفان حننف وأخوه سيف ابنا أوس بن جري اليربوعي وليس فيها خروج عن مقتضى القياس من اظهار تضعيف أو تصحيح معتل نحو حيوة ومكوزة ، ومن المرتجل المعدول نحو عمر وزفر وزحل كله مرتجل لانه لا يمدل إلا في حال التعريف « وأما الشاذ » فما كان بالضد مما ذكر مما يدفعه للقياس فن ذلك « محب » اسم رجل القياس فيه محب بالادغام نحو مقر ومرد لانه مفعول من المحبة والميم زائدة لقولك أحبت وحببت ولو كان أصلا لجازأن يكون من قبيل مهبد ملحقا بجمعر واظهار التضعيف لذلك إلا أنه ليس في كلام العرب تركيب م ح ب فلذلك كان من الشاذ ، ومن ذلك « موهب » في اسم رجل « موذب » في اسم مكان وكلاهما شاذ لان ما فاؤه واو لا يأتي منه مفعول بفتح العين انما هو مفعول بكسرهما نحو موضع وموقع ومورد وموجل وموعد ، ومن الشاذ « مكوزة ومزيد » قياسهما مكازة ومزاد كفازة ومعاش (١) تقلب الواو والياء فيها ألفا بعد نقل حركتهما الى ما قبلهما ومثله في الشذوذ مريم ومدين لا فرق بين الأعجمي والعربي في هذا الحكم ، ومن الشاذ « حيوة » اسم رجل وأصله حية مضاعف الياء لانه ليس في الكلام حيوة فقلبوا الياء واوا وهذا ضد مقتضى القياس لان القياس يقتضي اذا اجتمعت الياء والواو وقد سبقت الأولى منهما بالسكون أن تقلب الواو ياء على حد سيد وميت وأما أن تجتمع الياء ان فتقلب الياء واوا فلا *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * واذا اجتمع للرجل اسم غير مضاف ولقب أضيف اسمه الى لقبه فقلل هذا سعيد كرز وقيس قفة وزيد بطة واذا كان مضافا أو كنية أجري اللقب على الاسم فقلل هذا عبدالله بطة وهذا أبو زيد قفة *

قال الشارح اعلم أنك اذا لقبت مفردا بمفرد أضفته اليه نحو « سعيد كرز » كان اسمه سعيدا ولقبه كرز فلما جمع بينهما أضيف العلم الى اللقب وكذلك « قيس قفة وزيد بطة » وانما فعلوا ذلك لئلا يخرجوا عن منهاج أسماهم ألا ترى أن أصل أسماهم إما مفرد كزيد وإما مضاف كعبد الله وامرئ القيس وأبي بكر وأم جعفر وليس في كلامهم اسمان مفردان لمسمى واحد يستعمل كل واحد منهما مفردا فلو جمعوا بين الاسم واللقب مفردين لا على سبيل الاضافة لخرجوا عن منهاج استعمالهم ولم يكن له نظير فأضافوا العلم الى اللقب ليخرجوا على عادتهم في ذلك ويكون له نظير في كلامهم نحو عبد الله وشبيهه فاذا أضفت الاسم الى اللقب صار كالاسم الواحد وسلب ما فيه من تعريف العلمية كما اذا أضفته الى غير اللقب نحو زيدكم فصار التعريف بالاضافة وجعلت الاقارب معارف لانها قد جرت مجرى الاعلام وخرجت عن التعريف الذي كان لها بالالف واللام قبل التلقب كما أنا اذا قلنا الشمس كان معرفة بالالف ولللام واذا قلنا عبد شمس كان من قبيل الاعلام « فان قيل » كيف جازت اضافة الاسم الى اللقب وهما كشيء واحد وهل هو إلا اضافة الشيء الى نفسه فالجواب ان العلم اذا أضيف الى اللقب وابتزوا ما فيه من تعريف العلمية صار المسمى لا غير والمسمى يضاف الى الاسم نحو ذات مرة وذو صباح ونحو قوله

* اليكم ذوى آل النبي تطأتم * والاضافة على هذا حقيقة بمعنى لام الملك والاختصاص فتقولك قيس قفة أى المختص بهذا القب أو كأن هذه اللفظة ملكة القب ، فان كان العلم مضافاً أفردوا القب كقولهم عبد الله بطة ليصير بمنزلة أبي بكر زيد فيكون من قبيل عطف البيان فعبد الله كأبي بكر وبطة كزيد فلم يخرج عن حد استعمالهم *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد سموا ما يتخذونه ويأفونه من خيلهم وإبلهم وغنمهم وكلابهم وغير ذلك بأعلام كل واحد منها مختص بشخص بعينه يعرفونه به كالأعلام فى الاناسى وذلك نحو أعوج ولاحق وشدقم وعليان وخطة وهيلة وضمران وكساب ﴾

قال الشارح اعلم ان الاعلام وضعت على الاشخاص ليميز بعضها من بعض والاشخاص على ضربين آدمية وغير آدمية فالآدمية قد تقدم شرحها وغير الآدمية على ضربين « منه ما يتخذ ويؤلف كالخيل والابل والغنم والكلاب » فيحتاجون الى التمييز بين أفراد ذلك الجنس فوضعوا لها أعلاماً ليمتاز كل شخص باسم ينفرد به كالاناسى وذلك نحو « أعوج » وهو فرس مشهور للعرب كان فى الجاهلية سابقا ينسب اليه الخيل الاعوجية قال الشاعر

نَجَوَتْ وَأَمَّ تَمَنُّنٌ عَلَيْكَ طَلَّاقَةٌ
سَوَى جَيْدٍ التَّغْرِيبِ مِنْ آلِ أُعْوَجَ

« ولاحق » وهو فرس كان لماوية بن أبى سفيان رحمه الله مشهور واسم فحل كان لغنى أيضاً « وشدقم » وهو فحل من الابل كان للنعمان « وعليان » جل كان لكليب بن وائل قال * ودُونَ عَلِيَّانَ خَرَطَ الْقَتَادِ * « وخُطَّةٌ وهَيْلَةٌ » وهما عنزتا سوء وقيل هيلة شاة كانت لقوم من العرب من أساء اليها درت له بلبنها ومن أحسن اليها وعلفها فطحته فكانت العرب تضرب بها المثل وفي المثل (١) لعن الله معزى خيرها خطة وقال الكميت يخاطب الابرش الكلابي

فَإِنَّكَ وَالتَّحَوَّلَ عَنْ مَعَدِّ كَهَيْلَةٍ قَبَلْنَا وَالْحَالِيَيْنَا

« وضمران » وهو كلب « وكساب » وهى كلبة *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وما لا يتخذ ولا يؤلف فيحتاج الى التمييز بين أفرادها كالطير والوحوش وأحناش الارض وغير ذلك فان العلم فيه للجنس بأسمه وليس بعضه أولى به من بعض فاذا قلت أبو براقش وابن دأية وأسامة وثمالة وابن قرة وبنت طبق فكأنك قلت الضرب الذي من شأنه كيت وكيت ، ومن هذه الأجناس ما له اسم جنس واسم علم كالأسد وأسامة والثعلب وثمالة وما لا يعرف له اسم غير العلم نحو ابن مقرض وحمار قبان ، وقد صنعوا فى ذلك نحو صنيعهم فى تسمية الاناسى فوضعوا للجنس اسما وكنية فقالوا الأسد أسامة وأبو الحارث والثعلب ثمالة وأبو الحصين والضبيع حضاجر وأم عامر والمعرب شبوة وأم عريط ، ومنها ما له اسم ولا كنية له كقولهم قم للضبعان وما له كنية ولا اسم

(١) المعزى يصرف فى حال تنكيره لان الفه لللاحق بدرهم ونحوه لالتأنيث كما هو قول سيديوه وهو اسم جمع والاشئ ماعزة ومعزاة والمثل فى اللسان هكذا فبح الله عنز آخرها خطة ثم قال قال الاصمعى اذا كان لبعض القوم على بعض فضيلة الا انها خسيصة قيل قبح الله معزى خيرها خطة وخطة اسم عنز كانت عنز سوء اه من اللسان

له كأبي براقش وأبي صيرة وأم رباح وأم عجلان ﴿

قال الشارح اعلم ان العلم في هذا الفصل واقع على الجنس بخلاف ما تقدم من الأعلام فانه واقع على الأشخاص كزيد وعمرو فالعلم فيه يختص بشخصا بعينه لا يشاركه فيه غيره وعلم الجنس يختص كل شخص من ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم نحو أسامة و نعاله فان هذين الاسمين يقعان على كل ما يخبر عنه من الأسد ومن الثعلب وانما كان العلم ههنا للجنس ولم يكن كالاناسي وذلك لان لكل واحد من الاناسي حالا مع غيره من معاملة أو مباينة فاحتاج الى اسم يخصه دون غيره ليخبر عنه بما له وعليه وكذلك ما يتخذونه الناس ويثبت عندهم ويألفونه من خيلهم والبهائم وكلابهم وقد يجعلون لكل واحد (١) منها لقباً يخصه دون غيره نحو أعوج ولاحق وذلك أنه قد يختص بزيادة حسن أو فضل عدو فاحتيج لذلك الى التمييز بين أفرادها بالالقب الخاصة ليخبر عن كل واحد بما فيه من المعنى أو يؤمر له بزيادة نظر ، وأما هذه السباع التي لا تثبت عندهم فلا تحتاج الى الفصل بين أفرادها فاذا لحقها لقب كان ذلك لكل واحد من أشخاص ذلك الجنس أجمع فاذا قلت « أسامة » أو « نعاله » أو « ابن قتره » فكأنك قلت هذا الضرب الذي رأيته أو سمعته به من السباع أو غيره وهي أعلام معارف لا محالة يدل على أنها معارف أن ما كان منها مضافاً فتعريفه بين بترك صرف ما أضيف اليه نحو ابن قتره وحمار قبان وما كان منها مفرداً فهو معرفة بامتناعه من الالف واللام اللتين للتعريف ألا ترى أن ابن مخاض وابن لبون وابن ماء لما كن نكرات دخلت فيها أضيفت اليه الالف واللام لتعرف شيئاً من شيء كما تفعل في الخيل والكلاب قال الشاعر :

وَابْنُ اللَّبُونِ (٢) إِذَا مَا لَزَّ فِي قَرْنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبَزْلِ الْقَنَائِيسِ

وقال الآخر

وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَضَلَّتْ فُقَيْمًا كَفَضَّلِ ابْنَ الْمَخَاضِ عَلَى الْفَصِيلِ

قال الآخر

مُقَدِّمَةٌ قَزًا كَانَ رِقَابُ بَنَاتِ الْمَاءِ أَفْزَعَهَا الرُّعْدُ

ومما يدل على تعريف هذه الأشياء أنه يقع بعدها النكرة حالا كقولك هذا أسامة مقبلا ورأيت نعاله مولياً ولو كانت نكرات لم يقع الحال بعدها ، واعلم ان هذه الأشياء معارف على ما ذكرنا الا ان تعريفها أمر لفظي وهي من جهة المعنى نكرات لشياعها في كل واحد من الجنس وعدم اختصاصها بشخصا بعينه

(١) في نسخة شخص (٢) يقال للبعير بن اذا قرن في قرن واحد قد لزا وكذلك وظيفا البعير يلزان في القيد اذا ضيق والقرن الحبل يشد به البعيران — البزل جمع بزول يقال بزل البعير يبزل بزولا فطر نابه اي انشق فهو بازل ذكرنا كان او انش وفي السنة التاسعة ثم قال سمي بازلا من البزل وهو الشق وذلك ان نابه اذا طاع يقال له بازل لانه يشقه اللحم عن منبته شقا — القناعات جمع قنعا وهو الجمل الضخم العظيم ويقال رجل قنعا شديد منيع ورجل قنعا عس بالضم اي عظيم الخلق والجمع القناعات بالفتح اه ملحضا من اللسان

دون غيره الا أن الشيع لم يكن لانه بازاء حقيقة شاملة بل لأجل أن هذا اللفظ موضوع بازاء كل شخص من هذا الجنس فمن ذلك « أبو براقش » وهو طائر ذو ألوان من سواد وبياض يتغير في النهار ألواناً يضرب به المثل في التلون قال الشاعر :

يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجَلِينَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا
كَأَبَى بَرَأَقَشَ كُلِّ لَوْ • نِ لَوْهُ يَتَحَوَّلُ

ومن ذلك قولهم « ابن دأية » للغراب قيل له ذلك لانه يقع على دأية البعير فينقرها والدأية من البعير الموضع الذي يقع عليه خشب الرجل فيمقره ، وقالوا « ابن قرة » لضرب من الحيات الى الصغر كأنه سمي بذلك تشبيهاً بالسهم الذي لا حديدة فيه فيقال له قرة والجمع قتر كأنه منقول منه ، وقالوا « بنت طبق » لضرب من الحيات وأصله الداهية وقيل بنت طبق سلحفاة تزعم العرب أنها تبيض تسعا وتسعين بيضة وتبيض بيضة تنقف عن أسود ، وقالوا « ابن مقرض » لدويبة دون الفأر ولونها الى الغبرة وقيل هي الدلق واسمها بالفارسية دله تقتل الحمام ، وقالوا « حمار قبان » وهو دويبة مستطيلة ذات أرجل والمسموع فيها ترك الصرف فعلى هذا يكون فعلان من قب في الارض اذا ذهب فيها وربما صرفها بعضهم فيجعلها فعلا من قبن وهو مثل قب فيكون كحسان ان جعل من الحسن كانت النون أصلا وانصرف وان جعلته من الحس لم ينصرف قال الشاعر :

يَاعَجَبًا لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا حِمَارَ قَبَانٍ يَسُوقُ أَرْنبًا

فتقول في الجماعة رأيت حمر قبان ، وقالوا « سام أبرص » لضرب من العطاء فسام اسم فاعل من السم كأنه ذو سم وأبرص أفعل من البرص قيل له ذلك لبياض لونه ، وقالوا « ابن آوى » وهي دابة قريبة من الثعلب وتسمى بالفارسية شغال والجمع بنات آوى ، وآوى منه لا ينصرف لانه على زنة أفعل معرفة ، وقالوا « ابن عرس » لدابة دون السنور سوداء في عنقها بياض والجمع بنات عرس وحكي الاخفش بنو عرس أيضاً وعرس ههنا معرفة يدل على ذلك وقوع النكرة بعدها حالاً نحو قوله هذا ابن عرس مقبلاً ، وقالوا « للضبع » حضاجر وقنام وجعار وأم عامر فحضاجر جمع حضجر وهو العظيم البطن قال الشاعر

حِضَجَرٌ كَأَمْ تَوَامِينِ تَوَكَّأَتْ عَلَى مِرْقِيَّهَا مُسْتَهْلَةً عَاشِرَ

أراد أنه عظيم البطن كأمراة متمتم لها تسعة أشهر ودخلت في العاشر وانكأت على مرققيها فنتأ بطنها وعظم فكان الضبع سميت بذلك لعظم بطنها فجعلت كأنها ذات بطون وغلب عليها فصار علماً ، وجعار وقنام معدولان كحذام وقطام وقالوا للذكر من الضباع قنم كعمر وزفر وقيل لها جعار وقنام لتلطنها بجعرها والجعر نحو كل ذات مخلب من السباع ويقال للأمة قنام لتنتها كما يقال دفار ، وقالوا « أم عجلان » لطائر أسود أبيض أصل الذنب من تحت وربما كان أحمر واسمه الفتحاح ، « وقد أجروا هذه الاشياء مجرى الأناشي فمنها ماله اسم جنس ولقب وكنية « كالاسد والثعلب فأسد وثعلب من أسماء الاجناس كرجل وفرس وأسامة وثعالة علان كطلحة وحمة شبهوهما بما سمي من المذكرين وفيه تاء

الثانيث « وأبو الحارث وأبو الحصين » كأبي القاسم وأبي الحسين ومثله « ضبع وحضاجر وأم عامر » وكذلك « عقرب وشبوة وأم عريط » فضع وعقرب أسماء جنس وحضاجر وشبوة علمان قال الشاعر
هَلَّا غَضِبْتَ لَبِيتَ جَا رِكَ إِذْ تُجَرِّدُهُ حَضَّاجِرُ

كما قالوا للمرأة دنانير ومصاييح وشبوة كمية وعزة « وأم عريط وأم عامر » كنيتان كأُم هاني وأم سلمة « ومنها ماله علم ولا كنية له » كقولهم للضبغان « قثم » فقولهم قثم بمنزلة عمر وزفر ونحوهما من الممدول، ومن ذلك « حمار قبان » وهو بمنزلة عبدالله وأمرئ القيس ونحوهما من الاسماء المضافة « ومنها ماله كنية ولا علم له » كقولهم « أبو براقش وأبو صبيدة وأم رباح » للفردي في لغة أهل اليمن « وأم عجلان » وهذه كلها كني ولا علم لها « وابن عرس » يجري مجرى الكنية وهو معرفة ألا ترى أنه لا يدخل عليه الالف واللام فلا يقال ابن العرس، ومن الكني « أم جبين » لدابة قدر الكف وربما جاء في الشعر الفصيح أم الجبين قال الشاعر

تَرَى التَّمِيَّ يَزْحَفُ كَالْقَرْنَبِيِّ إِلَى تَيْمِيَّةٍ كَمَصَا الْخَلِيلِ
يَقُولُ الْمُجْتَنُونَ عَرُوسُ تَيْمٍ سِوَى أُمِّ الْجُبَيْنِ وَرَأْسُ فِيلٍ

فأم جبين تجري مجرى أم زيد وأم الجبين تجري مجرى أم الحارث وأم الهيثم
﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « وقد أجروا المعاني في ذلك مجرى الاعيان فسموا التسبيح بسبحان والمنية بشعوب وأم قشعم والغدير بكيسان وهو في لغة بني فهم قال

إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُؤُلُهُمْ إِلَى الْغَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمُ الْمُرْدِ

ومنه كنوا الضربة بالرجل على مؤخر الانسان بأُم كيسان والمبرة بيرة والفجرة بفجار والكلية بزوير قال « عُدَّتْ عَلَى بَزْوَرَا » وقالوا في الاوقات لقيته غدوة وبكرة وسحر وفينة، وقالوا في الاعداد ستة ضعف ثلاثة وأربعة نصف ثمانية ﴿

قال الشارح اعلم انهم قد علقوا الاعلام على المعاني أيضا كما علقوها على الاعيان الا ان تعلقها على المعاني أقل وذلك لان الغرض منها التعريف والاعيان أقعد في التعريف من المعاني وذلك لان العيان يتناولها لظهورها له وليس كذلك المعاني لانها تثبت بالنظر والاستدلال وفرق ما بين علم الضرورة بالمشاهدة وبين علم الاستدلال بين، فمن ذلك قولهم « سبحان » هو علم عندنا واقع على معنى التسبيح وهو مصدر معناه البراءة والتنزيه وليس منه فعل وانما هو واقع موقع التسبيح الذي هو المصدر في الحقيقة جعل علما على هذا المعنى فهو معرفة لذلك ولا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والنون قال الاعشى

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عِلْقَمَةِ الْفَاخِرِ

فلم ينونه لما ذكرناه من أنه لا ينصرف فان أضفته فقلت سبحان الله فيصير معرفة بالاضافة وابتز منه تعريف العلمية كما قلنا في الاضافة نحو زيدكم وعمركم فيكون معرفة بعد ساب العلمية فأما قوله
سُبْحَانَهُ نَمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجُمُودُ (١)

الجد المكان المرتفع وفي تنوين سبحان هنا وجهان أحدهما أن يكون ضرورة كما يصرف مالا
ينصرف في الشعر من نحو أحمد وعمر والوجه الثاني أن يكون أراد النكرة ، وأما قولهم للمنية « شعوب »
فهو لا ينصرف للتعريف والتأنيث فان جعلته اسما للموت انصرف لانه مذكر ، قال أهل اللغة سميت
بذلك لانها تشعب أى تفرق وقد أدخل عليها الالف واللام فقليل الشعوب ويحتمل ادخال الالف واللام
عليها أمرين أحدهما أن تكون زائدة على حد زيادتها في قوله * باعد أم العمرو من أسيرها * ويحتمل
وهو الامثل أن يكون روعي مذهب الوصفية فيها كأنه صفة في الاصل ألا تري أنها على أمثلة الصفات
نحو أكل وضروب فإذا اللام فيها بمنزلتها في العباس والحارث ويؤيد هذا ماقلوه في اشتقاقها أنها سميت
بذلك لانها تشعب أى تفرق ومن قال شعوب بلا لام غلب جانب العلمية وعراها في اللفظ من مذهب
الوصفية كما فعل من قال عباس وحسن وان لم يمر من ذلك في المعنى ، وقد كنوا عنها « بأم قشعم » على
نحو صنيعهم في الاعيان وانما كنوا عن المنية بأم قشعم لان الرجل اذا قتل اجتمعت عليه القشاعم وهي
النور ، ومن ذلك « كيسان » وهو علم على الغدر معرفة لشاركت به الى المعنى الخصوص فهو
لا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والنون ، وقد كنوا عن الضربة بالرجل على مؤخر الانسان « بأم
كيسان » لان ذلك يدل على تولية وغدر مأخوذ من الكيس لان الغدر في الحرب والنكوص انما يكون
من الاكياس لان الاقدام والشجاعة نوع تهوّر ، وأما البيت الذي أنشده وهو قوله

إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُؤُلُهُمْ إِلَى الْغَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمُ الْمُرْدِ

أورده ابن الاعرابي في نوادره لضمرة بن ضمرة بن جابر ورواه ابن دريد للزمر بن ثوب في بني سعد
وهم أخواله وكانوا أغاروا على إبله فقال

إِذَا كُنْتُ فِي سَعْدٍ وَأَمَّاكَ مِنْهُمْ غَرِيبًا فَلَا يَغُرُّكَ خَالُكَ مِنْ سَعْدٍ

إذا مادها كيسان الخ وبعده

فَإِنَّ ابْنَ أَخْتِ الْقَوْمِ مُصْقَى لِنَاوُهُ إِذَا لَمْ يَزَاحِمْ خَالَهُ بِأَبٍ جَلْدٍ

وقيل هي لفسان بن ولة فشهد على تسمية الغدر بكيسان يهجو قومًا وصفهم بانهمالك الكبير والصغير
في الغدر فالعلاء منهم وهم الكهول أسرع اليه من ذوي الجهل وهم المرد الشباب ، ومن الاعلام على المعاني
قولهم « برة وفجار » أما برة فعلم على المبرة وأنشد سيبويه

أَنَا اقْتَسَمْنَا خُطَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارَ

فبرة اسم للخطاة التي هي المبرة وفجار علم على الفجرة والاصل أن يكون فجار معدولا عن فجرة أو
فجرة علما كما ان حذام وقطام معدولان عن حازمة وقاطمة علمين ويؤيد ذلك انه قرنهما بقوله برة فكما
أن برة علم بلا ريب فكذلك ماعدل عنه فجار ولو عدل عن برة هذه لكان القياس براو كفجار ، ومن
ذلك زوبر يقال أخذ الشيء بزوبره أي كله قال الطرمح

وَأَنْ قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوحٍ قَصِيدَةً بِهَا جَرَبٌ عُدْتُ عَلَى بَزُوبَرَا

والمعنى وان قال غاو من تنوخ أى غير رشيد قصيدة بها جرب أى عيب من هجاء ونحوه عدت على بزوبر أى نسبت الى بكملها وجعل زوبر علماً على هذا المعنى فلذلك لم يصرفه ؛ ومن الاسماء المعلقة على المعانى « غدوة وبكرة وسحر » اذا أردت ذلك من يوم بعينه فهى معارف ؛ وغدوة وبكرة لا ينصرفان للتعريف والتأنيث كأنهما جملاً علماً على هذا المعنى وهو من قبيل التعريف اللفظى ألا ترى أنه لا فرق بين غدوة وغداة فى المعنى وغداة نكرة ، وأما سحر فمعرفة اذا أردت سحر يوم بعينه لا ينصرف للتعريف والعدل عن الالف واللام فان أردت التنكير صرفته قال الله تعالى (الا آل لوط نجينا بمسحر) ومثله « فينة » وهو اسم من أسماء الزمان بمعنى الحين وهو معرفة علم فلذلك لا ينصرف تقول لقيته فينة بعد فينة أى الحين بعد الحين تريد الندرى وحكى أبو زيد الفينة بعد الفينة بالالف واللام وهذا يكون مما اعتقب عليه تعريفان أحدهما بالالف واللام والآخر بالوضع والعلمية وليس كالحسن والعباس لانه ليس بصفة فى الاصل ؛ ومثله قولهم للشمس الإلهة والإلهة فى اعتقاب تعريفين عليه ؛ ومن الاسماء المعلقة على المعانى « أسماء العدد » وهى معرفة لانها عدد معروف القدر ألا ترى أن ستة أكثر من خمسة بواحد وكذلك ثمانية ضعف أربعة واذا كانت معروفة المقادير كانت معرفة أعلاماً على هذه المقادير ، وقد يدخلها اللام فيقال الثلاثة نصف الستة والسبعة تعجز عن الثمانية واحداً فتكون مما اعتقب عليه تعريفان ، فاذا قلت عندى ستة كان المراد الجنس المحدود لانفس العدد لان العدد لا يكون عندك ، واعلم ان هذه الاسماء مبنية على السكون لانها لم تقع موقع الاسماء فتكون فاعلة أو مفعولة أو مبتدأة ، والاعراب فى أصله إنما هو للفرق بين اسمين معنى كل واحد منهما يخالف معنى الآخر فلما لم تكن هذه الاسماء على الحد الذى يستوجب به الاعراب سكنت وصارت بمنزلة صوت تصوته ونحوه ومه فان أوقعتهما موقع الاسماء أعربتها وذلك قواك ثمانية ضعف أربعة وأربعة نصف ثمانية فأعربت هذه الاسماء ولم تصرفها للتعريف والتأنيث *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن الاعلام الامثلة التى يوزن بها فى قولك فعلان الذى مؤنثه فعلى وأفعل صفة لا ينصرف ووزن طلحة وإصبع فعلة وإفعل ﴾

قال الشارح اعلم ان هذه الامثلة التى يوزن بها الاسماء والافعال من الاعلام الخاصة المعلقة على المعانى لا شاركت بها الى معنى معرفة ومنزلتها منزلة اسم غير صفة وان مثلت به الصفة فان أوقعته موقع نكرة كان اسماً منكوراً وان أوقعته موقع معرفة كان اسماً معرفة ثم ينظر فان كان فيما فى حال التعريف والتنكير ما يمنع الصرف منع صرفه وإن لم يكن فيه ما يمنع الصرف كان منصرفاً مثال ذلك أنا تقول كل أفعل يكون صفة لا ينصرف فتصرف افعل هذا لان كلا توجب له التنكير كقولك كل رجل وهو اسم ليس بصفة فليس فيه الاعلة واحدة وهى وزن الفعل فانصرف لذلك وان كان الممثل به لا ينصرف لان الذى مثلت به أحر وبابه فيه علتان وزن الفعل والصفة ولا يتمتع أن ينصرف الممثل ولا ينصرف الممثل به لان كل واحد منهما له حكم نفسه فى الصرف وتقول أفعل اذا كان اسماً نكرة فانه ينصرف فلا ينصرف أفعل هذا لانه فى موضع معرفة وقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل وان كان الممثل منصرفاً

نحو أفكل وأيدع لانهما اسمان نكرتان فليس فيهما علة سوى وزن الفعل فاننا اذا قلنا « فلان الذي مؤنثه فعلى وأفعل صفة لا ينصرف » فان المثال في هاتين المسألتين والمثل به لا ينصرفان جميعاً الا ان المانع للصرف في المثال غير المانع في المثل . وذلك أن المثال الذي هو فلان لا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والنون وكذلك قولك أفعل صفة فالمثال الذي هو أفعل هنا لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل والمثل به نحو سكران لا ينصرف للصفة وزيادة الالف والنون وكذلك أحر لا ينصرف للوزن والصفة فكل واحد من المثال والمثل به له حكم في الصرف يخصه ، وتقول « طلحة وإصبع فعلة وإفعل » ووزن طلحة فعلة لا ينصرف للتعريف والتأنيث وإفعل مثال إصبع لا ينصرف للتعريف ووزن فعل الأمر نحو اعلم واسلم والمثل به الذي هو إصبع ينصرف لانه نكرة (١) ليس فيه الا وزن الفعل وحده فاعرفه *
 ﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يغلب بعض الأسماء الشائئة على أحد المسمين به فيصير علماً له بالقلبة وذلك نحو ابن عمر وابن عباس وابن مسعود غلبت على العبادلة دون من عداهم من أبناء آبائهم وكذلك ابن الزبير غلب على عبد الله دون غيره من أبناء الزبير وابن الصعق وابن كراع وابن رالان غالباً على يزيد وسويد وجابر بحيث لا يذهب الهم الي أحد من أخوتهم ﴾
 قال الشارح اعلم ان هذه الأسماء ليست أعلاماً على الحقيقة لان العلم كل اسم علقته على مسمى بعينه فيصير معرفة بالوضع ولا يدل على وجود معنى ذلك الاسم في مسماه ألا ترى انك تسمى جعفراً وزيدا فجعفر اسم نهر قال الشاعر :

إلى بَلَدٍ لَبَقِيَ فِيهِ وَلَا أَدَى وَلَا نَبْطِيَّاتٍ يُفَجِّرْنَ جَعْفَرًا

وزيد مصدر زاد يزيد زيداً وزيادة وأنت اذا سميت رجلاً بأحدهما فلم تسمه لانه نهر أو زائد على غيره وهذه الاسماء أعني ابن عمر وابن عباس وابن مسعود وغيرها ما ذكره في الاصل شاملة كل مولود لهم والاسم اذا غلب واشتهر صار كالتواضع عليه وجري مجرى العلم في افادة التعريف وذهاب الهم الى شخص بعينه حتي لا يقال لكل من كان ابناً لعمر وعباس ابن عمر وابن عباس حتي يقيده باسمه أو صفته « فابن عمر » غلب على عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنه « وابن عباس » غلب على عبد الله بن عباس بن عبد المطلب رضى الله عنه « وابن مسعود » غلب على عبد الله بن مسعود « وابن الزبير » غلب على عبد الله بن الزبير بن العوام وذلك لشهرتهم بالعلم كان يضرب بهم المثل في الفقه يقال فقه العبادلة وقوله « العبادلة » تكسير عبد الله لانه ركب من المضاف والمضاف اليه اسم رباعي نحو عبدل ثم جمعوا على عبادلة كهيئارة وصياقة وقد يفعلون مثل ذلك في النسب قالوا عبدري وعبشي في النسب الى عبد الدار وعبد شمس كأنهم نسبوا الى عبدو وعبشم فقل هذا قياس تكسيه عبادرة وعباشمة وليس ذلك بقياس ، وقالوا « ابن الصعق » والصعق رجل من كلاب معاصر النعمان بن المنذر واسمه خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب كان يطعم الطعام بتهامة فهبت ريح فسفت التراب في جفانه فشمها فرمي بصاعقة قتله فقال بعض أهله

وإنَّ خُوَيْلِدًا فَأَبْكَى عَلَيْهِ قَتِيلُ الرِّيحِ فِي الْبَلَدِ التَّهَامِيِّ

فعرف خويلد بالصعق وغلب عليه حتي اذا قيل الصعق لا يفهم سواه ولا يسبق الوهم الى غيره ممن أصابته صاعقة وعرف ابنه يزيد بابن الصعق لشهرته وكان أفضل ولده مالا وأغزهم جودا وأكثرهم حروبا ووقائع فلذلك اذا قيل ابن الصعق لا يذهب الذهاب الى غيره من بنى أبيه الا بقيد أو قرينة ، وكذلك اذا قالوا « ابن رالان » هو ابن رالان الطائي السنسي لا يسبق الوهم الى غيره من اخوته ، ومن ذلك « ابن كراع » المكي لا ينصرف الوهم الى غيره من بنى كراع وذلك اقلية الاستعمال فحرت هذه الاسماء مجرى الاعلام في التعريف وان لم تكن لما ذكرناه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وبعض الاعلام يدخله لام التعريف وذلك على نوعين لازم وغير لازم فاللازم في نحو (١) النجم للثريا والصعق وغير ذلك مما غلب من الشائعة ألا ترى أنهما هكذا معرفين باللام اسمان لكل نجم عهدته المخاطب والمخاطب ولكل معهود ممن أصيب بالصاعقة ثم غلب النجم على الثريا والصعق على خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب ﴾

قال الشارح اعلم ان هذه الاسماء التي ذكرها بالالف واللام من قبيل الاعلام في الشهرة واقادة التعريف وهي علي ضربين منها ما يلزمه الف واللام ولا يفارقه ومنها ما لا يلزمه بل أنت مخير في اثباتها واسقاطها فالاول نحو قولهم « النجم للثريا والصعق لخويلد » والنجم أصله نجم لواحد النجوم ثم أدخل عليه الف واللام فقالوا النجم لاي نجم كان بين المتخاطبين فيه عهد ثم غلب على الثريا لكثرة الاستعمال قل الهنلي

فَوَرَدَنَ وَالْعَيُوقُ مَقْعَدَ رَابِيٍّ الضَّرْبَاءُ خَلْفَ النَّجْمِ لَا يَتَنَلَّعُ

فالنجم ههنا الثريا وقال الاصمعي هو الجوزاء وأنكره الرياشي ، يصف حمرا ووردن الماء بليل ، والعويوق كوكب يطلع بحيال الثريا والرابي الامين الحافظ يقعد خلف ضارب القداح كما نهد قدح حفظه كيلا يسدل ، والضرباء جمع ضارب أو ضريب يقول فوردن يعني الحمر والعويوق من النجم مقعد رابي الضرباء ومقعد خلفهم وهذا في زمن الحر لان العويوق لا يكون من النجم بهذه الحال إلا في زمن الصيف فالنجم علم على الزريا كما ترى فاذا أطلق النجم فلا ينصرف الا اليه الا بقرينة ، وأما الثريا فتصغير الثروي فعلى من الثروة قيل لها ذلك لكثرة كواكبها وهي سبعة أو نحوها قال الشاعر

خَلِيلِي لِمَ نِي لِلثَّرِيَّا حَاسِدٌ وَإِنِّي عَلَى رَيْبِ الزَّمَانِ لَوَاجِدٌ
تَجَمَّعَ مِنْهَا شَمْلُهَا وَهِيَ سِتَّةٌ وَأَفْقَدُ مِنْ أَحَبَّتِهِ وَهِيَ وَاحِدٌ

وأصلها ثريوا فاجتمعت الياء والواو وقد سبق الاول منهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء علي حد سيد وميت ثم دخلت عليها الف واللام للعهد ثم غلب اللفظ على هذه الكواكب دون سائر ما يوصف بالثروة والكثرة ، وكذلك « الصعق » أصله صعق من قولهم صعق الرجل فهو صعق علي حد حذر فهو حذر وفهم فهو فهم فهو وصف عام لكل من أصابته صاعقة ثم دخلته الف

(١) في نسخة فاللازم نحو بدون لفظة في

واللام لتعريف العهد ليخصه دون غيره ممن أصيب بالصاعقة على حد دخولها في النجم والثريا ثم غلب على خويلد حتى صار علماً وإن كان تعريفها في الأصل بالالف واللام لا بالتسمية فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ فاللام فيهما والاضافة في ابن رألان وابن كراع مثلان في أنهما لا تنزعان ﴾ قال الشارح يشير الى أن التعريف في ابن عمر وابن عباس ونحوهما بالاضافة ألا ترى أنك لو نزهت الالف واللام من هذه الاسماء لزال التعريف كما لو حذفت المضاف اليه من ابن كراع وابن رألان ونحوهما بطل التعريف لان تعريف ابن كراع بالاضافة كما كان التعريف في النجم والثريا ونحوهما بالالف واللام فلذلك قال ﴿ فاللام فيهما والاضافة في ابن رألان وابن كراع مثلان ﴾ يعني من حيث أن التعريف في الموضوعين بهما لا بالوضع *

قال صاحب الكتاب ﴿ وكذلك الدبران والعيوق والسمك والثريا لانها غلبت على الكواكب المخصوصة من بين ما يوصف بالدبور والعوق والسموك والثروة ﴾

قال الشارح : وما جرى بالغلبة مجرى الاعلام ولزمته اللام قولهم الدبران والعيوق والسمك للنجوم المعروفة فانها أوصاف في الحقيقة مشتقة بمعنى الفاعل ولزمته اللام لانهم أرادوا فيها معنى الصفة فالدبران مأخوذ من دبر اذا تأخر بمعنى الدابر وهم يزعمون أن الدبران يتبع الثريا خاطباً لها ونظيره من الصفات الصلتان وهو النشيط مأخوذ من السيف الصلت ، « والعيوق » مأخوذ من عاق يعوق بمعنى العائق قالوا عاق الدبران عن الوصول الى الثريا زعموا أن الدبران جاء خاطباً وساق مهرها كواكب صفاراً معه تسمى القلاص قال الشاعر

أما ابن طَوْقٍ فَقَدْ أَوْفَى بِدِمَّتِهِ كما وَفَى بِقَلَاصِ النَّجْمِ حَادِيهَا

والعيوق بينهما في العرض الى ناحية السمك فكأنه يعوقه عنها ونظير العيوق من الصفات القيوم ، و « السمك » من سمك اذا ارتفع والسماء سامكة أى مرتفعة ومنه النجوم السوامك ومعنى السمك السامك فهذه الاسماء وان كانت بمعنى فاعل فالدبران بمعنى الدابر والعيوق بمعنى العائق والسمك بمعنى السامك فلا يجوز اطلاقه على كل ما يطلق عليه فاعل فلا يقال الدبران لكل ما يقال فيه الدابر وكذلك العيوق والسمك وذلك لان الاسمين قد يكونان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد وبنائهما مختلف فيختص أحد البناءين شيئاً دون شيء للفرق ألا ترى أنهم قالوا عدل لما يعادل من المتاع وعدل لما يعادل من الاناسي والاصل واحد وهو عدل والمعنى واحد ولكنهم خصوا كل بناء بمعنى لا يشاركة فيه الاخر للفرق ومثله بناء حصين وامرأة حصان والاصل واحد والمعنى واحد وهو الحرز فالبناء يحرز من يكون فيه ويلجأ اليه والمرأة تحرز فرجها فكذلك هذه النجوم اختصت بهذه الابنية التي هي الدبران والسمك والعيوق ولا يطلق عليه الدابر والعائق والسمك وان كانت بمعناها للفرق ، وما يجري هذا المجرى في لزوم الالف واللام أسماء الايام نحو الثلاثاء والاربعاء بمعنى الثالث والرابع واختص بهذا الزمان كما اختص العيوق وبابه فلا يقال لكل ثالث ورابع ثلاثاء وأربعاء فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وما لا يعرف باشتقاق من هذا النوع فملحق بما عرف ﴾

قال الشارح يريد انك لا تجد اسماً يغلب على أمته وفيه اللام لازمة الا وهو مشتق صفة فان جاء اسم عربي قد لزمته اللام ولا يعرف أصله الذي اشتق منه حكمت عليه بأنه مشتق حملاً على ما ظهر من ذلك لان عدم اطلاعنا على ذلك جهل بما علم غيرنا *

قال صاحب الكتاب * وغير اللازم في نحو الحارث والعباس والمظفر والفضل والعلاء وما كان صفة في أصله أو مصدراً *

قال الشارح هذه الاسماء أغنى الحارث والعباس وما كان مثلهما تدخلهما اللام ولا تلزم لزومها في نحو الدبران والعيوق والسماء والصعق وذلك أن تعريف نحو الدبران والصعق وأخواتهما في الحقيقة باللام فلو نزعتم منها لتنكرت ولذلك لم يجوز نزعها منها ، وأما « الحارث والعباس » ونحوهما فان تعريفهما بالوضع والعلمية دون اللام والذي يدل على ذلك قولهم أبو عمرو بن العلاء ومحمد بن الحسن بطرح التنوين من عمرو ومحمد وذلك لان ابناً مضاف الى العلم فجري مجري أبي عمرو بن بكر ولو كان العلاء معرقاً باللام لوجب اثبات التنوين كما ثبت مع ما يعرف باللام نحو جاءني أبو عمرو بن العلاء واذا ثبت أنها أعلام فهي غير محتاجة في تعريفها الى اللام الا انها لما كانت منقولة من الصفة من نحو حارث وعباس من قولك مرت برجل حارث بمعنى الكاسب كأنه يحرث لندياه وكذلك عباس والعباس المحرب الذي يعبس في الحرب وكذلك تقول رجل مظفر وهو مفعل من ظفره الله ، وأما « الفضل والعلاء » فهما وان كانا مصدرين في الحقيقة فقد يوصف بالمصادر مبالغة كما قالوا ماء غور ورجل عدل فجري لذلك عندهم مجرى الاوصاف الغالبة ، وهذه الصفات المنقولة ضربان أحدهما ما نقل وفيه الالف واللام من نحو الحسن والعباس وما أشبههما والآخر ما نقل ولا لام فيه من نحو سعيد ومكرم فأما ما نقل ولا لام فيه فلا تدخله اللام بعد النقل فلا يقال السعيد ولا المكرم لان العملية تحظر الزيادة كما تحظر النقص وأما ما نقل وفيه اللام فيقر بعد النقل عليه وما أدخل فيه الالف واللام بعد النقل فراعاة لمذهب الوصفية قال الخليل جعلها الشيء بعينه أي لم يجعلها كأنه سمي بها وانما جعلها أوصافاً مفيدة معني الاسم في المسمى كما تكون الصفة فقرار اللام الايدان ببقايا أحكام الصفة ومن لم يثبت اللام وقال حارث وعباس ومظفر خلصها اسما وعراها من مذهب الوصفية في اللفظ وان لم تعر من روائح الصفة على كل حال ألا ترى انهم سوا الخبز جابراً قالوا لانه يجبر الجائع وقالوا للبلد واسط قال سيديويه سموه بذلك لانه وسط ما بين العراق والبصرة فقد ترى معنى الصفة فيه وان لم تدخله اللام ، وقوله « وما كان صفة في أصله أو مصدراً » يعني ما كان صفة قبل النقل تدخله لام التعريف أو مصدراً موصوفاً به على سبيل المبالغة نحو الفضل والعلاء من نحو هذا رجل فضل وعلاء ولا يريد كل مصدر ألا ترى أن نحو زيد وعمرو أصلهما المصدر ولا تدخلهما اللام *

* فصل * قال صاحب الكتاب * وقد يتأول العلم بواحد من الامة المسماة به فلذلك من التأول مجري مجري رجل وفرس فيجترأ على اضافته وادخال اللام عليه قالوا مضر الحمراء وربيعه الفرس وأنمار الشاة قال

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَارِ أَسَ زَيْدُكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِ
 وَقَالَ أَبُو النَجْمِ بَاعِدَ أُمِّ الْعَمْرُو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا
 وَقَالَ الْآخَرُ رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَحْنَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ
 وَقَالَ الْإِخْلَاطُ وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ أُمِّ أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ الْمَعَارِكِ

وعن أبي العباس إذا ذكر الرجل جماعة اسم كل واحد منهم زيد قيل له فما بين الزيد الاول والزيد الآخر وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد وهو قابل *

قال الشارح : اعلم أن العلم الخاص لا يجوز اضافته ولا ادخال لام التعريف فيه لاستغنائه بتعريف العملية عن تعريف آخر إلا أنه ربما شورك في اسمه أو اعتقد ذلك فيخرج عن أن يكون معرفة ويصير من أمة كل واحد له مثل اسمه ويجري حينئذ مجرى الاسماء الشائعة نحو رجل و فرس فحينئذ يجزأ على اضافته وادخال الالف واللام عليه كما يفعل ذلك في الاسماء الشائعة فالإضافة نحو قولك زيدكم وعمركم وقد أنشدوا أبياتاً تشهد بصحة الاستعمال ومن ذلك قول الشاعر * علا زيدنا يوم النقا الخ * فالشاهد فيه أنه أضاف زيدا إلى المضمحل فجزأ في تعريفه بالإضافة مجزأ أخيك وصاحبك ، والنقا الكشيبة من الرمل وكتبه بالالف لأنه من الواو بدليل ظهورها في التثنية نحو تقوان ومن قال تقيان كتبته بالياء ، يذكرهم بوقعة جرت في ذلك المكان وكانت الغلبة لهم ، ومن ذلك قول أبي النجم (١)

* باعد أم للعمرو من أسيرها الخ * الشاهد فيه ادخال اللام على العمرو يريد بأسيرها نفسه كأنه في أسرها لمشقة إياها ، ومن ذلك قول ابن ميادة (٢) * رأيت الوليد بن يزيد مباركا الخ * الشاهد فيه قوله يزيد والمراد به يزيد وأما الوليد فهو من باب الحسن والعباس ، ومن ذلك قول الإخطل * وقد كن منهم حاجب الخ * الشاهد فيه ادخال الالف واللام على زيد ومن ذلك أنشد ابن الأعرابي

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرُو كَانَتْ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَشْتَى (٣) عَلَى الرَّكَابِ

فأدخل اللام على عمرو ومن ذلك قول الآخر

يَزِيدُ سَلِيمٌ سَالِمٌ الْمَالِ وَالْفَتَى فَتَى الْأَزْدِ لِلْأَمْوَالِ غَيْرُ مُسَالِمٍ

فقال يزيد سالم فأضافه لما كان ثم شريك في الاسم يوههم (٤) تنكيره وأضافه للتعريف وقوله سالم المال يجوز بذلك وينسب إلى البخل ، ومثله في الإضافة قوله

يَا عَمْرُ الْخَيْرِ جُرَيْتَ الْجَنَّةِ أَوْ كَسُ بُنْيَانِي وَأُمَمَتَهُ

ومن ذلك مضر الحمراء وربيعة الفرس وأنمار الشاة هؤلاء بنو نزار وكان أبوههم مات وخلف لهم ترانا ناطقا وصامتا فألقى نجران حكيم الزمان فجعل القبة الحمراء والذهب لمضر والانفاس لربيعة وللشاة لأنمار وأضيف كل واحد إلى ما حكم له به تعريفاً له بذلك ، واعلم أن هذه الاعلام متي أضفتها

(١) في نسخة زيادة أنشده الخليل في كتاب العين (٢) في نسخة واسمه الرماح بن إردو ميادة (٣) في نسخة اسمي بدل اشتى (٤) في نسخة توههم تنكيره فأضافه للتعريف

سابتها ما كان فيها من تعريف العلمية وكسوتها بعد تعريفاً اضافياً وجرت مجرى أخيك وغلارك في تعريفها بالاضافة فعلى هذا لو سئلت عن زيد عمرو في قول من قال رأيت زيد عمرو ومررت بزيد عمرو لقلت من زيد عمرو بالرفع لا غير ولم تجز الحكاية فلا تقول من زيد عمرو بالنصب ولا من زيد عمرو بالجر كما لو سئلت عن صاحب عمرو لقلت من صاحب عمرو بالرفع ، والذي يدل على ان الاسم لا يضاف الا وهو نكرة أن ما لا يمكن تنكيهه من الاسماء لا يجوز اضافته نحو الاسماء المضمره وأسماء الاشارة لا تقول هو بكر ولا هؤلاء زيد كما تقول غلام زيد وأصحاب بكر لان تعريف هذه الاسماء لا يفارقها ولا يمكن اعتقاد التنكير فيها واذا قد علمت أن العلم متى أضفته ابتزته تعريفه وكسوته تعريفاً فاعلم انه اذا أضيف الى نكرة فهو نكرة نحو مررت بزيد رجل وعمرو امرأة الا انه يحدث فيه نوع تخصيص اذ جعلته زيد رجل ولم يجعله زيدا شائعاً في الزيدين كما انك اذا قلت غلام رجل استفيد منه انه ليس لامرأة ، وأما ادخال اللام عليه فقليل جداً في الاستعمال وان كان القياس لا يأباه كل الابه لانك اذا قدرت فيه التنكير وأنه ليس له مزية على غيره من المسمين به جرى مجرى رجل وفرس ولا تستنكر أن تدخل عليه لام التعريف وقد جاء في الشعر وما أقله نحو ما تقدم من الايات وذلك انه لما اعتقد فيه التنكير لمشارك له في الاسم اما توهمها أو وجوداً عرفه باللام ، ومن ذلك الحكاية عن أبي العباس أنه اذا ذكر جماعة اسم كل واحد منهم زيد فيقول الحبيب فما بين الزيد الاول والزيد الآخر وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد فجازها ما ذكرنا من اعتقاد التنكير مع قلته في الكلام وما ورد من ذلك في الشعر فضرورة وقد استبعد بعضهم دخول اللام على العلم فحمل ما جاء منه على انها زيادة على حد زيادتها في اللات والعزى والذي والى والآن ، وأما قول الشاعر * بآي الطُّلَامَةِ مِنْهُ التَّوَقُّلُ الزُّقْرُ * فان الزفر هنا صفة وليس بعلم ومعناه السيد والنوفل الكثير العطاء فلو سميت رجلاً بزفر هذا بعد خلعه منه اللام لوجب صرفه لانه حينئذ كصرد وفرد وجمل وما لا ينصرف معدولاً عن فاعل لا يجوز دخول اللام عليه كزحل وقم وجشم ، وانما كثرت الاضافة في الاعلام ولم يستقبلوا ذلك فيها استقباحهم تعريفها باللام لوجهين أحدهما ان الاضافة قد تجدها في أنفس الاعلام كثيراً واسماً نحو عبد الله وعبد الصمد وذى الرمة وأبي محمد وسائر الكنى فلم ينفذ اللفظان أعنى العلم والاضافة والوجه الثاني ان الاضافة قد تكون منفصلة في كثير من كلامهم فلا تفيد التعريف نحو قوله تعالى (هدياً بالغ الكعبة) (وهذا عارض ممطرنا) وعامة أسماء الفاعلين اذا أريد بها الحال والاستقبال وكذلك باب الحسن الوجه وليست اللام كذلك لانه لا ينوى فيها الانفصال ولا نجد اللام معرفة في الاعلام كما تعرفها الاضافة ، فأما الصعق والدبران فانهما ليسا أعلاماً في الحقيقة على ما تقدم وانما تعريفها باللام وأما الحارث والعباس ونظائرها فان تعريفهما بالعلمية وانما دخلت اللام لانها كانت ثابتة فيها قبل النقل فأقرت بعده ايذاناً بمعنى الوصفية وقد تقدم ذلك •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب • وكل مثني أو مجموع من الاعلام فتعريفه باللام الانحو أبانين وعمايتين وعرفات وأذرعان قال

وَقَبْلِي مَاتَ الْخَالِدَانِ كِلَاهُمَا عَمِيدُ بَنِي جَعْفَرٍ وَابْنُ الْمُضَلَّلِ

أراد خالد بن فضلة وخالد بن قيس بن المضلل ، وقالوا لكعب بن كلاب وكعب بن ربيعة وعامر بن مالك بن جعفر وعامر بن الطفيل وقيس بن عئاب وقيس بن هزيمة الكعبان والعمران والقيسان قال * أنا ابن سعد أكرم السعدينا * وفي حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه هؤلاء الحمدون بالباب وقالوا طلحة الطلحات وابن قيس الرقيات وكذلك الاسامتان والاسامات ونحو ذلك *

قال الشارح : اعلم انك اذا نثيت الاسم العلم ينكر وزال عنه تعريف العلمية لمشاركة غيره له في اسمه وصبرورته بلفظ لم يبق به التسمية في الاصل فيجري مجرى رجل وفرس فقيل زيدان وعمران كما قيل رجالان وفرسان والفرق بينهما أن الزيدان والعمران مشتركان في التسمية بزيد وعمر والرجلان والفرسان مشتركان في الحقيقة وهي الذكورية والادمية الا ترى انك لو سميت امرأة أو فرساً بزيد وجمعت بينه وبين رجل اسمه زيد لقلت الزيدان في التثنية لاشتراكهما في اللقب مع اختلاف الحقيقتين ويؤيد عندك أنه نكرة أنك تصفه بالنكرة فتقول جاءني زيدان كريمان ورأيت زيدتين كريمين وميرت بزيدتين كريمين فكريمان نكرة لا محالة وقد جرى وصفاً عليه فعلت بذلك أنه نكرة فاذا أردت التعريف كان بالف واللام والاضافة نحو الزيدان والعمران وزيداك وعمراك فتعريفه بعد التثنية من غير وجه تعريفه قبل فاذا لا تكون التثنية الا فيما يصح تنكيره فاما المضمرات من نحوها وانما والموصولات من نحو قولك اللذان واللتان والمبهمات من نحو هاتان وهذان فكلها صيغ صيغت للتثنية وليست بتثنية صناعية على ما سندر في موضعه ، وقد جاءت اعلام معارف بلفظ التثنية والجمع وذلك انما جاء في الالفاظ من الجبال والبقاع التي لا يفارق بعضها بعضاً نحو أبانين وعمايتين وعرفات وأذرعات « فأبانان » جبلان متقابلان متصل أحدهما بالآخر فلما كانا متصلين لا يفارق واحد منهما صاحبه وحال كل واحد منهما في الخصب والقحط واحد لا يشار الى واحد منهما بتعريف دون الآخر جرياً مجرى الشيء الواحد نحو يثرب ويذبل فخصا باسم علم كما خص يثرب ويذبل بذلك قال الشاعر

لَوْ أَبَانَينِ جَاءَ يَخْطُبُهُمَا رُمْلٌ (١) مَا أَنْفُ خَاطِبٍ يَدِيمِ

وحال عمايتين وهما جبلان متناوحيان حال أبانين قال الشاعر

لَوْ أَنَّ عَصَمَ عَمَائَتَيْنِ وَيَذْبُلُ سَمِعَا حَدِيثَكَ أَنْزَلَ الْأَوْعَالَ

ومثل ذلك من الجمع عرفات وهي معرفة لانها اسم لبقاع معلومة غير متفرقة ولا موجودة بعضها دون بعض ويذبل على أنها معارف ما حكاه سيبويه عنهم من قولهم هذه عرفات مبارك فيها فانتصاب الحال بعدها يدل على أنها معرفة ، وفيها لغتان الصرف وتركه والصرف أفصح من حيث كان جمعاً لمواضع مجتمعة كأن كل موضع منهم عرفة فجعلت مكاناً واحداً ووضع لها اسم خاص وتنوينها في الحقيقة تنوين مقابلة والتاء للجمع لا لمجرد التأنيث قال الله تعالى (فاذا أفضتم من عرفات) بالتنوين ، وحال أذرعات كحال عرفات قال امرؤ القيس :

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِيَشْرِبَ أَذْنِي دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

يروى بالصرف وتركه علي ما ذكر ، وكذلك يقولون هذان أبانان بينين فيقع بعده الحال كما تقول هذا زيد واقفا وربما قيل لكل واحد منهما أبان ؛ وما عدا ما ذكر من التثنية والجمع فتعريفه باللام نحو قولك الزيدان والعمران فأما الاسماء التي ذكرها وهي الخالدان والكعبان وسائر ما مثل به فشاهد علي ما ادعاه من أنهم اذا تنوا الاسم أو جمعه ينكر فاذا أرادوا تعريفه فباللام فن ذلك الخالدان وأنشد

* وقبلى مات الخالدان النخ * والصواب قبلى بالفاء وهو الاسود بن يعفر وقبلة

فَإِنْ يَكُ يَوْمِي قَدَدَتْنِي وَأَخَالَهُ كَوَارِدَةٍ يَوْمًا إِلَى ظَمءٍ مَنَهَلٍ

والشاهد فيه قوله والخالدان والمراد خالد بن قيس من بني جحوان من بني أسد وخالد بن قيس بن فضلة بن المضلل وهو من بني أسد أيضاً ؛ وقال ابن السكيت في اصلاحه الخالدان خالد بن فضلة بن جحوان بن قعس وخالد بن قيس بن المضلل بن مالك الاصغر بن منقذ بن طريف بن عمر بن قعين ؛ ووجه الشاهد فيه أنه لما نفي الخالدان ينكرا واذا أريد تعريفهما عرفهما باللام وصار تعريفهما بعد التثنية تعريف عهد بعد أن كان تعريف علمية ، يقول ان كان قد دنا يومى فليست بأول الموتى قد مات قبلى الخالدان وكانا سيدين واخال أظن انه قد قرب وبقي منه كما بقي من مسير الابل الى الماء للشرب ؛ والمناهل المواضع التي يجتمع فيها الماء الواحد منهل ، ومثله الكعبان وهما كعب بن كلاب وكعب بن ربيعة ابن عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر من بني صعصعة ، والعامران عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب وهو أبو علي وعامر بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة من بني ملاعب الاسنة وهو أبو براء ، وقالوا القيسان وهما من طيء قيس بن عتاب بن أبي حارثة من بني عتود وقيس بن هزيمة بن عتاب وقد روي عتاب بالنون وعقاب بالتاء وهو المشهور ابن أبي حارثة ، وأما قول الآخر وهو رؤبة

* أنا ابن سعد أكرم السعدينا * فالرواية بنصب اكرم على الفخر والمدح ولو خفضت على النعت لجاز ، وقال السعدينا لان السعد في العرب كثير منهم سعد بن مالك في ربيعة وسعد بن ذبيان في غطفان وسعد بن بكر في هوازن وسعد بن هذيم في قضاة ورؤبة من بني سعد بن زيد مناة بن تميم وفيهم الشرف والعدد ، وأما الحمدون في حديث زيد بن ثابت فهم محمد بن أبي بكر ومحمد بن حاطب ومحمد ابن طلحة بن عبيدالله ومحمد بن جعفر بن أبي طالب ، وأما طلحة الطلحات فهم طلحة بن عبدالله بن خلف الخزاعي وفيه يقول عبدالله بن قيس الرقيات

رَحِمَ اللهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

قيل انما قيل له ذلك لانه كان في أجداده جماعة يسمون بطلحة فأضيف اليهم لانه كان أكرمهم ؛ وقيل كان في زمانه جماعة اسم كل واحد منهم طلحة فعلاهم بالكرم والطلحات المعروفون بالكرم هم طلحة بن عمر ابن عبيدالله بن عمرو بن يعمر بن عثمان التيمي وهو طلحة الجود وطلحة بن عبدالله بن عوف بن أبي عبد الرحمن بن عوف الزبيري وهو طلحة الندى وطلحة بن الحسن بن علي وهو طلحة الخير وطلحة بن عبدالله ابن عبد الرحمن بن أبي بكر وهو طلحة الدراهم ؛ وأما ابن قيس الرقيات فهو عبيدالله بن قيس الرقيات

ابن شريح بن مالك بن ربيعة وهو النويم وإنما نسب قيس الى الرقيات لانه تزوج عدة نسوة وافق
اسماؤهن كهن رقية في قول الاصمعي وقال غيره كانت له عدة جدات اسماؤهن كهن رقية وقيل انما
أضيف اليهن لانه كان يشب بعدة نساء تسمين رقية وهو قول السكري وقيل ستن رقيات كما يسمى
الرجل بمساجد ومنه قوله وقد يقال ابن قيس الرقيات بتموين قيس ورفع الرقيات على عطف البيان كأنه
لقب له كقولك عبدالله بطة ، وأسامة علم الأسد لا يدخله الالف واللام والتثنية الأسامتان اذا أريد
التعريف والأسامات للجمع كالمطامير كل ذلك معرف باللام حين تنكر تثنيته وجمعه فأعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفلان وفلانة وأبو فلان وأم فلانة كنيات عن أسامي الاناسي
وكناهم وقد ذكروا انهم اذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا اللام فقالوا الفلان والفلانة ، وأما هن وهنة
فلكنيات عن أسماء الاجناس ﴾

قال الشارح اعلم أن المراد بالكناية التعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع له لضرب من الاستحسان
والإيجاز ومن ذلك قوله تعالى (كانا يا كلان الطمام) كفى بذلك عن قضاء الحاجة لان كل من يأكل
الطعام يحتاج الى قضاء الحاجة ومنه قوله تعالى (قل يا قوم ليس بي سفاهة ولكني رسول من رب العالمين)
كفى عن تكذيبهم في قولهم لمود عليه السلام (إنا نراك في سفاهة) وهو مأخوذ من كنوت عن الشيء
وكنيت بالواو والياء اذا عبرت عنه بعبارة أخرى تورية والمضمرات كلها كنيات عما تقدمها من الظواهر
وفلان وفلانة كنيات عن أعلام الاناسي خاصة ولا يدخلها اللام ايذاناً بأن المكنى عنه كذلك قال الشاعر
• في جلة أمسك فلاناً عن قل • أراد فلاناً عن فلان وإنما حذف تخفيفاً وهذا الحذف من تغييرات النداء
واستعماله هنا في غير النداء ضرورة ، وأبو فلان وأم فلان كناية عن الكفي نحو أبي محمد وأبي القاسم
وأم هانئ ، واذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا اللام فقالوا الفلان والفلانة وذلك لتقصيها عن درجة
الاناسي في التعريف اذ العلمية فيها انما كان على التشبيه بالاناسي ، فأما هن وهنة فكنياتان عن الاجناس
فهن كناية عن المذكر وهنة كناية عن المؤنث تقول عندي هنو زيد واذا سئلت عنه قلت كناية أو
تورية بيانا له وايضاحاً فان نكرت وقلت هن وهنة كان كناية عن النكرات كما كان فلان كناية عن
المعارف والاعلام فان أضفت كانت كناية عن المعارف المضافة وأكثر ما يستعمل في المنكرات والشدائد
قال الشاعر

وقد رأيت قولها ياهنبا هـ ويحك ألقت شراً بشر

قال الشاعر

فمعي ياهنبا يارجل وهنبا لا يستعمل الا في النداء وقل الآخر :

رُحْتُ وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنك من المنزر

أراد هنك بالرفع أعربه بالحركة في حال الاضافة وهي لنة وسكنه تشبيهاً بعضد وليس بأبعد من قول

امري القيس :

فاليوم أشرب (١) غير مستحقب اسماً من الله ولا واغل

لانه في البيت مفصل وهنبا متصل •

(١) في لسان العرب اسقى

ومن أصناف الاسم العرب (١)

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ الكلام في العرب وان كان خليقا من قبل اشتراك الاسم والفعل في الاعراب بأن يقع في القسم الرابع الا ان اعتراض موجب صوب ابراده في هذا القسم أحدهما ان حق الاعراب للاسم في أصله والفعل انما تطفل عليه فيه بسبب المضاربة والثاني ان لابد من تقدم معرفة الاعراب للخائض في سائر الابواب ﴾

قال الشارح : اعلم أن العرب يفيد الكلمة والاعراب فالكلمة ذات العرب التي وقع بها الاعراب اسماً كان أو فعلاً الا ان دلالة على الكلمة دلالة تسمية ومطابقة ودلالته على الاعراب دلالة التزام فهو من خارج من جهة الاشتقاق اذ كان من لفظه ، والمراد بالعرب ما كان فيه اعراب أو قابلاً للاعراب وليس المراد منه (٢) أن يكون فيه اعراب لا محالة ألا ترى انك تقول في زيد ورجل أنهما معربان وان لم يكن فيهما في الحال اعراب لان الاسم اذا كان وحده مفرداً من غير ضمنية اليه لم يستحق الاعراب لان الاعراب انما يؤتى به للفرق بين المعاني فاذا كان وحده كان كصوت تصوت به فان ركبته مع غيره تركيباً تحصل به الفائدة نحو قولك زيد منطلق وقام بكر فحينئذ يستحق الاعراب لاخبارك عنه ، وقدم الكلام على العرب قبل الاعراب وان كان العرب مشتقاً من الاعراب والمشتق منه قبل المشتق وذلك من قبل أنه لما كان العرب يقوم بنفسه من غير اعراب والاعراب لا يقوم بنفسه صار العرب كالحلل له والاعراب كالعرض فيه فكما يلزم تقديم المحل على الحال كذلك يلزم تقديم العرب على الاعراب ، واعلم انه لما رتب كتابه أربعة أقسام قسماً في الاسماء وقسماً في الافعال وقسماً في الحروف وقسماً في المشترك قضت القسمة بإيراد الكلام على العرب في قسم المشترك من حيث كان يشترك فيه الاسم والفعل فاعتذر عن الوفاء بذلك بأمرين أحدهما ان أصل الاعراب أن يكون للاسماء دون الافعال والافعال محمولة في الاعراب على الاسماء على ماسيوضح أمره في موضعه فقدم ذكره في قسم الاسماء باعتبار أنه الاصل في ذلك والامر الثاني أنه لما كانت الحاجة ماسة الى تقديمه لان ادراك المعاني مرتبط به قدمه لذلك •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والاسم العرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو محلاً بحركة أو حرف فاختلافه لفظاً بحركة في كل ما كان حرف اعرابه صحيحاً أو جالياً مجراه كقولك جاء الرجل ورأيت الرجل ومررت بالرجل ﴾

قال الشارح قوله « ما اختلف آخره » يريد من الاسماء لكنه تركه ثقة يعلم المخاطب به ولولا ذلك التقدير لكان اللفظ عاماً يشمل الاسم والفعل العربيين وانما مراده تفسير الاسم العرب لا غير ويجوز أن يكون أطلق العام وأراد به الخاص واحتراز بذلك من المبني لان المبني لا يختلف آخره وانما يلزم طريقة واحدة من سكون أو حركة فحركة آخره كحركة أوله وحشوه في اللزوم والثبات

(١) وفي نسخة قال صاحب الكتاب ومن اصناف الاسم العرب الكلام في العرب الخ (٢) في نسخة بحذف منه

والمراد (١) باختلاف الآخر اختلاف الحركات عليه لا أن الحرف في نفسه يختلف ويتغير ، وقوله باختلاف العوامل بجزء (٢) مما قد يتحرك من المبنيات على السكون بغير حركة لالتقاء الساكنين أو لالتقاء حركة غيره عليه فالاول نحو شدٌ وشدٌ ومدٌ ومدٌ فهذا وأشباهه يجوز فيه ثلاثة أوجه الضم والفتح والكسر فالضم للاتباع والفتح للتخفيف والكسر لالتقاء الساكنين ومن ذلك قولك أخذت من الرجل فتفتح النون لالتقاء الساكنين بسكونها وسكون اللام بعدها وتقول أخذت من ابنك فتكسرها لسكون النون وما بعدها ، وأما ما حرك لالتقاء حركة غيره عليه فنحو قولك كم خذت في كم أخذت وكم بك في كم ابلك وكم خنالك في كم أحنالك ألقيت حركات الهمزات على الميم تخفيفاً للهمزة وقد قريء (قد فلق المؤمنون) وهذا يأتي في موضعه مستوفى ، وهذا اختلاف كائن في المبنيات وليس بأعراب لانه لم يحدث بمامل فلذلك قيد الاختلاف أن يكون بمامل ولم يطلقه ، وقوله لفظاً أو محلاً اختلف به من الاسماء التي لا يتبين فيها الاعراب وإنما يدرك البيان من العوامل قبلها وذلك نحو الاسماء المقصورة من نحو عصاً ورحى والمنقوص في حالتي الرفع والجر لان هذه الاسماء معربة وان لم يظهر فيها اعراب وإنما لم يظهر فيها اعراب لنحو حرف الاعراب عن تحمل الحركات ، وجملة الامر أن المعرب على ضربين أحدهما باختلاف في اللفظ باد الاسماع والآخر باختلاف في المحل يقدر تقديرأ من غير أن يلفظ به فالاختلاف في اللفظ يكون بحركة أو حرف فالاختلاف بالحركة يكون في كل اسم حرف اعرابه صحيح أو جار مجرى الصحيح فالصحيح ما لم يكن حرف اعرابه حرف علة كالواو والياء والالف وذلك نحو رجل وفرس فالآخر من هذه الكلم قد اختلف بحسب تعاقب العوامل في أولها وهو الابتداء ورأيت والباء ، وقوله أو ما كان جارياً مجراه يريد أو ما كان جارياً مجري الصحيح من المعتل وذلك اذا سكن ما قبل حرف العلة منه وإنما يتأتى ذلك في الواو والياء فأما الالف فلا يمكن سكن ما قبلها واذا سكن ما قبل حرف العلة جرى مجرى الصحيح في تعاقب حركات الاعراب عليه نحو قولك هذا غزو وظي ورأيت غزواً وظيلاً ومررت بغزو وظي وإنما كان كذلك لان الواو اذا انضم ما قبلها والياء اذا انكسر ما قبلها أشبهتا الالف وصارتا مدتين كما أن الالف كذلك فيفتن تنقل الضمة والكسرة عليهما كتنقلهما على الالف الا أن امتناع الالف من الحركة للتعذر وامتناع الواو والياء منها نوع استحسان للثقل مع امكان الاتيان بهما فيهما فأما اذا سكن ما قبل الواو والياء زال المسد منهما وفارقنا الالف بذلك فجرتا لذلك مجرى الصحيح ولم يثقل عليهما ضمة وكسرة ، وكذلك الواو المشددة والياء المشددة تدخلهما حركات الاعراب من غير ثقل تقول هذا عدو وكسرى ورأيت عدواً وكسياً ومررت بعدو وكسرى وذلك لان الحرف المشدد يعد بحرفين الاول منهما ساكن والثاني متحرك والواو الاولى من عدو والياء الاولى من كسرى بمنزلة الزاى من غزو والباء من ظي والحاء من فحي في السكون فلذلك كان حكمهما في تعاقب الحركات عليهما واحداً ، فان قيل قد اشترطتم في الاسم المعرب بالحركات أن يكون حرف اعرابه صحيحاً فما تعنون بحرف الاعراب فالجواب أن المراد بقولنا

حرف الاعراب محل الاعراب وهو من كل معرب آخره نحو الدال من زيد والباء من يضرب وعلى هذا لا يكون للمعرب حرف اعراب لانه لا اعراب فيه وربما سعى آخر الكلمة مطلقاً حرف اعراب سواء كانت معربة أو لم تكن معربة فعلى هذا حرف الاعراب من ضرب الباء على معنى أنه لو أعرب أو كان مما يعرب لكان محل الاعراب ؛ فان قيل ولم كان الاعراب في آخر الكلمة ولم يكن في أولها ولا في وسطها قيل انما كان كذلك لوجهين . أحدهما أن الاعراب دليل والمعرب مدلول عليه ولا يصح إقامة الدليل الا بعد تقدم ذكر المدلول عليه فلذلك كان الاعراب آخر . الوجه الثاني أنه لما احتيج الى الاعراب لم يخل من أن يكون أولاً أو وسطاً أو آخراً فلم يجز أن يكون أولاً لان الحرف الاول لا يكون الا متحركاً فلو جعل الاعراب أولاً لم يعلم اعراب هو أم بناء ومع ذلك فان من جملة الاعراب الجزم الذي هو سكون في آخر الافعال فلو كان الاعراب أولاً لامتنع منها الجزم اذ الاول لا يمكن أن يكون ساكناً ، ولم يجعل وسطاً لان بوسط الكلمة يعرف وزنها هل هي على فعل كفرس أو فعل ككتفت أو على فعل كهضد مع أن من الاسماء ما هو رباعي لا وسط له فلما امتنع الاول والوسط بما ذكرناه لم يبق الا جعل الاعراب آخراً فاعرفه •

قال صاحب الكتاب ✎ واختلافه لفظاً بحرف في ثلاثة مواضع في الاسماء الستة مضافة وذلك نحو جاءني أبوه وأخوه وحواه وهنوه وفوه وذومال ورأيت أباه ومررت بأبيه وكذلك الباقية وفي كلام مضافاً الى مضمر تقول جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما وفي التثنية والجمع على حدها تقول جاءني سلمان ومسلمون ورأيت مسلمين ومسلمين ومررت بمسلمين ومسلمين ✎

قال الشارح : اعلم أن أصل الاعراب أن يكون بالحركات والاعراب بالحروف فرع عاينها وانما كان الاعراب بالحركات هو الاصل لوجهين . أحدهما أنا لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أولى لانها أقل وأخف وبها نصل الى الغرض فلم يكن بنا حاجة الى تكلف ما هو أثقل ولذلك كثرت في بابها أعنى الحركات دون غيرها مما أعرب به وقدر غيرها بها ولم تقدر هي به ، الوجه الثاني أنا لما افتقرنا الى علامات تدل على المعاني وتفرق بينها وكانت الكلمة مركبة من الحروف وجب أن تكون العلامات غير الحروف لان العلامة غير المعلم كالطراز في الثوب ولذلك كانت الحركات هي الاصل هذا هو القياس ، وقد خولف الدليل وأعرّبوا بعض الكلام بالحروف لامر اقتضاه وذلك في مواضع منها الاسماء الستة المعتلة اذا كانت مضافة ومنها كلا ومنها التثنية والجمع السالم فأما ه الاسماء الستة المعتلة وهي أخوك وأبوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال فهذه الاسماء اذا أضيفت الى غير ضمير متكلم كان رفعها بالواو ونصبها بالالف وجرها بالياء نحو قولك هذا أخوك وأبوك ورأيت أخاك وأباك ومررت بأخيك وأبيك وكذلك سائرهما وانما أعربت هذه الاسماء بالحروف لانها أسماء حذفت لاماتها في حال إفرادها وتضمنت معنى الاضافة فجعل اعرابها بالحروف كالمعوض من حذف لاماتها واحترزنا بقولنا وتضمنت معنى الاضافة عن مثل يد ودم وغد وشبهها مما حذفت لامة ، فان قيل قولكم تضمنت معنى الاضافة زيادة وصف لاتاثير له والحقه بالعلة يكون حشواً فلا يكون جزءاً للعلة فالجواب لاناسم أنه لاتاثير له وذلك

لانه اذا تضمن معنى الاضافة صار في معنى التثنية لدلالته على شيئين مع أنا نقول أن إلحاق الوصف بالعلة مع عدم المناسبة اذا ذكر احترازاً من ورود نقص جاز كما لو كان له تأثير وذلك لان الاوصاف في العلة تفتقر الى شيئين. أحدهما أن يكون لها تأثير. والثاني أن تكون الاحتراز فكما لا يكون ماله تأثير حشواً كذلك لا يكون ما فيه احتراز حشواً ، وقال قوم انما أعربت هذه الاسماء بالحروف توطئة لاعراب التثنية والجمع بالحروف وذلك أنهم لما اعترضوا اعراب التثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفردة بالحروف حتي لا يستوحش من الاعراب في التثنية والجمع السالم بالحروف ، ونظير التوطئة ههنا قول أبي اسحاق أن اللام الاولى في نحو قولهم والله لئن زررتي لا كرمك انما دخلت زائدة مؤذنة باللام الثانية التي هي جواب القسم ومعتمده ، وقد اختلفوا في هذه الحروف فذهب سيبويه الى أنها حروف اعراب والاعراب فيها مقدر كما يقدر في الاسماء المقصورة وانما قلبت في النصب والجر للدلالة على الاعراب المقدر فيها ولا يلزم مثل ذلك في الاسماء المقصورة لانهم أرادوا اختلاف أو اخر هذه الاسماء توطئة للتثنية والجمع على ما ذكرنا فلم يلزم في غيرها مما كان في معناها ، وذهب الاخفش الى مثل مذهب سيبويه في أنها حروف اعراب ويدل على الاعراب في أحد قوليهِ الا أنه لا يقول أن فيها إعراباً منوياً ، وذهب الجرمي الى أن الانقلاب فيها بمنزلة الاعراب وفيه ضعف لانه يلزم أن تكون في حال الرفع غير معربة لان الواو لام الكلمة في الاصل ولم تنقلب عن غيرها ، وذهب المازني الى أنها معربة بالحركات وأن الباء في أيك حرف الاعراب وانحاء في أخيك حرف الاعراب وكذلك الباقية وهذه الحروف أعني الواو والالف والياء إشباع حدث عن الحركات واشباع حركات الاعراب حتى ينشأ عنها هذه الحروف كثير في الشعر وغيره وتؤيده عنده لغة من يعرب بالحركات في حال الاضافة نحو هذا أبك ورأيت أبك ومررت بأبك وهو ضعيف أيضاً لان هذا الاشباع انما يكون في ضرورة الشعر ولا داعي يدعو اليه في حال الاختيار ولا دليل عليه مع أنه يلزم منه أن يكون لنا اسم ظاهر معرب على حرف واحد وهو فوك وذو مال وذلك معدوم ، وذهب الزبيري الى انها أنفسها اعراب وذلك فاسد أيضاً لانه يلزم منه ان يكون اسم معرب على حرف واحد وهو فوك وذو مال ، وكان على بن عيسى الرعي يذهب الى أنها معربة بالحركات وأن هذه الحروف أعني الواو والالف والياء لامات فاذا قلت هذا أخوك فأصله أخوك وانما نقلت الضمة من الواو الى الخاء لئلا تنقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها واذا قلت أخيك فأصله أخوك فنقلت الكسرة من الواو الى الخاء ثم قلبتها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ولا ينفك من ضعف أيضاً لان نقل الحركة انما يكون الى حرف ساكن ، وذهب الكوفيون الى انها معربة من مكانين بالحروف والحركات التي قبلها فاذا قلت هذا أخوك فهو مرفوع والواو علامة الرفع والضمة التي قبلها واذا قلت رأيت أخاك فالالف علامة النصب والفتحة التي قبلها واذا قلت مررت بأخيك فالياء علامة الجر والكسرة التي قبلها وهو قول ضعيف من قبل ان الاعراب أمانة على المعنى وذلك يحصل بعلامة واحدة ولم يكن لنا حاجة الى أكثر منها ، واعلم ان هذه الاسماء قد خواف فيها القياس بحذف لاماتها في حال افرادها لانك اذا قلت أخ فأصله أخو وأب فأصله أبو وحم فأصله حمو ومن فأصله هنو والذي يدل على ذلك قولهم في التثنية

أخوان وأبوان وجوان وهنوان وقلوا في الجمع هنوات قال الشاعر
 أَرَى ابْنَ نَزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَنِي عَلَى هَنَوَاتٍ شَأْنُهَا مُتَنَابِعٌ
 وكان مقتضى القياس فيها أن تقلب الواو فيها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها إلا أنهم حذفوها تخفيفاً
 مبالغة في التخفيف والقياس ما قدمناه ألا ترى أنهم لم يحذفوا اللام في مثل عصا ورحى ويحكي أن
 بلحارث يأتون بها على القياس مقصورة فيقولون هذا أباً وأخاً ورأيت أباً وأخاً قال الشاعر
 إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

ويحكي أن منهم من يحذف لاماتها في كل حال ويعربها بالحرركات في حال اضافتها فيقول هذا أبك
 ورأيت أبك ومررت بأبك ، وأما « فم » فأصله فوه بزنة فوز يدلك على ذلك قولك في تكسيره أفواه
 وفي تصغيره فويه فهذا لامة هاء والهاء مشبهة بحروف العلة خلفاً لها وقربها في المخرج من الالف
 تحذفت كحذف حرف العلة فبقيت الواو التي هي عين حرف الاعراب وكان القياس قلبها ألفاً لتحركها
 بحركات الاعراب وانفتاح ما قبلها ثم يدخل التنوين على حد دخوله في نحو عصا ورحى فتحذف الالف
 لالتقاء الساكنين فبقى الاسم العرب على حرف واحد وذلك معدوم النظير فلما كان القياس يؤدي
 الى ما ذكر أبدلوا من الواو ميماً لان الميم حرف جلد يتحمل الحركات من غير استئصال وهمام الشفتين
 فهما متقاربان وقلت هذا فم ورأيت فم ومررت بفم ، وأما « ذومال » فأصل ذو فيه ذواً مثل عصاً وقفاً
 يدل على ذلك قوله تعالى (ذواتا أفنان) وأن تكون لامة ياء أمثل من أن تكون واواً وذلك لان القضاء
 عليها بالواو يصيرها من باب القوة والهوة مما عينه ولامه من واد واحد والقضاء عليها بالياء يصيرها من
 باب شويت ولويت وهو أكثر من الاول والعمل انما هو على الاكثر ، وأما ذو فلا تستعمل الا
 مضافة ولا تضاف إلا الى اسم جنس من نحو مال وعقل ونحوها ولا تضاف الى صفة ولا مضمر فلا يقال
 ذو صالح ولا طالح ولا يجوز ذوه ولا ذوك لانها لم تدخل الا وصلة الى وصف الاسماء بالاجناس كما
 دخلت الذي وصلة الى وصف المعارف بالجلل وكما أتى بأى وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام في قولك
 يأيها الرجل ويأيها الناس ، وقد جاء مضافاً الى المضمر قال كعب بن زهير

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أُرُومَتِهَا ذَوُوهَا

وقال الآخر إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْقُضَلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ

والذي جسر على ذلك كون الضمير عائداً الى اسم الجنس وأضعف من ذلك قول من يقول اللهم صل
 على محمد وذويه من قبل ان مضمره لا يعود الى جنس والذي حسنه قليلاً أنها ليست بصفة موجودة
 الموصوف فحرت مجرى ما ليس بصفة ، فأما قوله تعالى في قراءة ابن مسعود (وفوق كل ذي علم عليم)
 فالاشبهه بالقياس أن يكون العالم هاهنا مصدرراً كالفالج والباطل فكأنه قال (وفوق كل ذي علم عليم)
 فالقراءتان في المعنى سواء ويجوز أن يكون على مذهب من يري زيادة ذي فيكون حاصله وفوق كل عالم
 عليم ويجوز أن يكون من اضافة المسمى الى الاسم أي وفوق كل شخص يسمى عالماً أو يقال له عالم عليم
 وذلك على حد قول الشاعر

لَا يَكُنْ ذَوِي آلٍ النَّبِيُّ تَطَلَّعَتْ نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظِمَاءً وَالنَّبُّ

على ما سندر في موضعه ، « والموضع الثاني » ما اختلف آخره في اللفظ بحرف وهو « كلا » اعلم ان كلا اسم مفرد يفيد معنى التثنية كما أن كلا اسم مفرد يفيد معنى الجمع والكثرة هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون الى أنه اسم مثني لفظا ومعنى والصواب مذهب البصريين بدليل جواز وقوع الخبر عنه مفردا نحو قولك كلا أخويك مقبل قال الشاعر

كِلَا يَوْمَيَّ أُمَامَةَ يَوْمٌ صَدِّ وَإِنْ لَمْ نَأْتِهَا إِلَّا لِيَمَّا

وقال الآخر

أُكَاشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلَانَا عَلَى مَشَاءٍ صَاحِبُهُ حَرِيصٌ

فأخبر عنها بالمفرد وهو يوم صد وحريص وكلاهما مفرد ولو كانت تثنية حقيقية لفظا ومعنى كما زعموا لما جاز الا يوما صد وحريصان ألا ترى أنه لا يجوز بوجه أن تقول الزيدان قائم ومما يدل على إفرادها من جهة اللفظ جواز اضافتها الى المثني كقولك جاءني كلا أخويك وكلا الرجلين ومررت بهما كليهما ولو كانت تثنية على الحقيقة لم يجز ذلك ولكان من قبيل اضافة الشيء الى نفسه وذلك ممنوع ألا ترى انه لا يقال مررت بهما اثنيهما كما تقول مررت بهما كليهما ؛ ومما يدل على إفرادها أنك متى أضفتها الى ظاهر كانت بالالف على كل حال وليس المثني كذلك ؛ « فان قيل » فقد عاد الضمير اليها بلفظ التثنية نحو قوله

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَزَى بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَمَا وَكِلَا أَنْفِهِمَا رَابِي

فقال قد أقْلَمَا وأنت لا تقول زيد قاما فالجواب أن هذا محمول على المعنى كما يحمل على معنى كل ومن نحو قوله تعالى (وكنهم آتية يوم القيامة فرداً) وقوله تعالى (وكل أتوه داخرين) وقوله تعالى (ومنهم من يستمع اليك) وفي موضع آخر (ومنهم من يستمعون اليك) وقال (ومن الناس من يعبد الله على حرف) فأعاد الضمير على اللفظ تارة بالافراد وعلى المعنى أخرى بالجمع فكذلك كلا لفظة مفردة ومعناها التثنية فلذلك أن تحمل الخبر تارة على اللفظ فتفرده وتارة على المعنى فتثنيه ، ونونه صاحب الكتاب فقال كلا لانه عنده مفرد من قبيل المقصور وهو غير مضاف وألف كلا لام وليست زائدة لئلا يبقى الاسم الظاهر على حرفين وليس ذلك في كلامهم أصلا ، وذهب بعضهم الى أنها منقلبة عن ياء وذلك لانه رآها قد أميلت قال سيديويه لو سميت بكلا وثبتت لقلب الالف ياء لانه قد سمع فيها الامالة ، والامثل أن تكون منقلبة عن واو لانها قد أبدلت تاء في كلتا وإبدال التاء من الواو وأضعف إبدالها من الياء والعمل انما هو على الاكثر وانما أميلت لكسرة الكاف ولانها تنقلب ياء وذلك اذا أضيفت الى مضمرة في حال النصب والجر نحو ضربت الرجلين كليهما ومررت بهما كليهما وانما قلبوها في هذه الحال تشبيها بعليك واليك ولديك ووجه الشبه بينهما أن آخرها ألف كأواخر هذه الكلم وهي ملازمة للاضافة كما أن تلك كذلك واما تصرف غيرها مما يستعمل مفرداً ومضافاً فجرت مجرى الأدوات نحو على والى والظروف غير المتمكنة نحو لدي قلبوا ألفها لذلك ياء كما قلبوا الالف في عليك واليك ولديك ولم يقلبوا في الرفع ياء فيقولوا قام الرجلان كليهما لانها بمدت برفعها عن شبه عليك واليك ولديك

اذ كن لاحظت لمن في الرفع فهذه الالف وان فهم من اختلافها الاعراب فليس الاختلاف في الحقيقة لاجل الاعراب بل لما ذكرت لك ، وحال « كاتا » كحال كلا في الافراد والانتقال الا انها مؤنثة قال الله تعالى (كاتا الجنيتين آتت أكلها) وقد اختلف العلماء في هذه التاء فذهب سيدي به الى أن الالف للتأنيث والتاء بدل من لام الكلمة كما أبدلت منها في بنت وأخت ووزنها فعلى كذكرى وحفري وهو بنت ، وذهب أبو عمر الجرمي الى أن التاء للتأنيث والالف لام الكلمة كما كانت في كلا ، والوجه الاول وذلك لامرئ . أحدهما ندرة البناء وأنه ليس في الاسماء فمثل . والثاني أن تاء التأنيث لا تكون في الاسماء المفردة الا وقبلها مفتوح نحو حمزة وطلحة وقائمة وقاعدة وكلتا اسم مفرد عندنا وما قبل التاء فيه ساكن فلم تكن تاءه للتأنيث مع ان تاء التأنيث لا تكون حشواً في كلمة فلو سميت رجلاً بكلتا لم تصرفه في معرفة ولا نكرة كما لو سميت بذكرى وسكرى لان الالف للتأنيث وقياس مذهب أبي عمر الجرمي أن لا تصرفه في المعرفة وتصرفه في النكرة لانه كقائمة وقاعدة اذا سمى بهما فاعرفه ، فأما « التثنية وجمع السلامة » فانهما يعربان بالجر وف وتختلف أواخرهما بها فأما التثنية فان اعرابها بجر فبين الالف والياء فالالف الرفع والياء للنصب والجر الا انك تفتح ما قبل الياء فتقول جاءني الزيدان والعمران ورأيت الزيدين والعمرين ومررت بالزيدين والعمرين والجمع السالم اعرابه بجر فبين أيضاً وهما الواو والياء فالرفع بالواو نحو قولك جاءني الزيدون والمسلمون والجر والنصب بالياء الا انك تكسر ما قبل الياء في الجمع فرقا بينها وبين التثنية تقول رأيت الزيدين والعمرين ومررت بالزيدين والعمرين وللتثنية والجمع فصلان يستقصى الكلام عليهما فيهما *

قال صاحب الكتاب * واختلافه محلا في نحو العصا وسعدى والقاضى في حالتي الرفع والجر وهوفي النصب كالضارب *

قال الشارح يريد ان اختلاف الآخر يقدر تقديراً من غير ان يلفظ به وذلك اذا كان حرف الاعراب نائياً عن تحمل الحركة بأن يكون حرف علة كالالف في عصا وحبل والياء في قاض لان الكلمة في نفسها معربة بحكم الاسمية اذ لم يعرض فيها ما يخرجها عن التمكن واستحقاق الاعراب وانما حرف الاعراب في عصا وشبهه ألف والألف لا تتحرك بحركة لانها مدة في الحلق وتحرى كها بمنعها من الاستطالة والامتداد ويفضى بها الى مخرج الحركة فكون الاعراب لا يظهر فيها لم يكن لان الكلمة غير معربة بل لبو في محل الحركة بخلاف من وكم ونحوهما من المبنيات فان الاعراب لا يتعذر على حرف الاعراب منها لانه حرف صحيح يمكن تحريكه فلو كانت الكلمة في نفسها معربة لظهر الاعراب فيها وانما الكلمة جمعا في موضع كلمة معربة وكذلك ياء القاضى والداعى لا يظهر فيهما الرفع والجر لثقل الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها فهي نائية عن تحمل الضمة والكسرة ، واعلم ان صاحب الكتاب لم يستقص الكلام على المقصور والمنقوص وانما أشار اليهما إشارة ولا بد من التنبيه على نكت بايهما بما فيه مفتح ان شاء الله تعالى « المقصور » اعلم ان المقصور كل اسم وقعت في آخره ألف مفردة نحو العصا والفتى وحبل وسكرى وقولنا مفردة احتراز من مثل حمراء وصحراء وبايهما فان هذه الاسماء في آخرها ألفان

ألف التانيث المنقلبة همزة وألف أخرى قبلها للمد وإنما سمي مقصوراً لأنه قصر عن الاعراب كله أي
 جلس عنه فلم يدخله رفع ولا نصب ولا جر فتقول في الرفع هذه عصا ورحى يا قتي وفي الجر مررت
 بعصا ورحى يا قتي وفي النصب رأيت عصا ورحى يا قتي والقصر الحبس ومنه قوله تعالى (حور مقصورات
 في الخيام) أي محبوسات وإنما لم يدخله شيء من حركات الاعراب لأن في آخره ألفاً والألف لا تتحرك
 بحركة على ما تقدم فكان فيها مقدرًا فإذا قلت في الرفع هذه عصا ففي الألف ضمة منوية وإذا قلت في
 النصب رأيت عصا ففي الألف فتحة منوية وإذا قلت في الجر مررت بعصا ففي الألف كسرة منوية ؛
 « والمقصود على ضربين » منصرف وغير منصرف « فالمنصرف » ما يدخله التنوين وحده نحو عصا
 ورحى ثم يلتقي ساكنان الألف التي هي لام الكلمة والتنوين بعدها ساكن فيحذف الالتقاء الساكنين
 وكانت الألف أولى بالحذف من التنوين لوجوه ثلاثة : أحدها أن التنوين دخل لمعني ويزول بزوال
 ذلك المعني وليست الألف كذلك لأنها لام الكلمة . الثاني أن الألف إذا حذفت بقي قبلها ما يدل على
 الألف المحذوفة وهي الفتحة قبلها وليس على حذف التنوين دليل . الثالث أن الساكن الأول هو المانع
 من النطق بالثاني فكان حذفه هو الوجه لازالة المانع فذلك تقول هذا عصا ورأيت عصا ومررت بعصا
 بالتنوين من غير ألف « وغير المنصرف » ما كان في آخره ألف التانيث المفردة نحو حبلى وسكرى
 فهذا لا يدخله شيء من الاعراب لأن في آخره ألفاً والألف لا تقبل الحركة ولا يدخله التنوين لأنه
 غير منصرف لاجل التانيث اللازم فتقول هذه حبلى وسكرى ورأيت حبلى وسكرى ومررت بحبلى
 وسكرى فالألف ثابتة على كل حال لا تحذف إلا إذا لقيها ساكن بعدها من كلمة أخرى نحو حبلى القوم
 وسكرى ابنك فاعرفه « والمثاقص » كل اسم وقعت في آخره ياء قبلها كسرة نحو للقاضي والداعي
 وقاض وداع فهذا يدخله النصب وحده مع التنوين ولا يدخله رفع ولا جر وإنما سمي منقوصاً لأنه
 نقص شيئين حركة وحرفاً فالحركة هي الضمة أو الكسرة حذفت للثقل والحرف هو الياء حذفت لالتقاء
 الساكنين فتقول في الرفع هذا قاض يا قتي وفي الجر مررت بقاض يا قتي وكان الأصل هذا قاضي بضم
 الياء وتنوينها ومررت بقاضي بكسر الياء وتنوينها أيضاً فاستنقلت الضمة والكسرة على الياء المكسورة
 ما قبلها لأنها قد صارت مدة كالألف لسمعة مخرجها وكون حركة ما قبلها من جنسها على ما تقدم فحذفت
 الضمة والكسرة لما تقدم ولما حذفت سكنت الياء وكان التنوين بعدها ساكناً فحذفت لالتقاء الساكنين
 على ما ذكرناه في المقصور فلذلك تقول في الرفع هذا قاض وفي الجر مررت بقاض قال الله تعالى (قاض
 ما أنت قاض) وقال (على شفا جرف هاز) وتقول في النصب رأيت قاضياً تثبت الفتحة لخفتها قال
 الله تعالى (إننا سمعنا منادياً ينادي للإيمان) وقال (أجيئوا داعي الله) فاعرفه .

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب : « والاسم المعرب على نوعين نوع يستوفي حركات الاعراب
 والتنوين كزيد ورجل ويسمى المنصرف ونوع يختزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح
 في موضع الجر كأحمد ومروان إلا إذا أضيف أو دخله لام التعريف ويسمى غير المنصرف واسم المثنى
 يجمعهما وقد يقال للمنصرف الامكن »

قال الشارح اعلم ان الاسم العرب على ضربين منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما دخلته الحركات الثلاث مع التنوين سواء كان دخولها عليه لفظاً أو تقديراً فاللفظ نحو هذا رجل و فرس وزيد وعمر و رأيت رجلاً وفرساً وزيداً وعمرأ ومررت برجل و فرس و زيد وعمر و والتقدير نحو قولك هذا عصا ورحى ورأيت عصا ورحى ومررت بعصا ورحى فهذه الاسماء كلها متمكنة وما كان مثلها وان لم يظهر فيها الاعراب لان عدم ظهور الاعراب انما كان لنبو حرف الاعراب عن تحمل الحركة على ما ذكرنا ، والمتمكن وصف راجع الى جملة العرب وأصل الصرف التنوين وحده على ما سئذ ذكر في موضعه وهذا الضرب من الاسماء سمي المتمكن الامكن ، فالمتمكن أعم من الامكن فكل أمكن متمكن وليس كل متمكن أمكن والتمكن رسوخ القدم في الاسمية وقولنا اسم متمكن أي راسخ القدم في الاسمية وقولنا اسم متمكن أي هو بمكان منها أي لم يخرج الى شبه الحرف فيمتنع من الاعراب والامكن على زنة أفعل التي للتفضيل أي هو أتم تمكننا من غيره لم يعرض فيه شبه الحرف فيخرجه الى البناء ولم يشابه الفعل فينقص تمكنه ويمتنع منه بعض حركات الاعراب وهو الجر ويمتنع منه التنوين الذي هو من خصائص الاسماء فكان بذلك أمكن من غيره أي أرسخ قدماً في مكانه من الاسمية ، وقد ذهب بعضهم الى ان الممكن مأخوذ من كان يكون فهو مفعول منه كالمقام والمراح ولا أراه صحيحاً لقولهم تمكن ولو كان من الكون لقبل تكون فأما تمكن وتندرع فقليل من قبيل الغلط لا يقاس عليه وقد قالوا في الجمع أمكنة ، وهذا نص الضرب الثاني وهو غير المنصرف وهو ما يشابه الفعل من وجهين فلم يدخله جر ولا تنوين ويكون آخره في الجر مفتوحاً نحو هذا أحمد وعمر ورأيت أحمد وعمر ومررت بأحمد وعمر ، والبغداديون يسمون باب مالا ينصرف باب مالا يجري والصرف قريب من الاجراء لان صرف الاسم اجراؤه على ماله في الاصل من دخول الحركات الثلاث التي هي علامات الاعراب ويدخله التنوين أيضاً وذلك لان الاسم باطلاقة يستحق وجوه الاعراب للفرق بين المعاني الطارئة عليه بعد دلالة على معناه ، والاسم على ضربين نكرة ومعرفة والنكرة هي الاصل والاخف عليهم والامكن عندهم والمعرفة فرع فلما كانت النكرة أخف عليهم ألحقوها بالتنوين دليلاً على الخفة ولذلك لم يلحق الافعال لتقلها ، ولا بد من « بيان نقل الافعال » فان مدار هذا الباب على شبه مالا ينصرف الفعل في الثقل حتي جرى مجراه فيه ولذلك حذف التنوين مما لا ينصرف لنقله حملاً على الفعل وانما قلنا ان الافعال أنقل من الاسماء لوجهين أحدهما ان الاسم أكثر من الفعل من حيث أن كل فعل لا بد له من فاعل اسم يكون معه وقد يستغنى الاسم عن الفعل واذا ثبت أنه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالاً واذا أكثر استعماله خف على الاسنة لكثرة تداوله ألا تري ان العجمي اذا تعاطى كلام العرب نقل على لسانه لقلة استعماله له وكذلك العربي اذا تعاطى كلام المعجم كان ثقيلاً عليه لقلة استعماله له ، الوجه الثاني ان الفعل يقتضي فاعلاً ومفعولاً فصار كالركب منهما اذ لا يستغنى عنهما والاسم لا يقتضي شيئاً من ذلك اذ هو سمة على المسمى لا غير فهو مفرد والمفرد أخف من المركب فقد ثبت بهذا البيان أن الافعال أثقل من الاسماء وهي مع ثقلها فروع في الاسماء من حيث كانت مشتقة من المصادر التي هي ضرب من الاسماء على الصحيح من

المذهب وانها مفتقرة الى الاسماء من حيث كانت لا تقوم بأنفسها ، وكان في الاسماء ما هو فرع على غيره من حيث أنه ثان له ودخيل عليه فحصل بين هذا الضرب من الاسماء وبين الافعال مشاركة ومشابهة في الفرعية والشيء اذا أشبه الشيء أعطي حكماً من أحكامه على حسب قوة الشبه وليس كل شبه بين شيئين يوجب لاحدهما حكماً هو في الاصل للآخر ولكن الشبه اذا قوى أوجب الحكم واذا ضعف لم يوجب فكلاً كان الشبه أخص كان أقوى وكلما كان أعم كان أضعف فالشبه الاعم كشبه الفعل بالاسم من جهة أنه يدل على معنى فهذا لا يوجب له حكماً لانه عام في كل اسم وفعل وليس كذلك الشبه من جهة أنه ثان باجتماع السببين فيه لان هذا يختص نوعاً من الاسماء دون مائرها فهو خاص مقرب الاسم من الفعل فاذا اجتمع في الاسم علمتان فرعيتان من العلل التسع أو علة واحدة مكررة على ما سيوضح فيما بعد ان شاء الله تعالى فانه يشبه الفعل من وجهين ويسرى عليه ثقل الفعل فيثبت منع الصرف فلم يدخله جر ولا تنوين ، « واختلفوا في منع الصرف ما هو » فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس أحدهما تاباً للآخر اذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين وهو قول بظاهر الحال ، وقال قوم ينتمون الى التحقيق أن الجر في الاسماء نظير الجزم في الافعال فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره وانما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف لمشاكلة الفعل ثم يتبع الجر التنوين في الزوال لان التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له أيضاً فتتبع الخاصة الخاصة ، ويدل على ذلك ان المرفوع والمنصوب لا يدخل للجر فيه انما يذهب منه التنوين لا غير ، قال أبو علي لوجز الاسم الذي لا ينصرف مع حذف تنوينه فليل مررت بأحمد وإبراهيم لأشبهه المبنيات فهو أمس وجبر ثم لما منع الجر ولا بد للجار من عمل وتأثير شارك النصب في حركته لتأخيها كما شارك النصب الفعل جزمه في مثل لم يفعلوا ولن يفعلوا وأخواتهما على ان أبا الحسن وأبا العباس ورحمهما الله ذهبوا الى أن غير المنصرف مبني في حال فتحه اذا دخله الجار والمحققون على خلاف ذلك وهو رأى سيبويه فعلى هذا القول اذا قلت نظرت الى الرجل الاسمر وأسمركم فالاسم باق على منع صرفه وان انجر لان الشبه قائم وعلم الصرف الذي هو التنوين معدوم ، وعلى القول الاول يكون الاسم منصرفاً لانه لما دخله الالف واللام والاضافة وهما خاصة الاسم بعد عن الافعال وغلبت الاسمية فانصرف ، وقوله واسم المتمكن بجمعهما يريد أن ما لا ينصرف متمكن لان المتمكن هو استحقاق الاسم الاعراب بحكم الاسمية وما لا ينصرف معرب فهو متمكن لذلك وان كان غيره أمكن منه فاعرفه .

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والاسم بمنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من اسباب تسعة أو تكرور واحد وهي العلمية والتأنيث اللازم لفظاً أو معنى في نحو سعاد وظلحة ووزن الفعل الذي يغلبه في نحو أفل فانه فيه أكثر منه في الاسم أو يخصه في نحو ضرب ان سمي به والوصفية في نحو أهر والعدل عن صيغة الى أخرى في نحو عمر وثلاث وأن يكون جمعاً ليس على زنته واحد كساجد ومصاييح الا ما احتل آخره نحو جوار فانه في الرفع والجر كقاض وفي النصب كضوارب وحضاجر وسراويل في التقدير جمع حضجر وسروالة والتوكيد في نحو معديكرب وبمايك والعجمة في الاعلام خاصة والالف والتنوين

المضارعتان لاني التأنيث في نحو سكران وعثمان الا اذا اضطر الشاعر فصرف ﴿
قال الشارح : الاسباب المانعة من الصرف تسعة وهي العلمية والتأنيث ووزن الفعل والوصف والعدل
والجمع والتركيب والعجمة والالف والنون الزوائد فهذه التسعة متى اجتمع منها اثنتان في اسم أو واحد
يقوم مقام سببين امتنع من الصرف فلم يدخله جر ولا تنوين ويكون في موضع الجر مفتوحاً وذلك قولك
هذا أحمد وعمر ورأيت أحمد وعمر ومررت بأحمد وعمر ، وانما كان كذلك لشبهه بالفعل لاجتماع السببين
فيه وذلك أن كل واحد فرع على غيره فاذا اجتمع في الاسم سببان فقد اجتمع فيه فرعان فصار فرعاً من
جهتين احدهما أنه لا يقوم بنفسه ويفتقر الى اسم يكون معه والاسم لا يفنقر الى فعل فكان فرعاً عليه
والآخر أنه مشتق من المصدر الذي هو ضرب من الاسماء فلما أشبهه في الفرعية امتنع منه الجر والتنوين
كما امتنع من الفعل ، والتعريف فرع على التنكير لان أصل الاسماء أن تكون نكرات ولذلك كانت
المعرفة ذات علامة وافتقر الى وضع لنقله عن الاصل كنقل جعفر عن اسم النهر الذي هو نكرة شائع الى
واحد بعينه فالتعريف المانع من الصرف هو الذي ينقل الاسم من جهة أنه متضمن فيه من غير علامة
تدخل عليه وهو تعريف العلمية ، والتأنيث فرع على التذكير لوجهين أحدهما أن الاسماء قبل الاطلاع
على تأنيثها وتذكيرها يعبر عنها بلفظ مذكر نحو شيء وحيوان وانسان فاذا علم تأنيثها ركب عليها العلامة
وليس كذلك المؤنث ، الثاني أن المؤنث له علامة على ما سبق فكان فرعاً ، وقوله « التأنيث اللازم » وصف
احترز به عن تأنيث الفرق وهو الفارق بين المذكر والمؤنث في مثل قائمة وقاعدة ونحوهما من الصفات
وامري وامرأة ونحوهما من الاجناس ومن ذلك ما كان من التأنيث فارقاً بين الواحد والجمع مثل قبح
وقحة وشعير وشعيرة فهذا التأنيث لا اعتداد به وانما المانع من الصرف التأنيث اللازم فان سمي بشيء مما
ذكر وفيه تاء التأنيث العارضة لزمه التأنيث بالتسمية فلم يجوز سقوطها واعتدبها سبباً مانعاً من الصرف
اذا انضم اليه غيره نحو طلحة وحزرة فانهما لا ينصرفان لاجتماع التأنيث والتعريف فاذا نكر انصرف
لانه لم يبق فيه الا التأنيث وحده ، فأما « ألف التأنيث المقصورة والممدودة » نحو حبلى وبشرى
وسكرى وحراء وصفراء فان كل واحدة منهما مانعة من الصرف بانفرادها من غير احتياج الى سبب آخر
فلا ينون شيء من ذلك في النكرة فاذا لم ينصرف في النكرة فأحرى أن لا ينصرف في المعرفة لان المانع
باق بعد التعريف والتعريف مما يزيده نقلاً ، وانما كان هذا التأنيث وحده كافياً في منع الصرف لان الالف
للتأنيث وهي تزيد على تاء التأنيث قوة لانها يبنى معها الاسم وتصير ك بعض حروفه ويتغير الاسم معها
عن بنية التذكير نحو سكران وسكرى وأحمر وحمرأ فبنية كل واحد من المؤنث غير بنية المذكر وليست
التاء كذلك انما تدخل الاسم المذكر من غير تغيير بنيته دلالة على التأنيث نحو قائم وقائمة ويؤيد عندك
ذلك وضوحاً أن ألف التأنيث اذا كانت رابعة تثبت في التكسير نحو حبلى وحبالى وسكرى وسكارى كما
ثبتت الراء في حوافر والميم في دراهم وليست التاء كذلك بل تحذف في التكسير نحو طلحة وطلاح
وجفنة وجفان فلما كانت الالف مختلطة بالاسم الاختلاط الذي ذكرناه كانت لها مزية على التاء
فصار مشاركتها لها في التأنيث علة ومزيتها عليها علة أخرى كأنه تأنيثان فلذلك قال صاحب الكتاب

« متى اجتمع سببان أو تكرر واحد » ويعبر عنها بأنها علة تقوم مقام علتين والفقهاء فيها ما ذكرناه ، فأما « الالف الزائدة للالحاق » نحو أرطى وحبطنى وما أشبه ذلك من الاسماء المذكورة التى فى آخرها ألف زائدة فهى تنصرف فى النكرة نحو هذا أرطى ورأيت أرطى ومررت بأرطى فتتوينه دليل على تذكره وصرفه فان سميت به رجلا لم ينصرف للتعريف وشبه ألفه بألف التأنيث من حيث أنها زائدة وأنها لا تدخل عليها تاء التأنيث لان العملية تحظر الزيادة كما تحظر النقص فتقول هذا أرطى مقبلا من غير تنوين ، وقوله « لفظا أو معنى » يريد باللفظ أن يكون فيه علامة تأنيث فى اللفظ وان لم يكن مسما مؤنثا كطالحة وحجرة فانهما لا ينصرفان للتعريف ولفظ التأنيث وان كان مسمى كل واحد منهما مذكرا ، ويريد بالمعنى أن يكون مسما مؤنثا وان لم يكن فيه علامة تأنيث ظاهرة وانما يقدر فيه علامة التأنيث تقديرآ نحو هند وجل وسعاد وزينب والذي يدل ان علم التأنيث مقدر أنه يظهر فى التصغير فتقول هندية وجميلة فتظهر التاء فأما زينب وسعاد فان تاء التأنيث لا تظهر فى تصغيرهما لان الحرف الزائدة على الثلاثة ينزل منزلة علم التأنيث ولو سميت رجلا بزینب وسعاد لم تصغرهما أيضاً لغلبة التأنيث على الاسم فكذلك لو سميته بعناق لكان حكمه حكم سعاد فى غلبة التأنيث فلا ينصرف ، وأما « وزن الفعل » فهو من الاسباب المانعة للصرف وهو فرع لان البناء للفعل اذ كان يخصه أو يقلب عليه فكان أولى به وجلة الامر أن وزن الفعل على ثلاثة أضرب وزن يخص الفعل لا يوجد فى الاسماء وضرب يكون فى الافعال والاسماء الا انه فى الافعال أغلب وضرب يكون فيهما من غير غلبة لاحدهما على الآخر فالاول نحو ضرب وضروب فهذان بناءان يخصان الافعال لانه بناء مالم يسم فاعله فلا يكون مثله فى الاسماء وانما جاء دثل وهو اسم قبيلة أبي أسود وقد تقدم الكلام عليها فى الاعلام فاذا سميت بضرب أو ضروب لم ينصرف ذلك الاسم فى المعرفة للتعريف ووزن الفعل فلو خفف هذا الاسم أعنى ضرب ونحوه بأن أسكنت عينه قللت ضرب على حد قولهم فى كتف كتف يسكون التاء فسيبويه رحمه الله يصرفه لزوال لفظ بناء الفعل ولابى العباس فيه تفصيل ما أحسنه وهو ان كان التخفيف قبل النقل والتسمية انصرف للزوم الاسكان له ومضيره الى زنة الاسم نحو قفل وبرد وان كان الاسكان بعد النقل والتسمية لم ينصرف اذ الاسكان عارض بدليل جواز استعمال الاصل فالحركة وان كانت مخنوفة من اللفظ فهى فى حكم المنطوق بها ولو سميت بمنزل رد وشد وقيل ويبيع لان هذا اعلال لازم لرفض أصله وهو عدم استعماله فصار كأنه لأصل له غير البناء الذى هو عليه والتحق رد وشد بحب ودر وقيل ويبيع بفيل وديك ، ومن ذلك فعل مثل ضرب وكسر بتضعيف العين اذا سميت بشيء من ذلك لم ينصرف فى المعرفة للتعريف ووزن الفعل وينصرف فى النكرة لزوال أحد السببين وهو التعريف لان هذا أيضاً بناء خاص للفعل لاحظ فيه للاسماء وانما وردت ألفاظ فى الاعلام قالوا خضم وهو اسم رجل وهو خضم بن عمرو بن كلاب بن نعيم قال الشاعر

أَوَلَا إِلَاهُ مَا سَكَنَّا خَضْمًا وَلَا ضَلَمْنَا بِالشَّاعِي قِيَمًا

يريد بلاد خضم أى بلاد بنى نعيم ، قالوا عثر وبدر فعثر اسم مكان وبدر ماء معروف قال الشاعر

وهو زهير لَيْثٌ بَعَثَ يَصْطَادُ الرَّجَالَ إِذَا مَا كَذَبَ اللَّيْثُ عَنْ أَقْرَانِهِ صَدَقَا
وقال الآخر وهو كثير

سَمَّا اللَّهُ أُمُوَاهَا عَرَفْتُ مَكَانَهَا جُرَابًا وَمَلَكُومًا وَبَذَرًا وَالْفَمَرَا

وهذه أعلام ولا اعتماد بالأعلام في الابنية وقد تقدم شرح ذلك فأما بقم للنبت المصبوغ به وشلم
ليت المقدس فهما عجميان ، وأما الضرب الثاني وهو ما يغلب وجوده في الافعال نحو أفكل وهو اسم
للرعدة وأيدع وهو صبغ وأرمل وأكلب وإصبع ويرمع وهي حجارة دقاق تلعم ويعمل وهو جمع يعملة وهي
الناقة السريعة ويلقى وهو من أسماء القباء فهذه الابنية في الاسماء وان كانت صالحة العدة فهي في
الافعال أعم وأغلب لان في أولها هذه الزوائد وهي تكثر في أوائل الافعال المضارعة فكان البناء للفعل
لذلك فأفكل وأيدع وأرمل بمنزلة أذهب وأشرب من الافعال وأكلب بمنزلة أقتل وأخرج وإصبع بمنزلة
اعلم وإسمع في الامر وفي المضارع فيمن يكسر حرف المضارعة ماعدا الياء ويرمع ويعمل ويلقى بمنزلة
يذهب ويركب فاذا سمي بشيء من ذلك لم ينصرف في المعرفة للتعريف ووزن الفعل لانه لما غلب في
الفعل كان البناء له والاسماء دخيلة عليه ، وأما الضرب الثالث وهو البناء الذي يشترك فيه الاسماء
والافعال وذلك بأن يسمى بمثل ضرب وعلم وظرف فانه منصرف معرفة كان أو نسكرة لانه يكثر في
الاسماء كثرته في الافعال من غير غلبة فنظير ضرب في الافعال من الاسماء جبل وقلم ونظير علم
كتف ورجل ونظير ظرف عضد ويقظ وليس ذلك في أحدهما أغلب منه في الآخر فلم يكن الفعل
أولى به فلم يكن سبباً ، وقد ذهب عيسى بن عمر الى منع صرف ماسمى بشيء من ذلك واحتج بقول الشاعر

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الشَّنَايَا مَتَى أَضَعَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

قال الرواية جلا من غير تنوين وهو فعل سمي به أبوه وليس في ذلك حجة عند سيدي به لاحتمال أن
يكون سمي بالفعل وفيه ضمير فاعل فيكون جملة والجميل تحكى اذا سمي بها نحو برق نحره وشاب قرناها
أو يكون جملة غير مسمى بها في موضع الصفة المحذوف والتقدير أنا ابن رجل جلا كما قال

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ يَقْمَعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ

والمراد جل من جمال بني أقيش فلا يكون فيه على كلا الوجهين حجة ، وأما الوصف فهو فرع
على الموصوف وهو علة في منع الصرف لان الصفة تحتاج الى الموصوف كاحتياج الفعل الى الفاعل
والموصوف متقدم على الصفة كقولك مررت برجل أسمر وثوب أحمر والصفة مشتقة كما ان الفعل مشتق
فكان فرعاً كما ان الفعل فرع فاذا انضم اليه سبب آخر منعا الصرف نحو أحمر وأصفر وعطشان وسكران
فأحمر وشبهه لا ينصرف للصفة ووزن الفعل وكذلك لو صغرت له لكان غير منصرف أيضاً لان هذا الفعل
قد صغر في التعجب قال الشاعر

يَا مَا أُمِيلُ غَزِيلاً نَا شَدَنَّا مَنْ هُوَ لِيَأْتِيَكُنَّ الضَّالَّ وَالسَّمَرِ

وأما العدل فهو اشتقاق اسم من اسم على طريق التغير له نحو اشتقاق عمر من عامر والمشتق فرع

على المشتق منه ، والفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذي ليس بعدل أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر
أخذ من الاول كضارب من الضرب فهذا ليس بعدل ولا من الأسباب المانعة من الصرف لانه اشتق
من الاصل بمعنى الفاعل وهو غير معنى الاصل الذي هو الضرب والعدل هو أن تريد لفظاً ثم تعدل
عنه الى لفظ آخر فيكون المسموع لفظاً والمراد غيره ولا يكون العدل في المعنى انما يكون في اللفظ فلذلك
كان سبباً لانه فرع على المعدول عنه فعمر علم معدول عن عامر علماً أيضاً وكذلك زفر معدول عن زافر
علماً أيضاً وفي الأعلام زافر واليه تنسب الزافرية وزافر من زفر الحمل يزفره اذا حمله ، وقسم معدول
عن قائم علماً وهو منقول من القائم وهو اسم الفاعل من قسم اذا أعطى كثيراً ، وزحل معدول عن
زاحل سمي بذلك لبعده فهذه الاسماء كلها معدولة ألا ترى ان ذلك ليس في أصول النكرات ، وفعل
يأتى على ضروب منها ما ذكرناه من المعدول ومنها أن يجيء جنساً نحو صرد وفقر وسبد لطائر ويجيء
صفة كحطم قال الشاعر * قد لفها الليل بسواق حطم * وزفر من قوله * يأتى الظلامة منها الذوقل الزفر *
ويجىء جمعاً نحو ثقبه وثقب ورطبة ورطب فلو سمي بشيء من ذلك لانصرف لانه منقول من نكرة
واعتبار العدل من ضروب فعل بامتناع الالف واللام منه وعرفنا أنه معدول أنه ورد في اللغة غير
منصرف وليس فيه من موانع الصرف سوى التعريف وكان عمر علماً معدولاً عن عامر وصفاء وهو مصروف
على أصل ما ينبغي أن يكون عليه الاسماء وعمر لفظة من لفظ عامر وهو غير مصروف فعلم أن سببه
مع التعريف كونه مغبراً عنه ، والمعدول بابه السماع ألا ترى انهم لم يقولوا في مالك ملك ولا في حارث
حرث كما قالوا عمر وزفر ، والمعدول على ضربين معرفة ونكرة فالمعرفة قد تقدم ذكرها وهو نحو عمر
وزفر وهو من قبيل المرتجل لانه يغير في حال العلمية فلو نكر لانصرف نحو قولك مرتت بزحل وزحل
آخر وعمر آخر لبقائه بلا تغيير لانه لما زال التعريف بالتذكير زال العدل أيضاً وكذا ينصرف
أيضاً في التصغير لزوال صفة العدل به لانه انما كان عدل عن معرفة علم فاذا نكر لم يكن ذلك العلم مراداً
فانصرف ، وأما المعدول في حال التذكير فنحو أحاد وثلاث ورباع يوماً كان منها نكرات بدليل قوله
تعالى (أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع) فثنى وثلاث ورباع في موضع الصفة لاجنحة وهي نكرة قال الشاعر
ولسكننا أهلي بوادٍ أنيسه ذئابٌ قُبغى الناس مثنى وموحد

فأجراه وصفاً لذئاب وهو نكرة وصفة النكرة نكرة والمانع له من الصرف على هذا الوصف والعدل
عن العدد المكرر فأما الوصف فظاهر وأما العدل فالمراد بمثنى اثنين اثنين وكذلك ثلاث ورباع فالعدل
هنا يوجب التكرير فاذا قال جاء القوم ثلاث ورباع فعناه أنهم تحزبوا وقت المجيء ثلاثة ثلاثة وأربعة
اربعة وقالوا موحد كثنى ومثلث فأما مثلث ومربع الى المقدر فقياس ولم يسمع وظهر ثلاث ورباع في الصفة
والوزن أحاد وثناء وقد سمعنا قال الشاعر

مَنْتَ لَكَ أَنْ تَلَا قَيْنِي الْمَنَابِيَا أَحَادَ أَحَادٍ فِي شَهٍّ حَلَالٍ

وأما ما وراء ذلك الى عشار فغير مسموع والقياس لا يدفعه على انه قد جاء في شعر الكمي
* خصالا عشارا * فان سمي رجل بمثنى وثلاث ورباع وظاهرها انصرف في المعرفة فتقول فيه هذا

مثنى وثلاث بالتنوين لان الصفة بالتسمية قد زالت وزال المعدل أيضاً لزوال معني العدد بالتسمية وحدث فيه سبب آخر غيرهما وهو التعريف فانصرف لبقائه على سبب واحد فان ذكرته بعد التسمية لم ينصرف على قياس قول سيديويه لانه أشبه حاله قبل النقل وينصرف على قياس قول أبي الحسن لخلوه من سبب البتة ، وحكي ان ابن كيسان (١) قال قال أهل الكوفة مثنى وموحد بمنزلة عمر وان هذا الاسم معرفة فاذا سميت به رجلاً لم ينصرف كما لم ينصرف عمر اسم رجل ، ولسائر المعدولة فصول يأتي الكلام عليها هناك مفصلاً ان شاء الله تعالى ، وأما « الجمع المانع من الصرف » فهو كل جمع يكون ثلثه ألفاً وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كدواب وتخاذ ومساجد ومنابر ودنانير ومفاتيح فكل ما كان من هذا النوع فانه لا ينصرف نكرة ولا معرفة قل الله تعالى (فاذكروا اسم الله عليها صواف) وقال الله تعالى (لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد) وقال تعالى (يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل وجفان كالجواب) فهذا الجمع وما كان مثله مما فيه شبه بالتصغير ووجه الشبه بينهما أن ثلثه حرف لين وبعد الثالث مكسور كما أنه في التصغير كذلك فدرهم في الجمع كدريهم ودنانير كدنينير ليس بينهما فرق الا ضم أول الاسم المصغر وفتح أول هذا الجمع وهو غير مصروف والذي منعه من الصرف كونه جمعاً لا نظير له في الآحاد فصار بعدم النظر كأنه جمع مرتين وذلك أن كل جمع له نظير من الواحد وحكمه في التكسير (٢) والصرف كحكم نظيره فكلاهما منصرف في النكرة والمعرفة لان نظيره في الواحد كتاب وإتان (٣) كذلك فلو كان كلاب مما يجمع لكان قياس جمعه كلب على حد كتاب وكتب وكذلك باقي الجموع وهذا الجمع أعنى مساجد ودرهم لما كان الجمع الذي ينتهي اليه الجموع ولا نظير له في الآحاد مكسر على حده صار كأنه جمع مرتين نحو كلب وأكلب وأكلب ورهط وأرهط وأرهط وكررت الالة وقامت مقام علتين كما قلنا في ألف التأنيث وليس في الاسباب ما يمنع الصرف وحده ويقوم مقام علتين سوى ألف التأنيث وهذا الضرب من الجموع فاذا كان هذا الجمع صحيحاً غير معتل فانه غير منصرف نحو هذه مساجد ودرهم ويكون في موضع الجر مفتوحاً فان كان معتلاً بالياء نحو جوار وغواش فانه ينون في الرفع والجر ويفتح في النصب من غير تنوين نحو هذه جوار وغواش ومررت بجوار وغواش ورأيت جوارى وغواشي كما تقول رأيت ضوارب وفيه مذهبان . أحدهما قول الخليل وسيديويه أنه لما كان جمعا والجمع أثقل من الواحد وهو الجمع الذي ينتهي اليه الكثرة على ما تقدم نحو أكالب وأرايط وأشاف وكان آخره ياء مكسوراً ما قبلها وكانت الضمة والكسرة مقدرتين فيهما وهما مستنقلتان وذلك مما يزيد نغماً فحذفوا الياء حذفاً تخفيفاً فلما حذفوا الياء نقص الاسم عن مثال مفاعل فدخله التنوين على حد دخوله في قصاع وجفان لانه صار على وزنه والذي يدل على ذلك أنك اذا صرت الى النصب لم تحذف الياء لخفة الفتحة ولانهم لما حذفوا الياء في الرفع والجر ودخله التنوين وافق المفرد المنقوص فصار قولك هذه جوار وغواش ومررت بجوار وغواش كقولك هذا قاض ومررت بقاض أرادوا أن يوافقه في النصب لثلاثاً يختلف حالهما ، وذهب أبو اسحق الزجاج الى ان التنوين في جوار وغواش ونحوه بدل من الحركة

المقاة عن الياء في الرفع والجر لنقلها ولما دخل التنوين عوضاً على ما ذكرنا حذف الياء لالتقاء الساكنين
سكونها وسكون التنوين بعدها على ما قلنا في قاض وغاز ولا يلزم ذلك في النصب لثبوت الفتحة وهذا
الوجه فيه ضعف لانه يلزم أن يعوض في نحو يغزو ويرى ، « فان قيل » ان الافعال لا يدخلها تنوين
فلذلك لم يعوضوا في يغزو ويرى فالجواب ان الافعال انما يمتنع منها تنوين التمكين وهو الدال على الخفة
فأما غير ذلك من التنوين فانه يدخلها ألا ترى الى قوله * وقولي ان أصبت لقد أصابن * وقوله
* ألا أيها الليل الطويل ألا انجان * وقول المعاج * من طلل كالأحمى أنهمجن * (١) وتنوين جوار
وغواش ليس بتنوين تمكين انما هو عوض فلا يمتنع من الافعال كما لا يمتنع تنوين التثنية ، وكان يونس
وعيسى وأبو زيد والكسائي فيما حكاه أبو عثمان ينظرون الى جوار ونحوه من المنقوص فكما كان له نظير
من الصحيح مصروف صرفوه وما لم يكن نظيره مصروفاً لم يصرفوه وفتحوه في موضع الجر كما يفعلون
في غير معتل (٢) ويسكنونه في موضع الرفع خاصة قال الفرزدق

وَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

فتفتح في موضع الجر وهو قول أهل بغداد والصرف قول الخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء وابن أبي
اسحق وسائر البصريين ، فأما قول صاحب الكتاب « وحضاجر وسراويل في التقدير جمع حضجر
وسروالة » فاشكال أورده على نفسه لانه قد تقدم من قاعدة هذا الباب أن يكون جمعاً لا نظيره في
الآحاد وحضاجر على زنة دراهم وسواهم الضبع مفرد (٣) قال الشاعر
هَلَّا خَضِبْتَ لِزَحْلٍ جَا رِكَ إِذْ تُجَرِّدُهُ حَضَاجِرُ

وسراويل اسم مفرد لهذا اللباس فكان في ذلك هدم هذه القاعدة بآراء نظير لهذا الجمع من الآحاد
ثم انفصل عنه بأن قال أما حضاجر فجمع عند سيبويه سميت به الضبع وهو معرفة والمعارف من أسماء
المدن والناس قد سمي بالجمع نحو قولهم للقبيلة كلاب وقالوا المدائن لموضع معروف وهو كثير فواحد
حضاجر حضجر وقد تقدم الكلام عليه ، وأما سراويل فهو عند سيبويه والنحويين أحصى وقع في كلام
العرب فوافق بناؤه ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة وهو قناديل ودنانير قال الشاعر وهو ابن مقبل
يُمَشَّى بِهَا ذَبُّ الرِّيَادِ كَأَنَّهُ فَنَّى فَارِسِيٌّ فِي مَرَاوِيلَ رَامِحُ

ويروى أنى دونها ذب الرياد هكذا أنشده صاحب الصحاح ، قوله ذب الرياد الثور الوحشي والمراد
قي فارسي رامح في سراويل ومن الناس من يجعله جمعاً لسروالة وهي قطعة خرقه منه كدخايرص وأنشدوا
عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ رِوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفٍ

فيكون كمشكالة وعنا كيل وهو رأى أبي العباس ويضعف من جهة المعنى لانه لا يريد أن يكون عليه
من اللوم قطعة وانما هو هجو والسراويل تمام اللباس فأراد أنه تام التردى باللوم ، قال أبو الحسن من

(١) الاتحامي ضرب من البرود ويقال انهج اثوب اذا اخذ في البلى اه من اللسان فيصير المعنى من طلل
بال كالبرود التي اخذت في البلى (٢) في نسخة المعتل (٣) وفي نسخة وهو اسم للضبع مفرد

العرب من يجعله واحداً فيصرفه والسماع حجة عليه قال أبو علي الوجه عندى أن لا ينصرف في النكرة لأنه مؤنث على بناء لا يكون في الآحاد فن جعله جمعاً فأمره واضح ومن جعله مفرداً فهو أعجى ولا اعتداد بالابنية الاعجمية ، « وأما التركيب » فهو من الاسباب المانعة من الصرف من حيث كان المركب فرعاً على الواحد وثانياً له لأن البسيط قبل المركب وهو على وجهين أحدهما أن يكون من اسمين ويكون لكل واحد من الاسمين معنى فيكون حكمهما حكم المعطوف أحدهما على الآخر فهذا يستحق البناء لتضمنه معنى حرف المعطف وذلك نحو خمسة عشر وبابه ألا ترى أن مدلول كل واحد من الخمسة والعشرة مراد كما لو عطفت أحدهما على الآخر فقلت خمسة وعشرة فلما حذفت حرف المعطف وتضمن الاسمان معناه بنياً كما بنى كيف وأين لما تضمننا معنى همزة الاستفهام وكما بنى من حين تضمن معنى حرف الجزاء وهى ان ؛ وأما القسم الثانى وهو الداخلى فى باب مالا ينصرف فهو أن يكون الاسمان كشئ واحد ولا يدل كل واحد منهما على معنى ويكون موقع الثانى من الاول موقع هاء التأنيث فما كان من هذا النوع فانه يجرى مجرى ما فيه تاء التأنيث من أنه لا ينصرف فى المعرفة نحو حضرموت تقول هذا حضرموت ورأيت حضرموت ومررت بحضرموت فلا ينصرف لانه معرفة مركب والاسم الثانى من الصدر بمنزلة تاء التأنيث مما دخلت عليه ألا ترى أنك تفتح آخر الاول منهما كما تفتح ما قبل تاء التأنيث فان نكرته صرفته تقول هذا حضرموت وحضرموت آخر منعت الاول الصرف لانه معرفة وصرفت الثانى لانه لما زال التعريف بقيت علة واحدة وهو التركيب فانصرف وفتح الاسم الاول للتركيب وينزل الثانى من الاول منزلة تاء التأنيث ويتمتع الثانى من الصرف للتركيب والتعريف وكل ما كان من ذلك كان على ما ذكرنا من منع الصرف ، ويجوز فيه اضافة الاول الى الثانى فاذا أضفت أعربت الاول بما يستحقه من الاعراب وانظرت فى الثانى فان كان مما ينصرف صرفته وان كان مما لا ينصرف لم تصرفه فتقول فيما يضاف الى المنصرف هذا حضرموت وبعلى بك وان أضفت الى مالا ينصرف قلت هذا رام هرمز ومار سرجس (١) ورأيت رام هرمز ومار سرجس ومررت برام هرمز ومار سرجس قال جرير

لَقَيْتُمُ بِالْجَزِيرَةِ خَيْلَ قَيْسٍ قُلْتُمْ مَارَ سَرْجَسَ لَا قِتَالاً

أنشد على قول من أضاف فن لم يضاف يقول مَارَ سَرْجَسَ بالضم لانه يجعله كالاسم الواحد حكماً يقول يامار سرجس ، وأما معديكرب ففيه الوجهان التركيب والاضافة فان ركبتهما جعلتهما اسماً واحداً وأعربتتهما اعراب مالا ينصرف فتقول هذا معديكرب ورأيت معديكرب ومررت بمعديكرب كما تقول هذا طلحة ورأيت طلحة ومررت بطلحة واذا أضفت كان لك فى الثانى منع الصرف وصرفه فاذا صرفته اعتقدت فيه التذكير واذا منعت الصرف اعتقدت فيه التأنيث فتقول فى المنصرف هذا معديكرب ورأيت معديكرب ومررت بمعديكرب كما تقول هذا غلام زيد ورأيت غلام زيد ومررت بغلام زيد

(١) مَارَ سَرْجَسَ اسم موضع اه من اللسان

وتقول في غير المنصرف هذا معدي كرب ورأيت معدي كرب ومررت بمعدي كرب كما تقول هذا غلام زينب ورأيت غلام زينب ومررت بغلام زينب ، واعلم ان في معديكرب شدوذين أحدهما من جهة البنية لانهم قالوا معدي بالكسر على زنة مفعل والقياس مفعل بالفتح (١) نحو المرمى والمغزى وما اعتلت فأنه يجيء المسكن منه على مفعل بالكسر نحو المورد والموضع فهذا وجه من الشذوذ والوجه الثاني سكن الباء من معديكرب وهو في موضع حركة ألا ترى انك اذا ركبت فقلت هذا معديكرب كانت الباء باذاء الراء من حضر موت واللام من بعلبك وكلاهما مفتوح واذا أضفت كان ينبغي أن تسكن في موضع الرفع والجر وتفتح في موضع النصب كما في سائر المنقوصة من نحو هذا قاضى زيد ومررت بقاضى زيد ورأيت قاضى زيد ولم يجز الامر في معديكرب كذلك بل سكنت في حال النصب كما سكنت في حال الرفع والجر وذلك لانهم شبهوها في حال التركيب وحصولها حشوا بما هو من نفس الكلمة نحو الباء في درديس والياء في عيصموز ، قال الخليل شبهوها بالالف في مثني ومعنى وأما في حال الاضافة فسكنوها أيضاً تشبيهاً لها بالمركية للزوم هذا الاسم الاضافة ولانهم لما سكنوها في المركب وهو موضع لا يكون فيه الا مفتوحة سكنوها ههنا لانه موضع قد تسكن فيه ألا ترى انها قد تسكن في الرفع والجر فحمل النصب في مثل هذا على الرفع والجر لجواز اسكانه في ضرورة الشعر حملا على المرفوع والجرور تشبيها لها بالالف فاعرفه ، وأما « المعجمة » فانها من الاسباب المانعة من الصرف لان المعجمة دخيلة على كلام العرب لانهما تكون أولاً في كلام المعجم ثم تعرب فهى ثانية له وفرع عليه ، واعلم ان قولهم المعجمة ليس المراد منه لغة فارس لا غير بل كل ما كان خارجاً عن كلام العرب من روم ويونان وغيرهم وتنقسم المعجمة الى قسمين أحدهما ما عرب من أسماء الاجناس فنقل الى العربي جنساً شائعاً واستعمل استعمال الاجناس فجري مجرى العربي فلا يكون من اسباب منع الصرف واعتباره بدخول الالف واللام عليه وذلك كالابريسم والديباج والفرند واللجام والاستبرق فهذا النوع من الاعجمى جار مجرى العربي يمنع من الصرف ما يمنعه ويوجب له ما يوجب ، والثاني من المعرب ما نقل علماً نحو اسحق ويعقوب وفرعون وهامان وختلخ وتكين فهذه في لغتها الاعجمية أعلام والاعلام معارف والمعرفة أحد الاسباب المانعة من الصرف وقد عربت بالنقل فزادها ذلك ثقلاً ، والاسماء الاعجمية تعرف بعلامات . منها خروجها عن أبنية العرب نحو اسماعيل وجبريل . ومنها مقارنة ألفاظ المعجم الا انها غيرت الى المعربة نحو أبراهام اذ قالوا ابراهيم على الاخلاص ومنها ترك الصرف نحو ابليس ولو كان عربياً لانصرف ومن زعم انه من أبلس اذا بئس فقد غلط لان الاشتقاق لا يكون في الاسماء الاعجمية « وأما الالف والنون المضارعان لاني التأنيث » فهى من الاسباب المانعة من الصرف من حيث كانتا زائدتين والزائد فرع على المزيد عليه وهما مع ذلك مضارعان لاني التأنيث نحو حمراء وصحراء والالف في حمراء وصحراء يمنع الصرف فكذلك ما أشبهه وذلك نحو عطشان وسكران وغرثان وغضببان واعتباره أن يكون فعالان ومؤنثه فعلي نحو قولك في المذكور عطشان وفي المؤنث عطشى وسكران وفي المؤنث سكرى وغرثان وفي المؤنث غرثى

(١) في نسخة زيادة بعد قوله بالفتح لان القياس فيما لاه حرف علة ان يجي مفعل منه بالفتح نحو المرمى والمغزى

لا نقول سكرانة ولا عطشانة ولا غرثانة في اللغة الفصحى وإنما قلنا فعلان ومؤنثه فعلى احترازاً من فعلان آخر لافعل له في الصفات قالوا رجل سيفان للطويل المشوق وقالوا امرأة سيفانة ولم يقولوا سيفى وقالوا رجل ندمان وامرأة ندمانة ولم يقولوا ندمى فهذا ونحوه مصروف لاحالة ، ووجه المضارعة بين الالف والنون في سكران وبابه وبين ألقى التأنيث في حمراء وقصباء أنهما زیدتا زیداً معاً كما أنهما في حمراء كذلك وأن الاول من الزائدين في كل واحد منهما ألف وأن صيغة المذكر فيهما مخالفة لصيغة المؤنث وأن الآخر من كل واحد منهما يتمتع من إلحاق تاء التأنيث فكما لا تقول في حمراء وصفراء حمراء وصفراء كذلك لا تقول في عطشان عطشانة ولا في غضبان غضبانية بل تقول في المؤنث غضبي وعطشى وقولنا في اللغة الفصحى احتراز عما روى عن بعض بني أسد غضبانية وعطشانة فألحق النون تاء التأنيث وفرق بين المذكر والمؤنث بالعلامة لا بالصيغة وقياس هذه اللغة الصرف في النكرة كندمان فتقول هذا عطشان ورأيت عطشانا ومررت بعطشان ، وأما الاعلام نحو مروان وعدنان وغيلان فهي أسماء لا تنصرف للتعريف وزيادة الالف والنون واعلم ان هذه الالف والنون في هذه الاعلام وما كان نحوها محمولات على باب عطشان وسكران لقرب ما بينهما ألا ترى أنهما زائدتان كزيادتهما وأنه لا يدخل عليها تاء التأنيث لا تقول مروانة ولا عدنانة لان العلمية تحظر الزيادة كما تحظر النقص وليس المانع من الصرف كونه على زنة فعلان ألا ترى أن عثمان وذييان وسفيان حكمها حكم عدنان وغيلان ، فان قيل فانت تقول سلمان وسلمى فهلا كان كعطشان وعطشى قيل ليس سلمان وسلمى من قبيل عطشان وعطشى إنما ذلك من قبيل تلاقى اللغة وأمر حصل بحكم الاتفاق لانه كان مقصوداً ، وقد كثرت زيادة الالف والنون آخرأ على هذا الحد فان جهل أمرها في موضع قضى بزيادة النون فيه الى أن تقوم الدلالة بخلافه فان سميت رجلاً بمرحان أو امرأة منعتة الصرف لانه صار حكمه حكم عدنان وذييان فان نكرته انصرف لاحالة فان سميت برمان فسيبويه والخليل لا بصرفانه ويحكمان على الالف والنون بالزيادة حملاً على الاكثر وأبو الحسن يصرفه ويحملها على أنها أصل وحبته أنه قد كثرت في النبات فعال نحو سباق وحماض وعناب وجمار ، وقوله « الا اذا اضطر الشاعر فصرف » يعني ان الاسم اذا اجتمع فيه سببان من الاسباب التسعة امتنع من الصرف ولم يجوز صرفه الا في ضرورة الشعر فان ضرورة الشعر تبيح كثيراً مما يحظره النثر واستعمال ما لا يسوغ استعماله في حال الاختيار والسعة لجميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لاتمام القافية واقامة وزنها بزيادة التنوين وهو من أحسن الضرورات لانه رد الى الاصل ولا خلاف في ذلك الا ما كان في آخره ألف التأنيث المقصورة فانه لا يجوز صرفه للضرورة لانه لا ينتفع بصرفه لانه لا يسد ثمة في البيت من العشر وذلك انك اذا نونت مثل حبلى وسكرى فقلت حبلى وسكرى فتحذف الف التأنيث لسكونها وسكون التنوين بعدها فلم يحصل بذلك انتفاع لانك زدت التنوين وحذفت الالف فما ربحت الا كسر قياس ولم تحظ بفائدة واعلم انك اذا نونت اسماً غير منصرف ضرورة جبرته أيضاً لانك تردده الى أصله فتحرکه بالحركت الثلاث التي تنبغى له نحو قوله

إِذَا مَاغَزَوْا بِالْجَيْشِ حَلَقَ قَوْقَهُمْ (١) عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ

تُخَفِّضُ عَصَائِبُ مَا رَدَّهَا إِلَى أَصْلِهَا

قال صاحب الكتاب : وأما السبب الواحد فغير مانع أبداً وما تعلق به الكوفيون في إجازة منعه في

الشعر ليس بثبت ✽

قال الشارح السبب الواحد لا يمنع الصرف في حال الاختيار والسعة وقد أجاز الكوفيون والأخفش

وجاعة من المتأخرين البصريين كأبي علي وابن البرهان (٢) وغيرها ترك صرف ما ينصرف وأباه سيبويه

وأكثر البصريين وقد أنكر المنع أبو العباس المبرد وقال ليس لمنع الصرف أصل يرد إليه وقد أنشد

من أجاز ذلك أحياناً صاحبة العدة قال عباس بن مرداس

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَائِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ

فلم يصرف مرداسا وهو أبوه ، ومن ذلك قول الأصمعي العدواني

وَيَمْنٌ وَلِيدُوا هَامِرٌ ذُو الطُّولِ وَذُو الْقَرَضِ

ولم يصرف عامراً وأنشدوا

وَمُضْعَبٌ حِينَ جَدِّ الْأُمِّسْرُ أَكْبَرُهَا وَأَطْيَبُهَا

إلى أبيات أخر غير هذه جاءت في أشعار العرب أضعاف ما ذكرناه ، وقد تأولها أبو العباس وروى

شيئاً منها علي غير ما رويها فأما بيت عباس فإن الرواية الصحيحة يفوقان شيخي في مجمع وشيخه هو مرداس

وإن صححت روايتهم فإنه جعله قبيلة لتقدمه وكثرة أشياعه ، وأما امر ذو الطول فأبو القبيلة ويجوز أن

يكون جعله القبيلة نفسها فلم يصرفه ثم رد الكلام في الصفة إلى اللفظ ومنه قوله تعالى (أَلَا إِنَّ نَمُودًا

كَفَرُوا بِهِمْ أَلَا بَعْدَ لَنُودٍ) صرف الاول جعله أبا القبيلة ومنعه الصرف ثانياً لأنه جعله نفس القبيلة ،

وأما قوله مصعب حين جد الامر فإن الرواية الصحيحة وأنتم حين جد الأمر وإن صححت تلك الرواية

حمله (٣) على إرادة القبيلة ، وكان أبو بكر بن السراج يقول لو صححت الرواية في ترك صرف ما لا ينصرف

ما كان بأبعد من قوله

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رَخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ

إنما هو فيينا هو لحذف الواو من هو وهي متحركة من نفس الكلمة وإذا جاز حذف ما هو من نفس

الحرف كان حذف التنوين الذي هو زيادة للضرورة أولى ، والذي ذكره ابن السراج لا أراه لأن التنوين

حرف دخل لمعنى فإذا حذف أدخل بذلك المعنى وليس كذلك ما هو من نفس الكلمة ألا ترى أنه لما

اجتمع التنوين مع ياء المنقوص في مثل قاض ومع المقصور في مثل عصا واقتضت الحال حذف أحدهما

حذف لام الكلمة وبقي التنوين لأن حذف التنوين ربما أوقع لبساً وليس كذلك حذف الواو من قوله

فبيناه يشري رحله ، وأعلم أن النصوص الواردة في هذا الباب ليس ردها بالسهل والمذهب فيه منع صرف

(١) في نسخة فوقه (٢) في نسخة ابن برهان (٣) في نسخة حلت

المنصرف من الاسماء اذا كان فيه علة واحدة من الملل التسع للضرورة (١) حتى لو اجتمع معها علة أخرى امتنع من الصرف في حال الاختيار والسعة فلا ضرورة اعتبر مطلق النقل وفي حال الاختيار اعتبر نقل مخصوص فاذا اعتبرت النصوص الواردة في هذا الباب كان أكثرها أعلاماً معارف فامتنع الصرف للضرورة بسبب واحد من سببين فلو جاء مثل رجل وفرس وأريد منعه الصرف للضرورة لم يجوز عندي فأما صاحب الكتاب فانه اختار منع جواز صرف ما ينصرف في الضرورة وهو مذهب سيدييه والاكثر من البصريين وقد ذكرت حجتهم في ذلك *

قال صاحب الكتاب ﴿ وما أحد سببيه أو أسبابه العلمية فحكمه الصرف عند التنكير كقولك رب سعاد وقطام لبقائه بلا سبب أو على سبب واحد ﴾

قال الشارح قد ذكرنا ان العلمية أحد الاسباب المانعة من الصرف من حيث كان التعريف فرعاً والتنكير أصلاً على ماضى والعلمية تجماع ستة أسباب من موانع الصرف . أحدها العجمة في مثل ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب فهذه الاسماء لا تنصرف للتعريف والعجمة قال الله تعالى (واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل) وقال عز من قائل (وهبنا له اسحق ويعقوب) . الثاني وزن الفعل نحو يزيد وتغلب ويشكر ويعمر وخضم وضرب اذا سمي به فهذا وما كان مثله لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل . الثالث العدل في مثل عمر وزفر وحذام وقطام عدل من عامر وزافر وحاذمة وقاطمة أعلاماً . الرابع زيادة الالف والنون في نحو عثمان وذبيان وسلمان وعدنان فهذا لا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والنون . الخامس التركيب نحو بعلبك ومعديكرب ورام هرمز وما كان مثلها مما جعل الاسمان فيه اسماً واحداً فهذه الاسماء لا تنصرف للتعريف والتركيب . السادس التأنيث في مثل طلحة وحجرة وسعاد وقطام فهذه لا تنصرف للتعريف والتأنيث فالتأنيث في نحو طلحة وحجرة بالتاء وفي سعاد بتقدير التاء الا انه لا يظهر لكون الحرف الزائد على الثلاثة ينزل منزلة علامة التأنيث ولذلك يتعاقبان الا فيما لا يعتمد به وذلك في تصغير وراء وقدام فقد قيل وريثة وقدييمة وهو قليل ، وأما سقر وما كان مثله فان حركة عينه قامت مقام الحرف الرابع على ما سنذكر ، فهذه الستة احدى علميتها التعريف فاذا نكرت زالت احدى العلمتين وهو التعريف فبقيت علة واحدة فينصرف فتقول هذا ابراهيم وابراهيم آخر وأحمد وأحمد آخر وعمر وعمر آخر وعثمان وعثمان آخر وهذا بعلبك وبعلبك آخر وهذا حجرة وحجرة آخر ، وقوله نحو رب سعاد وقطام لبقائه بلا سبب أو على سبب واحد فالمراد ان سعاد وما كان مثله مثل طلحة فيه التعريف والتأنيث فاذا نكر انصرف لزوال التعريف وقطام فيه ثلاث علل التعريف والتأنيث والعدل فاذا نكر زال التعريف وزال أيضاً العدل لزوال التعريف لانه انما كان معدولاً في حال التعريف فبقى في كل واحد منهما سبب واحد وهو التأنيث وهذا الضرب من التأنيث لا أثر له الا مع التعريف فاذا زال التعريف بطل حكمه وصار الاسم في حكم ما لا سبب فيه فان شئت أن تقول بقي بلا سبب لان السبب الباقي لا أثر له وان شئت أن تقول بقي على سبب واحد وهو التأنيث لفظاً ، ومثله عمر اذا نكرته

زال التعريف وزال العدل بزواله أيضاً ، وهذا إنما يطرد فيما مثل به من سعاد وقطام ونظائرهما لا في كل ما أحد سببيه التعريف ألا ترى أن أذربيجان قد اجتمع فيه التعريف والتركيب والعجمة وزيادة الالف والنون فإذا زال التعريف جاز أن يقال لبقائه بلا سبب إذ كان لا أثر لهذه الاسباب الامة التعريف ولا يقال بقي على سبب واحد لانه لما زال التعريف بقي فيه أكثر من سبب واحد فأعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ إلا نحو أحرر فإن فيه خلافاً بين الاخفش وصاحب الكتاب ﴾ قال الشارح لما أطاق وقال وما أحد سببيه أو أسبابه العملية فحكمه الصرف عند التنكير استثنى أحرر ونحوه من الصفات إذ كان فيه خلاف إذا سمي به ثم نكر فإن سببويه يمنع من صرفه بعد تنكيره كما كان يمنع في حال تعريفه إلا أن المانع من الصرف مختلف ففي حال التعريف المانع من الصرف التعريف ووزن الفعل وفي حال التنكير شبهه بحاله قبل التسمية ، وذهب أبو الحسن الاخفش إلى صرفه لانه بالتسمية فارق الصفة وعرض فيه التعريف ووزن الفعل على ما ذكر فإذا نكر زال التعريف وبقي فيه علة واحدة وهي الوزن وحده فالصرف وأرى القياس ما قاله أبو الحسن وكذلك ما كان نحوه مثل سكران وعطشان إذا سمي بشيء من ذلك ثم نكر فهو على الخلاف *

قال صاحب الكتاب ﴿ وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشوي كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة السكون أحد السببين وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه وقد جمعها الشاعر في قوله

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِزْرَها دَعْدُ وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي الْعَلْبِ ﴾

قال الشارح اعلم أن ما كان ساكن الوسط من الثلاثي المؤنث إذا كان معرفة فالوجه منعه الصرف لاجتماع السببين فيه وقد يصرفه بعضهم لخفته بسكون وسطه فكأن الخفة قاومت أحد السببين فبقي سبب واحد فالصرف عند هؤلاء وفيه رد إلى الأصل وقد أشد قول جرير * لم تتلفع بفضل الخ * والشاهد فيه صرف دعد وترك صرفها ، والتلفع التقمع والتردي . والعلب جمع علبة كظلمة وظلم وهو إماء من جلد يشرب به الأعراب ، يصفها بأنها حضيرة رقيقة العيش لا تلبس ما يلبسه العرب ولا تشرب مما يشربون ، ومثله قول الآخر

أَلَا حَبْدًا هِنْدُ وَأَرْضُ بِهَا هِنْدُ وَهِنْدُ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبَعْدُ

فصرف هنداً في موضعين من البيت وليس ذلك من قبيل الضرورة لانه لو لم يصرف لم ينكسر وزن البيت والقياس الصرف لأن مراعاة اللفظ فيما لا ينصرف هو الباب ألا ترى أنهم قالوا ذللاً وجندلاً فصرفوه وإن كان المراد ذلاً وذنلاً غير مصروفين لانهما بزنة مساجد لكنهم حذفوا الالف منهما تخفيفاً وما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به ويؤيد وضوحاً أن الالف مرادة أنه قد اجتمع فيها أربع متحركات متواليات في كلمة مع كون الالف مرادة فهو مصروف لمراعاة اللفظ ، وكان الزجاج لا يرى صرف نحوه هند ودعد وجل ولا صرف شيء من المؤنث يسمى باسم على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ، فأما الاسم الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط فصرف البتة نحو لوط ونوح قال الله تعالى (امرأة

نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا) واعلم ان اعتمادهم في نحو هند ودعد وما كان مثلهما الصرف ومنعه واعتمادهم في نحو نوح ولوط الصرف البتة مع تساويهما في العجمة لسكون أو سطهما داليل على أن حكم التأنيث أقوى في منع الصرف من العجمة وصاحب الكتاب لم يفرق بين هند وجل وبين لوط ونوح وجعل حكم نوح ولوط في الصرف ومنعه كهند ودعد وهو القياس الا ان المسموع ما ذكرنا *
قال صاحب الكتاب * وأما ما فيه سبب زائد كاه وجور فان فيهما ما في نوح مع زيادة التأنيث فلا مقال في امتناع صرفه *

قال الشارح : أما « ماه وجور » اذا سمى بهما امرأتان فلا كلام في منع صرفهما لانه قد اجتمع فيه ثلاثة أسباب التعريف والتأنيث والعجمة ولذلك لو سميت امرأة بدك أو حش لكان غير مصروف لما ذكرناه ولو سميت بهما رجلا لكان حكمهما حكم نوح ولوط *

قال صاحب الكتاب * والتكرار في نحو بشرى وصحراء ومساجد ومصابيح نزل البناء على حرف تأنيث لا يقيم منفصلا بحال والزنة التي لا واحد عليها منزلة تأنيث ثان وجمع ثان *

قال الشارح : لما ذكر في أثناء هذا الفصل أن السبب الواحد لا يكون مانعا من الصرف البتة خاف أن يتوهم متوهم أن نحو « حبلى وبشرى وصحراء ومساجد » ناقض لما قرره فنبه عليه وعرف أن العلة ههنا متكررة وذلك أن ألف التأنيث المقصورة والمدودة في نحو حبلى وسكرى وحمراء وصحراء هي المانعة من الصرف وحدها وأن الصفة لأنر لها بل هي سبب زائد على المانع ألا ترى أن نحو حبارى وبهي وشكاعى أسماء غير صفات وليس فيها الا الالف وحدها وأن صحراء وطفراء ليست بصفة وليس مع الالف المدودة فيهما سواها وانما منعت الصرف لانها لازمة للتأنيث وقد بنيت الكلمة عليها فتتنزل منزلة الجزء منها فلذلك تثبت في التكسير نحو حبلى وحمراء وسكرى وسكرى وصحراء وصحراء وليست التاء كذلك في نحو طلحة وحمة انما هي علامة منفصلة بمنزلة اسم ضم الى اسم ولذلك تحذف في التكسير في نحو قرية وقرى وظلم وجفنة وجفان وطلحة وطلاح فالالف تشارك التاء في التأنيث وتزيد عليها بالازم فصار لزوم التأنيث بمنزلة تأنيث ثان فهذا معنى « تكرار العلة » وكذلك نحو « مساجد ومصابيح » وذلك أن هذا الجمع لما لم يكن له نظير في الاتحاد وليس في الجمع جمع الا وله نظير في الاتحاد على ما تقدم فصار هذا الجمع لعدم النظير كأنه جمع ثانيا فتكررت العلة وقد تقدم ذلك مبسوطا *

القول في وجوه اعراب الاسم

فصل * قال صاحب الكتاب * هي الرفع والنصب والجر وكل واحد منهما علم على معنى فالرفع علم الفاعلية والفاعل واحد ليس الا وأما المبتدأ وخبره وخبر ان وأخواتها ولا التي لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب ، وكذلك النصب علم المفعولية والمفعول خمسة أضرب المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له ، والحال والتمييز والمستثنى المنصوب والخبر في باب كان والاسم في باب ان والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبر ما

ولا المشبهتين بليس ملحقات بالمفعول ، والجزم علم الاضافة ، وأما التواضع فهي في رفعها ونصبها وجزمها داخلية تحت أحكام المتبوعات ينصب عمل العامل على القبيلين انصبابة واحدة ، وأنا أسوق هذه الاجناس كلها مرتبة مفصلة بعون الله وحسن تأييده *

قال الشارح : اعلم ان الاعراب في اللغة البيان يقال أعرب عن حاجته اذا أبان عنها ومنه قوله عليه السلام «الشيء أعرب عن نفسها» وهو مشتق من لفظ العرب ومعناه وذلك لما يعزي اليهم من الفصاحة يقال أعرب وترب اذا تخلق بخلق العرب في البيان والفصاحة كما يقال تعدد اذا تكلم بكلام معد ، والاعراب الابانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها ألا ترى أنك لو قلت ضرب زيد عمرو بالسكون من غير اعراب لم يعلم الفاعل من المفعول ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره لضاق المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الاعراب ألا ترى أنك تقول ضرب زيد عمرو وأكرم أخاك أبوك فيعلم الفاعل برفعه والمفعول بنصبه سواء تقدم أو تأخر «فان قيل» فأنت تقول ضرب هذا هذا وأكرم عيسى موسى وتقتصر في البيان على المرتبة قيل هذا شيء قادت اليه الضرورة هنا لتعذر ظهور الاعراب فيهما ولو ظهر الاعراب فيهما أو في أحدهما أو وجدت قرينة معنوية أو لفظية جاز الاتساع بالتقديم والتأخير نحو ضرب عيسى زيد فظهر الزعم في زيد عرفك أن عيسى مفعول ولم يظهر فيه الاعراب وكذلك لو قيل أكل كثرى عيسى جاز تقديم المفعول لظهور المعنى لسبق الخاطر الي أن الكثرى مأكول وكذلك لو نيتيها أو نعتيها أو أحدهما جاز التقديم والتأخير فتقول ضرب الموسيان العيسيين وضرب عيسى الكريم موسى فحينئذ يجوز التقديم والتأخير في ذلك كله لظهور المعنى بالقرائن ، واعلم أنهم قد اختلفوا في الاعراب ملهو فذهب جماعة من المحققين الى انه معنى قالوا وذلك اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل في أولها نحو هذا زيدورأيت زيدا ومردت بزيد والاختلاف بمعنى لا محالة ، وذهب قوم من المتأخرين الى انه نفس الحركات وهو رأى ابن درستويه فالاعراب عندهم لفظ لا معني فهو عبارة عن كل حركة أو سكون يطرى على آخر الكلمة في اللفظ يحدث بعامل ويبطل ببطلانه ، والاظهر المذهب الاول لانفاقهم على أنهم قالوا حركات الاعراب ولو كان الاعراب نفس الحركات لكان من اضافة الشيء الى نفسه وذلك ممتنع وقوله «وجوه الاعراب» يريد به أنواع اعراب الاسماء التي هي الرفع والنصب والجزم لانه لما كانت معاني المسماة مختلفة تارة تكون فاعلة وتارة تكون مفعولة وتارة تكون مضافة اليها كان الاعراب المضاف اليه مختلفا ليكون الدليل على حسب المدلول عليه ، واعلم أن سيبويه فصل بين ألقاب حركات الاعراب وألقاب حركات البناء فسمى حركات الاعراب رفعا ونصبا وجزا وجزما وحركات البناء ضمنا وفتحاً وكسرا ووقفا لفرق بينهما فاذا قيل هذا الاسم مرفوع أو منصوب أو مجرور علم بهذه الألقاب أن عملا عمل فيه يجوز زواله ودخول عمل آخر يحدث عمله ووقعت الكفاية في الفرق بهذا اللفظ وأغني عن أن يقول ضمة حدثت بمامل أو فتحة حدثت بمامل أو كسرة حدثت بمامل فكان في التسمية فائدة الإيجاز والاختصار ، وقد خالفه الكوفيون وسما الضمة للالزمة رفعا والفتحة والكسرة نصبا وجزا والصواب

مذهب سيبويه لما فيه من الفائدة ، وأعلم ان اعراب الاسماء من هذه الاربعة الرفع والنصب والجر ولا يدخل الاسم جزم وانما لم تجزم الاسماء لتمكنها ولزوم الحركة والتنوين لها فلو جزمت لا بطل الجازم الحركة واذا زالت الحركة زال بزوالها التنوين لان التنوين تابع للحركة ولو زال اختلت الكلمة بذهاب شيتين. أحدهما الحركة وهو دليل كونها فاعلة أو مفعولة أو مضافاً اليها والآخر التنوين الذي هو دليل كونه منصرفاً ، « فان قيل » فهلا أذهب الجازم الحركة وحدها قيل لو حذفت الحركة للجازم لزم تحريك حرف الاعراب لسكونه وسكون التنوين بعده ولو فعلنا ذلك لعاد لفظ المجزوم الى لفظ غير المجزوم فلم يصح الجزم فيه لانه لا يسلم سكونه ، ويحكي عن المازني أنه قال لم يدخل الجزم الاسماء لانه بعوامل يمنع دخولها على الاسماء من جهة المعنى نحو لم ولما وان المجازية وما جرى مجراها ، وقوله « وكل واحد منها علم على معنى » يريد الرفع والنصب والجر كل واحد منها علم على معنى من معاني الاسم التي هي الفاعلية والمفعولية والاضافة ولولا ارادة جعل كل واحد منها على معنى من هذه المعاني لم تكن حاجة الى كثرتها وتعددتها ؛ ثم قال « فالرفع علم الفاعلية » فقدم الكلام على الفاعل من بين المرفوعات لاسيما المبتدأ لمشاركة في الاخبار عنه وذلك لان الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الاعراب الكلام من حيث كان تكلف زيادة الاعراب انما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لبس فالرفع انما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلاً ومفعولاً ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لامر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان والتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبراً عنه وافتقار المبتدأ الى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذي قبله ولذلك رفع المبتدأ والخبر ، وذهب سيبويه وابن السراج الي أن المبتدأ والخبر هما الاول والاصل في استحقاق الرفع وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما ومنه قول سيبويه اعلم ان الاسم أوله الابتداء يريد أوله المبتدأ لان المبتدأ هو الاسم المرفوع والابتداء هو العامل وذلك لان المبتدأ يكون معرئ من العوامل اللفظية ويعرئ الاسم عن غيره في التقدير قبل أن يقرن به غيره ، والذي عليه حذاق أصحابنا اليوم المذهب الاول وصاحب هذا الكتاب ذكر الفاعل أولاً وحمل عليه المبتدأ والخبر واسم كان وخبر إن وخبر لا التي لتنفى الجنس واسمها ولا التي بمعنى ليس وجعل لكل واحد منها فصلاً يأتي عقيب هذا مرتباً هذا الترتيب ويستقصي عليها الكلام هناك ، وقوله « والفاعل واحد ليس الا » يريد أن كل فعل متعد كان أو غير متعد لا يكون له الا فاعل واحد والعملة في ذلك أن الفعل حديث وخبر فلا بد له من محدث عنه يسند ذلك الحديث اليه وينسب اليه والا عدمت فائدته فاذا ذكرت بعده اسماً وأسندت ذلك الفعل اليه اشتغل به وصار حديثاً عنه وان جئت بعده باسم آخر وقع فضلة فينتصب انتصاب الفضلات وهو المفعول به ، وقوله « ليس الا » يريد ليس الا ذلك فحذف المستثنى منه تخفيفاً وحذف المستثنى أيضاً وحذف المستثنى بعد الا سائغ اذا وقعت بعد ليس وسيوضح في موضعه من الاستثناء ان شاء الله تعالى *

ذكر المرفوعات

﴿ الفاعل ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو ما كان المسند اليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه بدأً كقولك ضرب زيد وزيد ضارب غلامه وحسن وجهه ، وحقه الرفع ورافعه ما أسند اليه ﴾

قال الشارح : اعلم انه قدم الكلام في الاعراب على المرفوعات لانها التوازم للجملة والعمدة فيها والتي لا تخلو منها وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها ثم قدم الكلام على الفاعل لانه الاصل في استحقاق الرفع وما عداه محمول عليه على ما تقدم شرحه ، واعلم ان الفاعل في عرف النحويين كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل الى ذلك الاسم ولذلك كان في الايجاب والنفي سواء ، وبعضهم يقول في وصفه كل اسم تقدمه فعل غير مغير عن بنيته وأسندت ونسبت ذلك الفعل الى ذلك الاسم ويريد بقوله غير مغير عن بنيته الانفصال من فعل ما لم يسم فاعله ولا حاجة الى الاحتراز من ذلك لان الفعل اذا أسند الى المفعول نحو ضرب زيد وأكرم بكر صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل اذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجداً للفعل أو مؤثراً فيه ، وقال بعضهم في وصفه هو الاسم الذي يجب تقديم خبره بمجرد كونه خبراً كأنه احتراز بقوله لمجرد كونه خبراً من الخبر اذا تضمن معنى الاستفهام من نحو أين زيد وكيف محمد ومتي الخروج فان هذه الظروف التي وقعت أخباراً يجب تقديمها لكن لا لمجرد كونه خبراً بل لما تضمنه الخبر من الاستفهام الذي له صدر الكلام ، وهذا الكلام عندي ليس بمرضى لان خبر الفاعل الذي هو الفعل لم يتقدم لمجرد كونه خبراً اذ لو كان الامر كذلك لوجب تقديم كل خبر من نحو زيد قائم وعبد الله ذاهب فلما لم يجب ذلك في كل خبر علم انه انما يجب تقديم خبر الفاعل لأمر وراء كونه خبراً وهو كونه عاملاً فيه ورتبة العامل أن يكون قبل المفعول وكونه عاملاً فيه سبب أوجب تقديمه كما أن تضمن الخبر همزة الاستفهام في قولك أين زيد وانظاره سبب أوجب تقديمه فاعرفه ، وفي الجملة الفاعل في عرف أهل هذه الصنعة أمر لفظي يدل على ذلك تسميتهم اياه فاعلاً في الصور المختلفة من النفي والايجاب والمستقبل والاستفهام ما دام مقدماً عليه وذلك نحو قام زيد وسيقوم زيد وهل يقوم زيد فزيد في جميع هذه الصور فاعل من حيث أن الفعل مسند اليه ومقدم عليه سواء فعل أو لم يفعل ويؤيد اعراضهم عن المعنى عندك وضوحاً انك لو قدمت الفاعل فقلت زيد قام لم يبق عندك فاعلاً وانما يكون مبتدأ وخبراً معرضاً للعوامل اللفظية ، وقوله « وحقه الرفع » يعني وخصته من الحركات الرفع ، ورافعه ما أسند اليه من الفعل أو ما كان في معناه من الاسماء مثال الفعل قام زيد رفعت زيدا بقال ومثال ما هو في معنى الفعل من الاسماء نحو أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين نحو قولك زيد ضارب غلامه وحسن وجهه ومضروب أخوه فهذا في تقدير يضرب غلامه وحسن وجهه ويضرب أخوه فارتفاع كل واحد من الغلام والوجه والاخ كارتفاع زيد بالفعل قبله من قولك ضرب زيد ، وربما قال بعضهم في عبارته الفاعل ما ارتفع باسناد الفعل اليه وهو تقريب وهو في الحقيقة غير جائز لان الاسناد

معنى ولا خلاف أن عامل الفاعل لفظي ، فإن قيل ولم كان حق الفاعل أن يكون مرفوعاً ، فالجواب عن ذلك من وجوه . أحدها أن الفاعل رفع للفرق بينه وبين المفعول الذي لولا الاعراب لجاز أن يتوهم أنه فاعل وكان الغرض اختصاص كل واحد منها بعلامة تميزه عن صاحبه وكان زمام هذا الأمر بيد الواضع . وثانيها أن الفاعل إنما اختص بالرفع لقوته والمفعول بالنصب لضعفه والمعنى بقوة الفاعل تمكنه بلزومه الفعل وعدم استغناء الفعل عنه وليس المفعول كذلك بل يجوز سقوطه وحذفه ألا ترى أنك تقول ضرب زيد ويكون الكلام مستقلاً وإن لم تذكر مفعولاً ولو أخذت تحذف الفاعل ولم تقم مقامه شيئاً نحو ضرب زيداً من غير فاعل لم يكن كلاماً وإذا كان الفاعل أقوى والمفعول أضعف والضممة أقوى من الفتحة لأن الضمة من الواو والفتحة من الالف والواو أقوى من الالف لأنها أضيق مخرجاً ولذلك يسوغ تحريك الواو ولا يمكن ذلك في الالف لسعة مخرجها ومخرج الحرف كلما اتسع ضعف الصوت الخارج منه وإذا ضاق صلب الصوت وقوى فناسبوا بأن أعطوا الأقوى الأقوى والاضعف الاضعف ؛ ووجه ثالث أن الفاعل أقل من المفعول إذ الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة نحو ضرب زيد عمرأ وأعطيت زيدا درهما وأعلمت زيدا عمروا خير الناس فيتعدي إلى مفعول واحد وإلى اثنين وإلى ثلاثة ولك وأن تأتي بالمصدر بعد ذلك والظرف من الزمان والظرف من المكان والمفعول له والمفعول معه والحال والاستثناء والضممة أثقل من الفتحة فأعطوا الفاعل الذي هو قليل الرفع الذي هو ثقل وأعطوا المفعول الذي هو كثير النصب الذي هو خفيف وإنما فعلوا ذلك لوجهين . أحدهما ليقل في كلامهم ما يستقلون وهو الضمة . والثاني أنهم خصوا الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب ليكون ذلك عدلاً في الكلام فيكون ثقل الرفع موازياً لثقل الفاعل وخفة النصب موازية لكثرة المفعول ومثله مثل من نصب بين يديه حجراً أحدهما خمسة أرتال والآخر عشرة أرتال ثم قيل له عالج إن شئت الخفيفة عشر مرات وإن شئت عالج الثقيل خمس مرات فتكون كثرة ممارسة الخفيف موازية لثقل ممارسة الثقيل فيكون ذلك جارياً على منهاج الحكمة والعدل فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ✎ والاصل أن يلي الفعل لأنه كالجزء منه فإذا قدم عليه غيره كان في النية مؤخراً ومن ثم جاز ضرب غلامه زيد وامنتم ضرب غلامه زيداً ✎

قال الشارح : اعلم أن القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الاصل أن يكون بعد الفاعل لأن وجوده قبل وجود فعله لكنه عرض للفعل أن كان عاملاً في الفاعل والمفعول لاعتقادهما به واعتراضهما إياهما وكانت مرتبة العامل قبل المفعول فقدم الفعل عليهما لذلك وكان العلم باستحقاق تقدم الفاعل على فعله من حيث هو موجد ثانياً فأغنى أمن اللبس فيه عن وضع اللفظ عليه فلذلك قدم الفعل وكان الفاعل لازماً له يتنزل منزلة الجزء منه بدليل أنه لا يستغنى عنه ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعل ولذلك إذا اتصل به ضميره أسكن آخره نحو ضربت وضربنا وضربتم على ما سندر في الفصل الذي بعده وقد تقدم من الدليل في شرح الخطبة على شدة اتصال الفاعل بالفعل واختلاطه به ما فيه مقنع وإذا كان الفاعل كالجزء من الفعل وجب أن يترتب بعده ولهذا المعنى لا يجوز أن يتقدم عليه كما لا يجوز تقديم حرف من

حروف الكلمة على أولها ووجب تأخير المفعول من حيث كان فضلة لا يتوقف انقضاء الكلام على وجوده فإذا رتبة الفعل يجب أن يكون أولاً ورتبة الفاعل أن يكون بعده ورتبة المفعول أن يكون آخرها ؛ وقد تقدم المفعول لضرب من التوسع والاهتمام به والنية به التأخير ولذلك جاز أن يقال « ضرب غلامه زيد » فالغلام مفعول وهو مضاف الى ضمير الفاعل وهو بعده متأخر عنه فهو في الظاهر اضرار قبل الذكر لكنه لما كان مفعولاً كانت النية به التأخير لانه لما وقع في غير موضعه كانت النية به التأخير الى موضعه ويكون الضمير قد تقدم في اللفظ دون المعنى وذلك جائز ؛ ولو قلت « ضرب غلامه زيداً » برفع الغلام مع انه متصل بضمير المفعول لكان متمم لان الضمير فيه قد تقدم على الظاهر لفظاً ومعنى لان الفاعل وقع أولاً وهي مرتبة والشئ اذا وقع في مرتبته لا يجوز أن ينوي بها غيرها ؛ وقد أقدم أبو الفتح ابن جني على جواز مثل ذلك وجعله قياساً قال وذلك لكثرة ما جاء من تقديم المفعول على الفاعل حتى صار تقديم المفعول كالاصل وحمل عليه قول الشاعر

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

وذلك خلاف ما عليه الجمهور والصواب أن تكون الهاء عائدة الى المصدر والتقدير جزى رب الجزاء وصار ذكر الفعل كتقديم المصدر اذ كان دالاً عليه ومثله قولهم من كذب كان شرّاً له أي كان الكذب شرّاً له ، وبعضهم يقول الضمير في البيت يعود الى المفعول بعده ولكن علي سبيل الضرورة ولا يجوز مثله في حال الاختيار وسعة الكلام فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومضمره في الاسناد اليه كظهوره تقول ضربت وضربنا وضربوا وضربن وتقول زيد ضرب فتعوى في ضرب فاعلا وهو ضمير يرجع الى زيد شبيه بالهاء الراجعة الى أنا وأنت في أنا ضربت وأنت ضربت ﴾

قال الشارح : لا فرق بين اسناد الفعل الى الفاعل الظاهر وبين اسناده الى المضمر من جهة حصول الفائدة واشتغال الفعل بالفاعل المضمر كاشتغاله بالظاهر الا انك اذا أسندته الى ظاهر كان مرفوعاً وظهر الاعراب فيه واذا أسندته الى مضمر لم يظهر الاعراب فيه لانه مبني وانما يحكم على محله بالرفع فاذا قلت ضربت كانت التاء في محل مرفوع لانها الفاعلة ، واعلم ان الفعل الماضي اذا اتصل به ضمير الفاعل سكن آخره نحو ضربت وقبلت وذلك لثلاث يتوالى في كلمة أربع متحركات لوازم فقولنا لوازم نحرز من ضمير المفعول لان الفعل لا يسكن لانه اذا اتصل به ضمير المفعول لان ضمير المفعول ليس بلازم للفعل ألا ترى أنه يجوز اسقاطه وحذفه وأن لا تذكره فتقول ضربك بالتحريك فيجتمع فيه أربع متحركات اذ لم تكن لوازم لان ضمير المفعول في حكم المنفصل فعلى هذا تقول ضربنا بسكون الباء اذا أردت الفاعل ويقع الظاهر بعده منصوباً لانه المفعول وتقول ضربنا بحركة الباء اذا أردت المفعول ويقع الظاهر بعده مرفوعاً لانه الفاعل فقد بان الفرق بين ضربنا وضربنا وحدثنا وحدثنا اذا أسكنت فالضمير فاعل واذا حركت فالضمير مفعول ، وقوله « وهو ضمير يرجع الى زيد » يريد بذلك أنك اذا أخبرت عن أنا وهو ضمير منفصل قلت أنا ضربت وعن أنت في قولك أنت ضربت فكما يعود الى كل واحد منهما ضمير متصل

يظهر في اللفظ له صورة تدركها الحاسة في الخط كان كذلك في الغائب ولم يظهر له صورة ولا لفظ حملا لما جهل أمره على ما علم فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن إضمار الفاعل قولك ضربني وضربت زيدا تضرع في الاول اسم من ضربك وضربته اضماراً على شريطة التفسير لانك لما حاولت في هذا الكلام أن تجعل زيدا فاعلا ومفعولا فوجهت الفعلين اليه استغنيت بذكرة مرة ولما لم يكن بد من افعال أحدهما فيه عملت الذي أوليته اياه ومنه قول طفيل أنشده سيديوه * جرى فوقها واستشعرت لون مذهب * ﴾

قال الشارح : هذا الفصل من باب اعمال الفعلين وهو باب الفاعلين والمفعولين ؛ اعلم انك اذا ذكرت فعلين أو نحوهما من الاسماء العاملة ووجهتهما الى مفعول واحد نحو ضربني وضربت زيدا فإن كل واحد من الفعلين موجه الى زيد من جهة المعنى اذ كان فاعلا للاول ومفعولا للثاني ولم يجوز أن يعمل جميعا فيه لان الاسم الواحد لا يكون مرفوعا ومنصوبا في حال واحدة على ان الفراء قد ذهب الى انك اذا قلت قام وقعد زيد فكلما الفعلين عامل في زيد وهو ضعيف لان من الجائز تغيير أحد العاملين بغيره من النواصب وحينئذ يؤدي الى أن يكون الاسم الواحد مرفوعا ومنصوبا في حال واحدة وذلك فاسد واذ لم يجوز أن يعمل معا فيه وجب أن يعمل أحدهما فيه وتقدر الآخر معمولا يدل عليه المذكور ، وذهب الجميع الى جواز اعمال أيهما شئت واختلفوا في الاولية فذهب البصريون الى أن اعمال الثاني أولى وذهب الكوفيون الى أن اعمال الاول أولى فاذا قلت ضربني وضربت زيدا نصبت زيدا لانك عملت فيه ضربت ولم تعمل الاول فيه لفظا وان كان المعنى عليه ، وذهب سيديوه الى أن في ضربني فاعلا مضمرًا دل عليه المذكور وحمله على القول بذلك امتناع خلو الفعل من فاعل في اللفظ ، وذهب الكسائي الى ان الفاعل محذوف دل عليه الظاهر ، وكان الفراء لا يرى الاضمار قبل الذكر ، وأثر هذا الخلاف يظهر في التثنية والجمع فتقول على مذهب سيديوه في التثنية ضرباني وضربت الزيدتين وفي الجمع ضربوني وضربت الزيدتين فظهور علامة التثنية والجمع لان فيه ضميراً وتقول على مذهب الكسائي ضربني وضربت زيدا وفي التثنية ضربني وضربت الزيدتين وفي الجمع ضربني وضربت الزيدتين فتوحده الفعل الاول في كل حال لخلوه من الضمير ، والصحيح مذهب سيديوه لان الاضمار قبل الذكر قد ورد عنهم في مواضع على شريطة التفسير من ذلك اضمار الشأن والقصة والحديث في باب المبتدأ والخبر وما دخل عليهما نحو قوله تعالى (قل هو الله أحد) وهو اضمار الشأن والحديث وفسره بعده ونحو قول الشاعر

اذا مُتُّ كان الناسُ نصفانِ شامِتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كُنتُ أصنَعُ

المراد كان الشأن والامر الناس نصفان ، ومن ذلك قولهم نعم رجلا زيد ففي نعم فاعل مضمر فسرته النكرة بعده والتقدير نعم الرجل رجلا زيد أي المضمر كناية عن رجل ، ومثله ربه رجلا أدخل رب على مضمر لم يتقدم له ذكر ظاهر وفسره بما بعده ويسميه الكوفيون المضمر المجحول ، وأما حذف الفاعل البتة واخلاء الفعل عنه فغير معروف في شيء من كلامهم فكان ما قلناه وهو الحمل على الاضمار بشرط التفسير أولى اذ كان له نظير من كلام العرب فكان أقل مخالفة ، وقوله * تضرع في الاول اسم من ضربك

وضربته» يريد مضمراً الاسم المذكور لانه فاعل ومفعول من جهة المعنى اذ كان ضارباً ومضروباً ولذلك
يترجم بباب الفاعلين والمفعولين اللذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر فاذا قلت
ضربني وضربت زيدا أضمرت في الاول اسم زيد الذي فعل بك من الضرب مثل ما فعلت به ، فأما
البيت الذي أنشده وهو من أبيات الكتاب لطيف الغنوى

وَكُنْتُمْ مُدَمَّاءَ كَانَ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٌ

فشاهد على إعمال الثاني وهو اختيار سيبويه ، نصب اللون باستشعرت وأضمرت في جرى فاعلا دل
عليه لون مذهب ولو كان أعمل الاول لرفع اللون بالفعل الاول وكان أظهر ضمير المفعول في استشعرت
وقال واستشعرته كأنه يصف خيلا وأن ألوانها كمت مشوبه بحمرة كأن عليها شعار ذهب والشعار ما يلي
الجسد من الثياب والمذهب ههنا من أسماء الذهب فاعرفه •

قال صاحب الكتاب • وكذلك اذا قلت ضربت وضربني زيد رفعته لا يلائك إياه الرفع وحذفت
مفعول الاول استغناء عنه ؛ وعلى هذا تعمل الاقرب أبداً فنقول ضربت وضربني قومك ؛ قال سيبويه
ولولم تحمل الكلام على الآخر لقلت ضربت وضربوني قومك ؛ وهو الوجه المختار الذي ورد به
التنزيل قال الله تعالى (آتوني أفرغ عليه قطراً •) وهاؤم اقرؤا كتابيه) واليه ذهب أصحابنا البصريون •
قال الشارح : اذا قلت ضربت وضربني زيد برفع زيد أعملت الثاني وهو فعل ومفعول وليس
بعد الفعل والمفعول الا الفاعل والفاعل حقه الرفع وهذا معنى قوله « لا يلائك إياه الرفع » يشير
بذلك الى قربه منه وحذفت مفعول الاول استغناء عنه ولم تضمره لان المفعول فضلة فلم نحتاج الى اضماره
وعلى هذا يعمل الاقرب أبداً وذلك مقتضى القياس فنقول ضربت وضربني قومك أعملت الثاني ولذلك
رفعت القوم ووحدت الفعل لخلوه من الضمير ولو أعملت الاول لقلت ضربت وضربوني قومك بنصب
القوم واظهار ضمير الجماعة في الفعل الثاني لان تقديره ضربت قومك وضربوني ؛ والوجه المختار ضربت
وضربني قومك وبه ورد الكتاب العزيز قال الله تعالى (آتوني أفرغ عليه قطراً) أعمل الثاني ولو أعمل
الاول لقال آتوني أفرغه عليه قطراً اذ التقدير آتوني قطراً أفرغه عليه ؛ ومثله قوله تعالى (هاؤم اقرؤا
كتابيه) أعمل الثاني وهو اقرؤا ولو أعمل الاول لقال هاؤم اقرؤه كتابيه ، واعلم ان هذا الاستدلال
بالظاهر والغالب وذلك لانه يجوز ان يكون أعمل الاول وحذف مفعول الثاني لان المفعول فضلة يجوز
ان لا يأتي به ؛ ومثله قول الفرزدق

وَلَكِنْ نِصْفًا لَوْ سَبَيْتُ وَسَبَّيْنِي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ بَيْنَ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ

فهذا مثل قولهم ضربت وضربني قومك أعمل الثاني وهو سبني ولو أعمل الاول لقال وسبوني لان
التقدير لو سبيت بني عبد شمس وسبوني

قال صاحب الكتاب • وقد يعمل الاول وهو قليل ومنه قول عمر بن أبي ربيعة
• تنخل فاستاكت به عود إسحل • وعليه الكوفيون ، وتقول على المذهبين قاما وقعد أخواك وقام
وقعد أخواك ، وليس قول امرئ القيس • كفاني ولم أطلب قليل من المال •

من قبيل ما نحن بصده اذ لم يوجه فيه الفعل الثاني الى ما وجه اليه الاول ❊

قال الشارح قد ذكرنا انه لا خلاف في جواز اعمال أى الفعلين شئت لتعلق معنى الاسم بكل واحد من الفعلين وانما الخلاف في الاول منهما فذهب الكوفيون الى ان اعمال الفعل الاول أولى وتعلقوا بأبيات أنشدوها منها قول عمر بن أبي ربيعة

إذا هي لم تستك بعود أراكِ تنخل فاستاكت به عود إسجل

الشاهد فيه رفع عود إسجل بالفعل الاول والتقدير تنخل عود إسجل فاستاكت به ولو أعمل الثاني لقال تنخل فاستاكت بعود إسجل ، فقوله «تنخل» أى اختير والاسجل شجر يشبه الانل يستاك به ينبت بالحجاز ، وهذا لا دليل فيه لان ذلك يدل على الجواز ولا خلاف فيه وأما أن يدل على الاولية فلا ، وحجة البصريين في ترجيح اعمال الثاني أنه أقرب الى المعمول وليس في اعماله تغيير المعنى اذ لا فرق في المعنى بين اعمال الاول والثاني وتكتسب به رعاية جانب القرب وحرمة المجاورة ، ومما يدل على رعايتهم جانب القرب والمجاورة أنهم قالوا جحر ضب خرب وماء شن بارد فأتبعوا الاوصاف اعراب ما قبلها وان لم يكن المعنى عليه ألا ترى ان الضب لا يوصف بالخراب والشن لا يوصف بالبرودة وانما هما من صفات الجحر والماء ، ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قولهم خشنت بصدرة وصدرة زيد فأجازوا في المعطوف وجهين أجودهما الخفض فاختر الخفض ههنا حملا على الباء وان كانت زائدة في حكم الساقط للقرب والمجاورة وكان اعمال الثاني فيما نحن بصده أولى للقرب والمجاورة والمعنى فيهما واحد ، قل وتقول على المذهبيين قلما وقعد أخواك وقام وقعد أخواك قد تقدم من قولنا انه اذا وجه الفعلان الى اسم واحد لا يجوز أن يعمل فيه جميعاً واذ كانت القضية كذلك وجب أن يعمل فيه أحدهما لفظاً ومعنى ويعمل الآخر فيه من جهة المعنى لا غير فنقول على مذهب سيبويه قلما وقعد أخواك فتقضي الفعل الاول لان فيه ضميراً وتقول قام وقعد أخواك على مذهب الكسائي وتوحد الفعلين جميعا الاول لان فاعله محذوف عنده والثاني لانه عمل في الظاهر بعده ، وتقول على مذهب الفراء قام وقعد أخواك فتوحد الفعلين جميعاً أيضاً لخلوهما من الضمير لانهما جميعاً عملا في هذا الاسم الظاهر ورفعه ، فأما بيت امرئ القيس

فلو أن ما أسقى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

فليس من هذا الباب لان شرط هذا الباب أن يكون كل واحد من الفعلين موجهاً الى ما وجه اليه الآخر وهو الاسم المذكور وليس الامر في البيت كذلك لان الفعل الاول موجه الى القليل من المال والثاني موجه الى الملك ولم يجعل القليل مطلوباً وانما كان مطلوبه الملك : وتلخيص معنى البيت اننى لو سميت لمنزلة دنية كفاني قليل من المال ولم أطلب الكثير ألا ترى انه قال في البيت الثاني

ولكنما أسقى لمجد مؤنل وقد يدرك المجدة المؤنل أمثالي

ولو نصب قليلاً بأطلب استحال المعنى وصار التقدير كفاني قليل ولم أطلب قليلاً فيكون هذا عطف

جملة الى جملة لا تعلق لأحدهما بالأخرى كقولك ضربني زيد ولم أكرم بكرا وحذف المفعول من الجملة الثانية لدلالة البيت الثاني عليه ، يصف بعد همته فيقول لو كان سعي في الدنيا لأدنى حظ فيها لكفتني البائة من العيش ولم أتجشم ما أتجشم وإنما طلبي معالي الأمور كالملك ونحوه فأعرفه *

قال صاحب الكتاب * ومن اضماره قولهم اذا كان غداً فأنتي أى اذا كان ما نحن عليه غداً * قال الشارح يريد ومن اضمار الفاعل أن الانسان يقول لمن يخاطبه في أمر يطلبه اذا كان غداً فأنتي يريد اذا كان ما نحن عليه غداً فأنتي ، فكان ههنا بمعنى الحدوث والتقدير اذا حدث هذا الامر غداً فأنتي فأضمر الفاعل لدلالة الحال عليه وصار تفسير الحال كتقديم الظاهر ، ونحو منه فإن كان لا يرضيك حتى تردني الى قطري لا إخالك راضياً

المراد فان كان لا يرضيك ما جرى في الحال التي نحن عليها

* فصل * قال صاحب الكتاب * وقد يجيء الفاعل ورافعه مضر يقال من فعل فتقول زيد باضمار فعل ، ومنه قوله عز وجل (يسبح له فيها بالندو والآصال رجال) فيمن قرأها مفتوحة الباء أى يسبح له رجال ، ومنه بيت الكتاب * ليبيك يزيد ضارع لخصومة * أى لبيكه ضارع *

قال الشارح اعلم ان الفاعل قد يذكر وفعله الرفع له محذوف لأمر يدل عليه وذلك أن الانسان قد يرى مضروباً أو مقتولاً ولا يعلم من أوقع به ذلك الفعل من الضرب أو القتل وكل واحد منهما يقتضي فاعلاً في الجملة فيسأل عن الفاعل فيقول من ضربه أو من قتله فيقول المسؤول زيد أو عمرو يريد ضربه زيد أو قتله عمرو فيرفع الاسم بذلك الفعل المقدّر وان لم ينطق به لان السائل لم يشك في الفعل وإنما يشك في فاعله ولو أظهره فقال ضربه زيد لكان أجود شيء وصار ذكر الفعل كالتأكيد ، ومن ذلك قوله تعالى (يسبح له فيها بالندو والآصال رجال) بفتح الباء في قراءة عاصم وابن عامر وذلك أنه بناء لما لم يسم فاعله فأقام الجار والمجرور بعده مقام الفاعل ثم فسر من يسبح علي تقدير سؤال سائل من يسبحه فقال رجال أى يسبح له رجال فرفع رجالاً بهذا الفعل المضمر الذي يدل عليه يسبح لانه لما قال يسبح له دل أن ثم مسبحاً ، ومنه بيت الكتاب

لبيك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح

البيت لابن نهيك النهشلي (١) والشاهد فيه رفع ضارع بفعل محذوف كأنه قيل من يبيكه فقال ضارع لخصومة أى يبيكه ضارع لخصومة ، والمختبط المحتاج وأصله ضرب الشجر للابل ليسقط ورقها وتعلق ، يصف انه كان مقيماً بحجة المظلوم ناصراً له مؤاسياً للفقير المحتاج ، والضارع الدليل الخاضع وتطيح تذهب وتهلك يقال أطاحت السنون اذا أذهبت (٢) به في طلب الرزق وأهلكته ، والطوائح جمع مطيحة وهي القوافد يقال طوحت الطوائح أى ترامت به المهالك والقياس أن يقال المطاوح لانه جمع مطيحة وإنما جاء على حذف الزوائد كما قال الله تعالى (وأرسلنا الرياح لواقح) والقياس ملائح لانه جمع ملقحة وإنما جاء محذوف الزوائد ، ورواه الاصمعي لبيك يزيد ضارع لخصومة على بنية الفاعل ولا شاهد فيه

على هذه الرواية ، فعلى قياس قوله تعالى (يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) أجاز سيبويه ضرب زيد عمرو لذلك لما قلت ضرب علم أن له ضارباً والتقدير ضربه عمرو ، ومثله قراءة من قرأ (زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم) قال أبو العباس المعنى زينته شركاؤهم فرفع الشركاء بفعل مضر دل عليه زين *

قال صاحب الكتاب * والمرفوع في قولهم هل زيد قام فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر ، وكذلك في قوله عز وجل (وإن أحد من المشركين استجارك) وببيت الحامة * أن ذلولته لانا . وفي مثل للعرب لو ذات سوار لطمتني ، وقوله تعالى (ولو أنهم صبروا) على معنى ولو ثبت ، ومنه المثل ألا حظية فلا ألية أي إن لا تكن لك في النساء حظية فاني غير ألية *

قال الشارح : اعلم أن الاستفهام يقتضي الفعل ويطلبه وذلك من قبل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل لأنك إنما تستفهم عما تشك فيه وتجهل عمله والشك إنما وقع في الفعل وأما الاسم فعلوم عندك ، وإذا كان حرف الاستفهام إنما دخل للفعل لا الاسم كان الاختيار أن يليه الفعل الذي دخل من أجله وإذا وقع الاسم بعد حرف الاستفهام وكان بعده فعل فالاختيار أن يكون مرتفعاً بفعل مضمر دل عليه الظاهر لأنه إذا اجتمع الاسم والفعل كان حمله على الأصل أولى وذلك نحو قولك أزيد قام ورفعه بالابتداء حسن جيد لا قبح فيه لأن الاستفهام يدخل على المبتدأ والخبر ، وأبو الحسن الاخفش يختار أن يكون مرتفعاً بفعل مضمر على ما قلناه ، وأبو عمر الجرمي يختار أن يكون مرتفعاً بالابتداء لأن الاستفهام يقع بعده المبتدأ والخبر كما ذكرناه ولا يفتقر إلى تكلف تقدير محذوف ، وأما تمثيل صاحب الكتاب بقوله « هل زيد قام » فلم يمثل بالهمزة فيقول أزيد قام وذلك من قبل أن سيبويه يفرق بين الهمزة وهل فعنده إذا قلت أزيد قام جاز أن يرتفع الاسم بالابتداء جوازاً حسناً وإذا قلت هل زيد قام يقع ضمير الفعل لازماً ولم يرتفع الاسم بعده إلا بفعل مضمر على أنه فاعل وقبح رفعه بالابتداء ولم يجوز تقديم الاسم ههنا إلا في الشعر فلذلك مثله بهل دون الهمزة ، وإنما قبح رفعه بعد هل بالابتداء ولم يقبح بعد الهمزة وذلك من قبل أن الهمزة أم الباب وأعم تصرفاً وأقواها في باب الاستفهام لأنها تدخل في مواضع الاستفهام كلها وغيرها مما يستفهم به يلزم موضعاً ويختص به وينتقل عنه إلى غير الاستفهام نحو من كم وهل فن سؤال عن يعقل وقد تنتقل فتكون بمعنى الذي وكما سؤال عن عدد وقد تستعمل بمعنى رب وهل لا يسأل بها في جميع المواضع ألا ترى أنك تقول أزيد عندك أم عمرو على معنى أيهما عندك ولم يجوز في ذلك المعنى أن تقول هل زيد عندك أم عمرو وقد تنتقل عن الاستفهام إلى معنى قد نحو قوله تعالى (هل أتى على الإنسان حين من الدهر) أي قد أتى وقد تكون بمعنى النفي نحو قوله تعالى (هل جزاء الإحسان إلا الإحسان) وإذا كانت الهمزة أعم تصرفاً وأقوى في باب الاستفهام توسعوا فيها أكثر مما توسعوا في غيرها من حروف الاستفهام فلم يستقبلوها أن يكون بعدها المبتدأ والخبر ويكون الخبر فعلاً واستقبل ذلك في غيرها من حروف الاستفهام لقلة تصرفها ، « فان قيل » إذا كان الاستفهام يقتضي الفعل على ما أقررتم فما بالك ترفعون بعده المبتدأ والخبر فتقولون أزيد قائم وهل زيد قائم

فالجواب ان الجملة قبل دخول الاستفهام تدل على فائدة فدخل الاستفهام سؤالاً عن تلك الفائدة ،
 وذكر قوله تعالى (وان أحد من المشركين استجارك فأجره) فأحد هنا مرتفع بفعل مضمر تفسيره
 الظاهر الذي هو استجارك والتقدير ان استجارك أحد من المشركين استجارك فأجره وذلك أن إن
 في باب الجزاء بمنزلة الالف في باب الاستفهام وذلك لانها تدخل في مواضع الجزاء كلها وسائر حروف
 الجزاء نحو من ومتى لها مواضع مخصوصة فمن شرط فيمن يعقل ومتى شرط في الزمان وليست ان
 كذلك بل تأتي شرطاً في الاشياء كلها فلذلك حسن أن يليها الاسم في اللفظ ويقدر له عامل وذلك نحو إن
 زيد أتاني آتته ترفع زيدا بفعل مضمر يفسر هذا الظاهر والتقدير إن أتاني زيد أتاني آتته ، قال النمر بن تولب
 لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنَفِسًا أَهْلَكْتَهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

نصب منفساً بعد ان باضمار فعل تقديره ان أهلكت منفساً أهلكته ويجوز رفع منفس فيقال ان منفس
 أهلكته على تقدير ان هلك منفس ولا بد من تقدير فعل اما ناصب واما رافع ، وزعم الفراء أن أحداً في
 الآية يرتفع بالماء الذي عاد اليه ، وهو ضمير الفاعل الذي في استجارك وهو قول فاسد لانا اذا رفعناه بما
 قال فقد جعلنا استجارك خبراً لاحد وصار الكلام كالمبتدأ والخبر ، واما « بيت الحامسة »
 إِذَا لَقَامَ بِنَصْرِي مَشَرُّ خُشْنٍ هِنْدَ الْحَفِظَةِ إِنْ ذُو لُؤْنَةٍ لَنَا

الشاهد فيه رفع ذو لؤنة بفعل مضمر دل عليه لانا والتقدير ان لان ذو لؤنة لانا لمكان حرف الجزاء
 وهي ان واقتضاءها الفعل وأنه لا يقع بعدها مبتدأ وخبر لا يجوز أن يقال ان زيد قائم أكرمك ، والخشن
 جمع أخشن بمعنى الخشن والجمع خشن بسكون الشين نحو قوله

أَلَيْنُ مَسَاً فِي حَوَايَا الْبَطْنِ مِنْ يَثْرِيَّاتٍ قَدَافٍ خُشْنٍ

وتحريك الشين في البيت ضرورة ، والحفيظة النضب واللوثة الضعف والاسترخاء أي انهم يخشنون
 اذا لان الضعيف المعجز أو ذلة يصفهم باللمعة ، وأما المثل وهو قولهم « لو ذات سوار لطمتني » فالاسم
 الذي هو ذات سوار مرتفع بعد لو بفعل مقدر دل عليه لطمتني والتقدير لو لطمتني ذات سوار لطمتني
 من قبل ان لو تقتضي الفعل اقتضاء ان الشرطية لان لو شرط فيما مضي كما أن إن شرط فيما يستقبل ،
 ويحكي ان حاتم الطائي أسر في بلاد بني عنزة فغاب عنها الرجال وبقي فيما بين نساءهم حاتم مقيداً مغلولاً
 ثم اتفق لمن الارتمال فارتحلن بحاتم فلما بلغن بعض الطريق مسهن الجوع وكان عادة الجاهلية أكل الفصيد
 في الحمصه فقال أفككن عني الغل لافرد فكفككن عنه فنزل عن الناقة ونحراها فقيل له في ذلك فقال هكذا
 فردي أنه فلطمته جارية بما فعل فقال لو ذات سوار لطمتني يريد لو حرة لطمتني والمعني لو لطمتني من
 كانت في الشرف لي كمنواً لها ن على ذلك ، وأما المثل الاخر وهو قول العرب « ان لا حظية فلا ألية »
 فعناه ان لا تكن لك في النساء حظية فاني غير ألية كأنها قالت ان كنت ممن لا تحظى عنده امرأة فاني غير
 ألية ، ولو عنت بالحظية نفسها لم يكن الا نصباً اذ التقدير الا أكن حظية فيكون منصوباً لانه خبر كان ،
 يضرب لمن أخطأته الخطوة فيقال ان أخطأتك الخطوة فيما تطلب فلا تأل أن تتودد الى الناس لهلك
 منك بعض ما تريد وأصله في المرأة تصلف عند زوجها ، وحظية وألية فعية من الخطوة والالو وألوت

أى قصرت والاصل حظيوة وأليوة وانما قلبت الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها على حد سيد وميت ،
وأما قوله تعالى (ولو أنهم صبروا) فإن وما بعدها من الاسم والخبر بتأويل مصدر من لفظ الخبر
مضاف الى الاسم وهو في موضع رفع بفعل محذوف وتقديره ولو ثبت صبرهم أو وقع لما ذكرناه من أن لولا
يليهما الا الفعل ، واعلم أنك لو قلت لو أن زيدا قائم لا كرمناه لم يجوز واذا قلت لو أن زيدا قائم لا كرمناه
جاز وذلك لوقوع الفعل في خبر أن فيكون مفسرا لذلك الفعل المحذوف الرفع كأننا قلنا لو صح أن زيدا
قائم أو لو ثبت ، « فان قيل » فكيف يكون قائم من قولك لو أن زيدا قائم دالا على صح وثبت وليس
من لفظه قيل لما كانا في المعنى شيئا واحدا جاز أن يفسر أحدهما بالآخر ألا ترى انه لا فرق بين أن
تقول قائم زيد وبين أن تقول صح قيام زيد أو ثبت قيام زيد فلما كان إياه في المعنى جاز أن يدل قائم
على صح لان الصحة للقيام فيجوز أن يدل أحدهما على الآخر من حيث هما فعلان ماضيان وأحدهما
ملتبس بالآخر من حيث كانت أن وما اتصل بها في موضع المصدر والفعل المضمر مسند اليه ، وقد أجاز
سيبويه أن تكون أن وما اتصل بها بعد لو وان كان فيها معنى المجازاة في موضع رفع بالابتداء والخبر
محذوف وجاز لان الفعل الذي هو خبر أن يصحح لها معنى المجازاة وساغ ذلك لانها ليست عاملة كان
الشرطية فجاز أن يقع بعدها المبتدأ ، وقال السيرافي لو كانت أن في موضع اسم مبتدأ لجاز أن يقال لو
أن زيدا جالس أتيناك على معنى لو وقع هذا والحق الاول لاقتضاءها الفعل *

المبتدأ والخبر

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هما الاسمان المجردان للاسناد نحو قولك زيد منطلق ، والمراد
بالتجريد اخلاؤهما من العوامل التي هي كان وان وحسبت وأخواتهما لانهما اذا لم يخلوا منها تلعبت بهما
وغصبتهما القرار على الرفع ، وانما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الاسناد لانهما لو جردا لا
للاسناد لكانا في حكم الاصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة لان الاعراب لا يستحق الا بعد العقد
والتركيب وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما لانه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا من حيث ان
الاسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند اليه ، ونظير ذلك أن معنى التشبيه في كأن لما اقتضى مشبها
ومشبها به كانت عاملة في الجزئين ، وشبههما بالفاعل ان المبتدأ مثله في انه مسند اليه والخبر في انه
جزء ثان من الجملة ﴾

قال الشارح : هذا الفصل واضح من كلام صاحب الكتاب غير أننا نذكر نكتا تختص بهذا الفصل
لا بد منها ، اعلم ان المبتدأ كل اسم ابتدأته وجردته من العوامل اللفظية للاخبار عنه ، والعوامل اللفظية
هي أفعال وحروف تختص بالمبتدأ والخبر فاما الافعال فتعحو كان وأخواتها والحروف نحو ان وأخواتها وما
الحجازية ، وانما اشترط أن يكون مجردا من العوامل اللفظية لان المبتدأ شرطه أن يكون مرفوعا واذا لم
يتجرد من العوامل تلعبت به فرفعه تارة ونصبته أخرى نحو كان زيد قائما وان زيدا قائم وما زيد قائما
وظننت زيدا قائما واذا كان كذلك خرج عن حكم المبتدأ والخبر الى شبه الفعل والفاعل وهذا معنى

قوله « غصبتها القرار على الرفع » وقوله « المجردان للاسناد » يريد بذلك أنك إذا قلت زيد فتجرده من العوامل اللفظية ولم تخبر عنه بشيء كان بمنزلة صوت تصوته لا يستحق الاعراب لأن الاعراب إنما أتى به للفرق بين المعاني وإذا أخبرت عن الاسم بمعنى من المعاني المفيدة احتيج إلى الاعراب ليدل على ذلك المعنى فأما إذا ذكرته وحده ولم تخبر عنه كان بمنزلة صوت تصوته غير معرب ، وقوله « وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما لأنه معنى قد تناولهما معاً تناوولا واحداً » إشارة إلى أن العامل في المبتدأ والخبر تجريداهما من العوامل اللفظية ، وهي مسألة قد اختلف فيها العلماء « فذهب السكوفيون » إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعا قالوا وإنما قلنا ذلك لانا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر والخبر لا بد له من مبتدأ فلما كان كل واحد منهما لا يتفك من الآخر ويقضي صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل عمل صاحبه فيه قالوا ولا يمنع الشيء أن يكون عاملاً ومعمولاً في حال واحدة ، وقد جاء لذلك نظائر منها قوله تعالى (أيا مائدعوا فله الاسماء الحسنى) فنصب أيا تدعوا وجزم تدعوا بأى فكان كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً في حال واحدة ، ومثله قوله تعالى (أينا تكونوا يسركم الموت) فأينا منصوب بتكونوا لأنه الخبر وتكونوا مجزوم بأينا وذلك كثير في كلامهم فكذلك ههنا ، وهو فاسد لأنه يؤدي إلى محال وذلك أن العامل حقه أن يتقدم على المعمول وإذا قلنا أنهما يترافعا وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر وذلك محال لأنه يلزم أن يكون الاسم الواحد أولاً وآخرآ في حال واحدة ، ومما يؤيد فساد ما ذهبوا إليه جواز دخول العوامل اللفظية عليهما نحو كان زيد أخاك وإن زيدا أخوك وظننت زيدا أخاك فلو كان كل واحد منهما عاملاً في الآخر لما جاز أن يدخل عليه عامل غيره ، وأما الآيات التي أوردوها فإن الجواب عنها من وجهين أحدهما أنا لا نسلم أن الجزم في الفعل بنفس الاسم المنصوب وإنما هو بتقدير حرف الشرط الذي هو إن والنصب في الاسم بالفعل المذكور فإذا العامل في كل واحد منهما غير الآخر ، الثاني أنا نسلم أن كل واحد منهما عامل في الآخر إلا أنه باعتبارين فلجزم باعتبار نيابته عن حرف الشرط لامن حيث هو اسم والنصب في الاسم بالفعل نفسه فهما شيان مختلفان وليس كذلك ما نحن فيه لأنه باعتبار واحد يكون عاملاً ومعمولاً وهو كونه مبتدأ وخبرآ ، « وذهب البصريون » إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو معنى ثم اختلفوا فيه فذهب بعضهم إلى أن ذلك المعنى هو التعرّي من العوامل اللفظية وقال الآخرون هو التعرّي وإسناد الخبر إليه وهو الظاهر من كلام صاحب هذا الكتاب ، والقول على ذلك أن التعرّي لا يصح أن يكون سبباً ولا جزءاً من السبب وذلك أن العوامل توجب عملاً والعدم لا يوجب عملاً إذ لا بد للموجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة ، « فإن قيل » العوامل في هذه الصنعة ليست مؤثرة تأثيراً حسيّاً كالأحراق للنار والبرد والبل الماء وإنما هي أمارات ودلالات والإمارة قد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده ألا ترى أنه لو كان ملك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر وصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر فكذلك ههنا « قيل » هذا فاسد لأنه ليس الغرض من قولهم أن التعرّي عامل أنه معرف للعامل إذ

لوزعم أنه معرف لكان اعترافاً بأن العامل غير التعري ، وكان أبو اسحق يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم يعني من الاخبار عنه قال لان الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرفع للمبتدأ ، والصحيح أن الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك اياه أولاً لثان كان خبراً عنه والاولية معنى قائم به يكسبه قوة اذ كان غيره متعلقاً به وكانت وتبته متقدمة على غيره ، وهذه القوة تشبه به الفاعل لان الفاعل شرط تحقق معنى الفعل وأن الفاعل قد أسند اليه غيره كما ان المبتدأ كذلك الا ان خبر المبتدأ بعده وخبر الفاعل قبله وفيما عدا ذلك هما فيه سواء ، وأما العامل في الخبر فذهب قوم الى انه يرتفع بالابتداء وحده وهو ظاهر مذهب صاحب الكتاب ألا ترى الى قوله « وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما » وانما قلنا ذلك لانه قد ثبت أنه عامل في المبتدأ فوجب أن يكون عاملاً في الخبر لانه يقتضيهما معاً ألا ترى أن كأن لما اقتضت مشبهاً ومشبهاً به كانت عاملة في الجزئين كذلك ههنا هذا معنى قوله « لانه معني يتناولهما معاً تناوولا واحداً » يعني الابتداء ، وذهب آخرون الى أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر قالوا لانا وجدنا الخبر لا يقع الا بعد المبتدأ والابتداء فوجب أن يعمل فيه وهذا القول عليه كثير من البصريين ولا ينفك من ضعف وذلك من قبل ان المبتدأ اسم والاصل في الاسماء أن لا تعمل واذا لم يكن لها تأثير في العمل والابتداء له تأثير فاضافة ما لا تأثير له الى ما له تأثير لا تأثير له ، ويمكن أن يقال أن الشيتين اذا تركبا حدث لهما بالتركيب معنى لا يكون في كل واحد من أفراد ذلك المركب ، والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده على ما ذكر كما كان عاملاً في المبتدأ الا ان عمله في المبتدأ بلا واسطة وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ وان لم يكن للمبتدأ أثر في العمل الا أنه كالشرط في عمله كما لو وضعت ماء في قدرة ووضعتها على النار فان النار تسخن الماء فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها فكذلك هنا ، وذهب قوم الى أن الابتداء عمل في المبتدأ والمبتدأ وحده عمل في الخبر وهذا ضعيف لان المبتدأ اسم كما ان الخبر اسم وليس أحدهما بأولى من صاحبه في العمل فيه لان كل واحد منهما يقتضى صاحبه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والمبتدأ على نوعين معرفة وهو القياس ونكرة اما موصوفة كاتي في قوله عز وجل (ولعبد مؤمن) واما غير موصوفة كاتي في قولهم أرجل في الدار أم امرأة وما أحد خير منك وثمر أهر ذا ناب وتحت رأسي سرج وعلى أبيه درع ﴾

قال الشارح : اعلم ان أصل المبتدأ أن يكون معرفة وأصل الخبر أن يكون نكرة وذلك لان الغرض في الاخبارات افادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلك في علم ذلك الخبر ، والاخبار عن النكرة لا فائدة فيه ألا ترى انك لو قلت رجل قائم أو رجل عالم لم يكن في هذا الكلام فائدة لانه لا يستذكر أن يكون رجل قائماً وعالم في الوجود من لا يعرفه المخاطب وليس هذا الخبر الذي تنزل فيه المخاطب منزلك فيما تعلم فاذا اجتمع معك معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ وأن يكون الخبر النكرة لانك اذا ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت قائماً ينتظر الذي لا يعلمه فاذا

قلت قائم أو حكيم فقد أعلمته بمنزل ما علمت مما لم يكن بعلمه حتى يشاركك في العلم فلو عكست وقلت قائم زيد قائم منكورا لا يعرفه المخاطب لم يجعله خبرا مقدما يستفيد منه المخاطب ولا يصح أن يكون زيد الخبر لان الامة لا تستفاد ولا يساوي المتكلم المخاطب لان النكرة مالا يعرفه المخاطب وان كان المتكلم يعرفه ألا ترى انك تقول عندي رجل فيكون منكورا وان كان المتكلم يعرفه فالمعرفة والنكرة بالنسبة الى المخاطب فلذلك قال « المبتدأ على نوعين معرفة وهو القياس » وقد ابتدأوا بالنكرة في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة وتلك المواضع النكرة الموصوفة والنكرة اذا اعتمدت على استفهام أو نفي واذا كان الخبر عن النكرة ظرفا أو جارا ومجرورا وتقدم عليها نحو نحت رأسى سرج ولى مال واذا كان في تأويل النفي نحو قولهم شر أهر ذا ناب ، فأما النكرة الموصوفة فنحو قولك رجل من بني تميم جاءني ومثله قوله تعالى (واعبدوا مؤمن خير من مشرك) لما وصف الرجل بأنه من بني تميم والعبد بأنه مؤمن يخص من رجل آخر ليس له تلك الصفة فقرب بهذا التخصيص من المعرفة فحصل بالاخبار عنه فائدة وانما يراعى في هذا الباب الفائدة ، وكذلك اذا اعتمدت النكرة على استفهام أو نفي لان الكلام صار غير موجب فتضمنت النكرة معنى العموم فأقادت فجاز الابتداء بها لذلك وذلك نحو قولك « أرجل عندك أم امرأة وما أحد خير منك » وقالوا في المثل « شر أهر ذا ناب » فالابتداء بالنكرة فيه حسن لان معناه ما أهر ذا ناب الا شر فالابتداء ههنا محمول على معنى الفاعل وجري مثلا فاحتمل والامثال تحتل ولا تغير ، ومعنى شر أهر ذا ناب أنهم سمعوا هرير كلب في وقت لا يهر مثله فيه الا لسوء ظن ولم يكن قرضهم الاخبار عن شر وانما يريدون الكلب أهره شر وانما كان محمولا على معنى النفي لان الاخبار به أقوى لانه أوكد ألا ترى ان قولك ما قام الا زيد أوكد من قولك قام زيد وانما احتيج الى التوكيد في هذه المواضع من حيث كان أمرا مهما لما ذكرناه ، ومما جاء من ذلك قولهم في المثل شيء ما جاء بك يقوله الرجل لرجل جاءه ومجيئه غير معهود في ذلك الوقت أى ما جاء بك الا شيء أى حادث لا يعمد مثله ، وأما قولهم « تحت رأسى سرج وعلى أبيه درع ولك مال » فالذي سوغ ذلك كونك صدرت في الخبر معرفة هي المحدث عنها في المعنى ألا ترى ان السرج من قولك تحت رأسى سرج وان كان المحدث عنه في اللفظ فالرأس مضاف الى ضمير المتكلم وهو الياء من رأسى وهذا الضمير هو المحدث عنه في المعنى كأنك قلت أنا متوسد سرجا وكذلك على أبيه درع كأنك قلت أبوه متدرع وكذلك لك مال المعنى أنت ذو مال فلما كان المعنى مفيدا جاز وان كان اللفظ على خلافه ، والذي يؤيد عندك ما قلناه انك لو قلت تحت رأسى سرج وعلى رجل درع ولرجل مال لم يكن كلاما ، وانما اشترط ههنا أن يكون الخبر مقدما لوجهين . أحدهما ان الظرف والجار والمجرور قد يكونان وصفين للنكرة اذا وقعما بعدها لانه في الحقيقة جملة من حيث كان متعلقا باستقار وهو فعل ويدل أنه جملة أنه يقع صلة والصلات لا تكون الا جملا واذا كان كذلك فلو قلت سرج تحت رأسى أو درع على أبيه أو قال درهم لى لتوهم المخاطب أنه صفة وينتظر الخبر فيقع عنده لبس ، والوجه الثاني أنهم استقبلوا الابتداء بالنكرة في الواجب فلما سمع ذلك عندهم في اللفظ أخروا المبتدأ وقدموا الخبر وانما كان تأخيرها أحسن من تقديمه لانه وقع

موقع الخبر ومن شرط الخبر أن يكون نكرة فصلح اللفظ وإن كنا قد أحطنا علماً أنه المبتدأ ، ومن ذلك قولهم سلام عليك وويل له قال الله تعالى (سلام عليك سأستغفر لك ربى . وويل للطغفنين) ومن ذلك أمت في حجر لافيك ، فهذه الاسماء كلها انما جاز الابتداء بها لانها ليست أخباراً في المعنى انما هي دعاء أو مسألة فهي في معنى الفعل كما لو كانت منصوبة والتقدير ليسلم الله عليك ويلزمه الويل ، وقولهم أمت في حجر لافيك معناه ليكن الأمت في الحجارة لا فيك والأمت اختلاف انخفاض وارتفاع قال الله تعالى (لا ترى فيها عوجاً ولا أمتاً) والمعنى أبقاك الله بعد فناء الحجارة لان الحجارة مما يوصف بالبقاء قال الشاعر

مَا أَطْيَبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَرَ تَذَبُّو الْحَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلُومٌ

فلما كانت في معنى الفعل كانت مفيدة كما لو صرحت بالفعل ، والفرق بين الرفع والنصب أنك اذا رفعت كأنك ابتدأت شيئاً قد ثبتت عندك واستقر واذا نصبت كأنك تعمل في حال حديثك في اثباتها *
﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والخبر على نوعين مفرد وجملة فالمفرد على ضربين خال عن الضمير ومتضمن له وذلك زيد غلامك وعمرو منطلق ﴾

قال الشارح : اعلم ان خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيدة السامع ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً والذي يدل على ذلك أن به يقع التصديق والتكذيب ألا ترى أنك اذا قلت عبد الله منطلق فالصدق والكذب انما وقعا في انطلاق عبد الله لا في عبد الله لان الفائدة في الانطلاق وانما ذكرت عبد الله وهو معروف عند السامع لتسند اليه الخبر الذي هو الانطلاق ، وخبر المبتدأ على ضربين مفرد وجملة فاذا كان الخبر مفرداً كان هو المبتدأ في المعنى أو منزلاً منزله فالاول نحو قولك زيد منطلق ومحمد نبينا فالمنطلق هو زيد ومحمد هو النبي صلى الله عليه وسلم ويؤيد عندك ههنا أن الخبر هو المبتدأ أنه يجوز أن تفسر كل واحد منهما بصاحبه ألا تراك لو سئلت عن زيد من قولك زيد منطلق فقلت من زيد هذا الذي ذكرته اقلت هو المنطلق ولو قيل من المنطلق لقلت هو زيد فلما جاز تفسير كل واحد منهما بالآخر دل على انه هو ، وأما المنزل منزلة ما هو هو فنحو قولهم أبو يوسف أبو حنيفة فأبو يوسف ليس بأحنيفة انما سد مسده في العلم وأغني غناه ، ومنه قوله تعالى (وأزواجه أمهاتهم) أي هن كالأمهات في حرمة التزويج وليس بأمهات حقيقة ألا ترى الى قوله تعالى (ان أمهاتهم الا اللاتي ولدنهم) فبقي أن لا تكون أمهات حقيقة الا الوالدات ، ثم المفرد على ضربين يكون متحملاً للضمير وخالياً منه فالذي يتحمل الضمير ما كان مشتقاً من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وما كان نحو ذلك من الصفات وذلك قولك زيد ضارب وعمرو مضروب وخالد حسن ومحمد خير منك ففي كل واحد من هذه الصفات ضمير مرفوع بأنه فاعل لا بد منه لأن هذه الاخبار في معنى الفعل فلا بد لها من اسم مسند اليه ولما كانت مسندة الى المبتدأ في المعنى ولا يصح تقديم المسند اليه على المسند أسند الى ضميره وهذا هو التحقيق ؛ والذي يدل على تحملها الضمير المرفوع أنك لو أوقعت موقع المضمر ظاهراً لكان مرفوعاً نحو زيد ضارب أبوه ومكرم أخوه وحسن وجهه واذا عملت في الظاهر لكونه

فاعلا عملت في المضمر اذا أسندت اليه لكونه فاعلا وذلك من حيث كان الخبر في حكم الفعل من حيث لا يرى الفعل من فاعل كذلك هذه الاسماء ، وتحمل هذه الاشياء الضمير مجمع عليه من حيث كان الخبر منسوبا الى ذلك المضمر ولو نسبتته الى ظاهر لم يكن فيه ضمير نحو زيد ضارب غلامه لان الفعل لا يرفع فاعلين وكذلك ما كان في حكمه وجارياً مجزاه « وأما القسم الثاني وهو ما لا نحمل الضمير من الاخبار » وذلك اذا كان الخبر اسما محضاً غير مشق من فعل نحو زيد أخوك وعمر غلامك فهذا لا يتحمل الضمير لانه اسم محض عار من الوصفية ، والذي يتضمن الضمير من الاسماء ما تقدم وصفه من الاخبار المشتقة كاسم الفاعل وغيره مما ذكرناه وهذه الاسماء ليست كذلك وانما الاخبار بأنه مالك للغلام ومختص بأخوة زيد ، وقد ذهب الكوفيون وعلي بن عيسى الرمانى من المتأخرين من البصريين الى انه يتحمل الضمير قالوا لانه وان كان اسماً جامداً غير صفة فانه في معنى ما هو صفة ألا ترى انك اذا قلت زيد أخوك وجعفر غلامك لم ترد الاخبار عن الشخص بأنه مسمى بهذه الاسماء وانما المراد اسناد معنى الاخوة وهى القرابة ومعنى الغلامية وهى الخدمة اليه وهذه المعاني معانى أفعال ، والصحيح الاول وعليه الاكثر من أصحابنا لان نحمل الضمير انما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى وذلك لما فيه من معنى الاشتقاق ولفظ الفعل وهو معدوم ههنا ، واعلم ان خبر المبتدا اذا كان مفرداً سواء كان مشتقاً أو غير مشتق فانه يكون مرفوعاً مثل المبتدا لان الابتداء والتعريف كما رفع المبتداً على ما ذكرناه كذلك رفع الخبر لان تناوله إياه كتناوله المبتداً الا ان تناوله المبتداً بلا واسطة وتناوله الخبر بواسطة المبتدا فكان المبتداً شرطاً لاعلة وقد تقدم ذلك *

قال صاحب الكتاب * والجملة على أربعة أضرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية وذلك زيد ذهب أخوه وعمر وأبوه منطلق وبكر ان تعطه يشكرك وخالد فى الدار *

قال الشارح : اعلم ان الجملة تكون خبراً للمبتدا كما يكون المفرد الا انها اذا وقعت خبراً كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه ولذلك يحكم على موضعها بالرفع على معنى انه لو وقع المفرد الذى هو الاصل موقعها لكان مرفوعاً ، والذي يدل على ان المفرد أصل والجملة فرع عليه أمران أحدهما أن المفرد بسيط والجملة مركب وبسيط أول والمركب ثان فاذا استقل المعنى بالاسم المفرد ثم وقعت الجملة موقعه فالاسم المفرد هو الاصل والجملة فرع عليه ، والامر الثانى أن المبتداً نظير الفاعل في الاخبار عنهما والخبر فيهما هو الجزء المستفاد فكما أن الفعل مفرد فكذلك خبر المبتدا مفرد ، واعلم انه « قسم الجملة الى أربعة أقسام فعلية واسمية وشرطية وظرفية » وهذه قسمة أبى على وهى قسمة لفظية وهى فى الحقيقة ضربان فعلية واسمية لان الشرطية فى التحقيق مركبة من جملتين فعليتين الشرط فعل وفاعل والجزاء فعل وفاعل والظرف فى الحقيقة للخبر الذى هو استقر وهو فعل وفاعل ، فمثال « الجملة الفعلية » زيد قام أبوه فزيد مرفوع بالابتداء وقام فى موضع خبره وفيه ضمير يرتفع بأنه فاعل كارتفاع الاب فى قوله زيد قام أبوه وهذا الضمير يعود الى المبتدا الذى هو زيد ولولا هذا الضمير لم يصح أن تكون هذه الجملة خبراً عن هذا المبتدا وذلك لان الجملة كل كلام مستقل قائم بنفسه فاذا لم يكن فى الجملة ذكر يرتبطها بلبتتها

حتى تصير خبراً وتصير الجملة من تمام المبتدا وقعت الجملة أجنبية من المبتدا ولا تكون خبراً عنه ألا ترى أنك لو قلت زيد قام عمرو لم يكن كلاماً لعدم العائد فإذا كان ذلك كذلك لم يكن بد من العائد وتكون الجملة التي العائد منها في موضع رفع خبراً ، وأما الجملة الاسمية فأن يكون الجزء الاول منها اسماً كما سميت الجملة الاولى فعلية لان الجزء الاول فعل وذلك نحو زيد أبوه قائم ومحمد أخوه منطلق فزيد مبتداً أول وأبوه مبتداً ثان وقائم خبر المبتدا الثاني والمبتدا الثاني وخبره في موضع رفع لوقوعه موقع خبر المبتدا الاول كما كان قوامك قام أبوه كذلك في المسئلة الاولى فأخبرت عن المبتدا الثاني وهو الاب بفرد ولذلك لم نحتاج الى ضمير وأخبرت عن المبتدا الاول بجملة من مبتدا وخبر وهي أبوه قائم والهاء عائدة الى المبتدا ولولا هي لم يصح الخبر كما قلنا في الجملة الفعلية ، وأما « الجملة الثالثة وهي الشرطية » فنحو قوامك زيد ان يتم أقم معه فهذه الجملة وان كانت من أنواع الجمل الفعلية وكان الاصل في الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله نحو قام زيد الا انه لما دخل ههنا حرف الشرط ربط كل جملة من الشرط والجزء بالآخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة نحو المبتدا والخبر وكما ان المبتدا لا يستقل الا بذكر الخبر كذلك الشرط لا يستقل الا بذكر الجزء والمصيرورة الشرط والجزء كالجملة الواحدة جاز أن يعود الى المبتدا منها عائد واحد نحو زيد ان تكرمه يشرك عمرو فالهاء في تكرمه عائدة الى زيد ولم يعد من الجزء ذكر ولو عاد الضمير منهما جاز وليس بلازم نحو زيد ان يتم أكرمه ففي يتم ضمير من زيد وكذلك الهاء في أكرمه تعود اليه أيضاً ، « الرابعة الظرف » والظرف على ضربين ظرف من الزمان وظرف من المكان وحقيقة الظرف ما كان وعاء وسمى الزمان والمكان ظرفاً لوقوع الحوادث فيهما وقد يقع الظرف خبراً عن المبتدا نحو قوامك زيد خلفك والقتال اليوم ، واعلم ان الظرف على ضربين ظرف زمان وظرف مكان والمبتداً أيضاً على ضربين جنة وحدث فالجئة ما كان شخصاً مرئياً والحدث ما كان معنى نحو المصادر مثل العلم والقدرة فإذا كان المبتداً جئة نحو زيد وعمرو وأردت الاخبار عنه بالظرف لم يكن ذلك الظرف الا من ظروف المكان نحو قوامك زيد عندك وعمرو خلفك وإذا كان المبتدا حدثاً نحو القتال والخروج جاز أن يخبر عنه بالمكان والزمان ، والعلة في ذلك أن الجئة قد تكون في مكان دون مكان فإذا أخبرت باستقرارها في بعض الامكنة يثبت اختصاصها بذلك المكان مع جواز أن تكون في غيره ، وكذلك الحدث يقع في مكان دون مكان مثال ذلك قوامك زيد خلفك تخلفك خبر عن زيد وهو مكان معلوم بجواز أن يخلو منه زيد بأن يكون أمامك أو يمينك أو في جهة أخرى غيرهما فإذا خصصته بخلفك استفاد المخاطب ما لم يكن عنده وكذلك القتال أمامك يجوز أن يقع في مكان غير ذلك ، وأما ظرف الزمان فإذا أخبرت به عن الحدث أفاد لان الاحداث ليست أموراً ثابتة موجودة في كل الاحيان بل هي أعراض منقضية تحدث في وقت دون وقت فإذا قات القتال اليوم أو الخروج بعد غد استفاد المخاطب ما لم يكن عنده لجواز أن يخلو ذلك الوقت من ذلك الحدث ، وأما الجئت فاشخاص ثابتة موجودة في الاحيان كلها لا اختصاص لحلوها بزمان دون زمان اذ كانت موجودة في جميع الازمنة فإذا أخبرت وقلت زيد اليوم أو عمرو الساعة لم تغد المخاطب شيئاً ليس عنده لان التقدير زيد حال أو مستقر

في اليوم وذلك معلوم لانه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم اذ كان الزمان لا يتضمن واحدا دون واحد ، « فان قيل » فأنت تقول الليلة الهلال واللال جثة فكيف جاز ههنا ولم يجوز فيما تقدم فالجواب انه انما جاز في مثل الليلة الهلال على تقدير حذف المضاف والتقدير الليلة حدوث الهلال أو طلوع الهلال فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه للدلالة قريئة الحال عليه لانك انما تقول ذلك عند توقع طلوعه فلو قلت الشمس اليوم أو القمر الليلة لم يجوز الا أن يكونا متوقعين وكذلك لو قلت اليوم زيد لمن يتوقع وصوله وحضوره جاز ، واعلم أن الخبر اذا وقع ظرفا أو جارا ومجرورا نحو زيد في الدار وعمره عندك ليس الظرف بالخبر على الحقيقة لان الدار ليست من زيد في شيء وانما الظرف معمول للخبر ونائب عنه والتقدير زيد استقر عندك أو حدث أو وقع ونحو ذلك فهذه هي الاخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين وانما حذفها وأقت الظرف مقامها ايجازا لما في الظرف من الدلالة عليها اذ المراد بالاستقرار استقرار مطلق لا استقرار خاص على ما تقدم بيانه فلو أردت بقولك زيد عندك أنه جالس أو قائم لم يجوز الحذف لان الظرف لا يدل عليه لانه ليس من ضرورة كونه في الدار أن يكون جالسا أو قاعدا ، واعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في ذلك المحذوف هل هو اسم أو فعل فذهب الاكثر الى انه فعل وأنه من حيز الجمل وتقديره زيد استقر في الدار أو حل في الدار ويدل على ذلك أمران أحدهما جواز وقوعه صلة نحو قولك الذي في الدار زيد والصلة لا تكون الا جملة « فان قيل » التقدير الذي هو مستقر في الدار كما قال ما أنا بالذي قائل لك شيئا والمراد بالذي هو قائل فكذلك هنا يكون الظرف متعلقا باسم مفرد على تقدير مبتدأ محذوف قبل اطراد وقوع الظرف خبراً من غير هو دليل على ما قلناه فان ظهرت في اللفظ كان حسناً وان لم تأت بها فحسن أيضاً ولم يبيح قبح ما أنا بالذي قائل لك ولا هو في قلبه فاطراد جاءني الذي في الدار وقلة ما أنا بالذي قائل لك شيئا يدل على ما ذكرناه ، والامر الثاني أن الظرف والجار والمجرور لا بد لهما من متعلق به والاصل أن يتعلق بالفعل وانما يتعلق بالاسم اذا كان في معنى الفعل ومن لفظه ولا شك أن تقدير الاصل الذي هو الفعل أولى ، وقل قوم منهم ابن السراج أن المحذوف المقدر اسم وأن الاخبار بالظرف من قبيل المفردات اذ كان يتعلق بمفرد فتقديره مستقر أو كائن ونحوهما والحجة في ذلك أن أصل الخبر أن يكون مفرداً على ما تقدم والجملة واقعة موقعه ولا شك أن اخبار الاصل أولى ووجه ثانياً أنك اذا قدرت فعلا كان جملة واذا قدرت اسما كان مفرداً وكلما قل الاخبار والتقدير كان أولى ، واعلم انك لما حذف الخبر الذي هو استقر أو مستقر وأقت الظرف مقامه على ما ذكرنا صار الظرف هو الخبر والمعاملة معه وهو مغاير المبتدأ في المعنى ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار الى الظرف وصار مرتفعاً بالظرف كما كان مرتفعاً بالاستقرار ثم حذف الاستقرار وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز اظهاره للاستغناء عنه بالظرف ، وقد صرح ابن جني بجواز اظهاره والقول عندي في ذلك أن بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار ونقل الضمير الى الظرف لا يجوز اظهار ذلك المحذوف لانه قد صار أصلاً مرفوضاً فان ذكرته أولاً وقلت زيد استقر عندك لم يمنع منه مانع ، واعلم انك اذا قلت زيد عندك فمضدك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف سواء كان فعلاً أو اسماً وفيه ضمير مرفوع والظرف وذلك

الضمير في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ وإذا قلت زيد في الدار أو من الكرام فلجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار على حد انتصاب عندك إذا قلت زيد عندك ثم الجار والمجرور والضمير المنتقل في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ ، وذهب الكوفيون إلى أنك إذا قلت زيد عندك أو خلفك لم ينتصب عندك وخلفك باضمار فعل ولا بتقديره وإنما ينتصب بخلاف الأول لأنك إذا قلت زيد أخوك فزيد هو الآخر فكل واحد منهما رفع الآخر وإذا قلت زيد خلفك فإن خلفك مخالف لزيد لأنه ليس إياه فنصبناه بالخلاف ، وهذا قول فاسد لأنه لو كان الخلاف يوجب النصب لانتصب الأول كما ينتصب الثاني لأن الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثاني أيضاً لأن الخلاف عدم الماثلة فكل واحد قد فعل بصاحبه مثل ما فعل صاحبه به ، وأيضاً فإن من مذهبهم أن المبتدأ مرتفع بعائد يعود إليه من الظرف إذا قلت زيد عندك وذلك العائد مرفوع وإذا كان مرفوعاً فلا بد له من رافع وإذا كان له رافع في الظرف كان ذلك الرافع هو الناصب فأعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولا بد في الجملة الواقعة خبراً من ذكر يرجع إلى المبتدأ وقولك في الدار معناه استقر فيها وقد يكون الراجع معلوماً فيستغنى عن ذكره وذلك في مثل قولهم البر الكرم بستين والسمن منوان بدرهم وقوله تعالى (ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور) ﴾

قال الشارح قد تقدم قولنا أن خبر المبتدأ إذا وقع جملة فعلية كانت أو اسمية أو شرطية أو ظرفية فلا بد فيها من ضمير يرجع إلى المبتدأ يربطها بالمبتدأ لئلا تقع أجنبية من المبتدأ إذا كانت غير الأول ، وقوله « إذا قلت زيد في الدار معناه استقر فيها » يعني أنه يتعلق بمحذوف وقد تقدم بيان ذلك ، وقوله « وقد يكون الراجع معلوماً فيستغنى عن ذكره » يعني أن الراجع إلى المبتدأ إذا كان الخبر جملة فانه يجوز حذفه واسقاطه مع شدة الحاجة إليه وذلك إذا كان موضع المضمرة معلوماً غير ملتبس كقولهم « السمن منوان بدرهم » فالسمن مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان وبدرهم خبر المبتدأ الثاني والمنوان وخبره خبر المبتدأ الأول والعائد محذوف تقديره منوان منه بدرهم فموضع منه المحذوف رفع لأنه صفة لمنوين وفيه ضميران أحدهما مرفوع يعود إلى الموصوف وهو المنوان والثاني الهاء المجرورة وهي تعود إلى السمن لا بد من هذا التقدير لئلا ينقطع الخبر عن المبتدأ ولم يتصل به وساغ حذف العائد ههنا لأن حصول العلم به أغنى عن ظهوره وذلك أن السمن هنا جنس وما بعده بعض من الجنس وإنما يذكر هذا الكلام لتسمير الجنس يقابل كل مقدار منه بمقدار من الثمن فكأنه قل السمن كله منوان منه بدرهم ولولا هذا التقدير لكان المعنى أن السمن كله منوان وأنه بدرهم والمراد غير ذلك ، ومثله « البر الكرم بستين » إلا أن المحذوف ههنا شيئان أحدهما ما هو من الكلام وفيه العائد وهو منه وتقديره البر الكرم منه بستين إلا أن موضع منه هنا نصب على الحال لأنه لا يجوز أن يكون نعتاً لا لذكره إذ كان معرفة والعامل في الحال الجار والمجرور الذي هو الخبر وهو بستين وصاحب الحال المضمرة المرفوعة فيه وجاز تقديمه عليه وإن كان العامل معنى لأن لفظ الحال جار ومجرور فصار كقولك كل يوم لك ثوب ، وفي منه ضميران على ما ذكر أحدهما مرفوع يعود إلى المضمرة في بستين والآخر الهاء العائدة إلى المبتدأ الأول الذي هو البر وهي الرابطة ، والثاني

من المحذوفين ما هو من نفس الكلام وليس فيه عائد وهو التمييز والتقدير البر الكر بستين درهما فترك ذكر الدرهم للعلم به وهو من تمام الكلام ألا ترى أنك لو لم ترده لالتبس ولم يعلم من أي الأنواع هو الثمن ، ولا يستبعد حذف العائد من الخبر أو شيء من الخبر للدلالة عليه فإنه قد جاء حذف الجملة التي هي خبر بأسرها للدلالة عليها نحو قوله تعالى (واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن) معناه فعدتهن ثلاثة أشهر إلا انه حذف للدلالة الاولى عليه واذا جاز حذف الجملة بأسرها كان حذف شيء منها أسهل ، وأما قوله تعالى (ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور) فن في موضع رفع بالابتداء وصبر وغفر الصلة والعائد ضمير الفاعل فيهما . وقوله « ان ذلك لمن عزم الامور » في موضع الخبر وإن المكسورة تقدر تقدير الجمل فلذلك اذا وقعت خبرا افتقرت الى ضمير عائد الى المبتدأ كما تقتصر الجملة اذا وقعت خبرا ولم يوجد العائد في الآية فكان مرادا تقديرها وانما حذف لقوة الدلالة عليه والمعنى ان ذلك الصبر منه أي من الصابر *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ كقولك نيمي أنا ومشنوء من يشنؤك وكقوله تعالى (سواء بحياهم ومماتهم وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) المعنى سواء عليهم الانذار وعدمه ، وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفا وذلك قولك في الدار رجل ﴾ قال الشارح يجوز تقديم خبر المبتدأ مفردا كان أو جملة فنحال المفرد قولك قائم زيد وذاهب عمرو وقائم خبر عن زيد وقد تقدم عليه وكذلك ذاهب خبر عن عمرو ومثال الجملة أبوه قائم زيد وأخوه ذاهب عمرو فأبوه مبتدأ وقائم خبره والجملة في موضع الخبر عن زيد وقد تقدم عليه وكذلك أخوه ذاهب مبتدأ وخبر في موضع الخبر عن عمرو ، وذهب الكوفيون الى منع جواز ذلك واحتجوا بأن قالوا انما قلنا ذلك لانه يؤدي الى تقديم ضمير الاسم على ظاهره ألا ترى أنك اذا قلت قائم زيد كان في قائم ضمير زيد بدليل أنه يظهر في التثنية والجمع فنقول قائمان الزيدان وقائمون الزيدون ولو كان خاليا عن الضمير لكان موحدا في الاحوال كلها وكذلك اذا قلت أبوه قائم زيد كانت الهاء في أبوه ضمير زيد فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره ، والمذهب الاول لكثرة استعماله في كلام العرب قالوا « مشنوء من يشنؤك ونيمي أنا » فن يشنؤك مبتدأ ، وقوله مشنوء الخبر وهو مقدم وكذلك نيمي أنا أنا مبتدأ ونيمي خبر مقدم ألا ترى أن الفائدة المحكوم بها انما هي كونه نيميا لا أنا المتكلم ، وأما قولهم أنه يؤدي الى تقديم المضر على الظاهر فنقول أن تقديم المضر على الظاهر انما يمنع اذا تقدم لفظا ومعني نحو ضرب غلامه زيدا وأما اذا تقدم لفظا والنية به التأخير فلا بأس به نحو ضرب غلامه زيد ألا ترى أن التلام ههنا مفعول ومرتبة المفعول أن يكون بعد الفاعل فهو وان تقدم لفظا فهو مؤخر تقديرا وحكما ، ومنه قوله تعالى « فأوجس في نفسه خيفة موسى) الهاء في نفسه عائدة الى موسى وان كان الظاهر متأخرا لانه في حكم المتقدم من حيث كان فاعلا ، ومثله قولهم في المثل في أكفانه لف الميت وقالوا في بيته يؤتى الحكم فقد تقدم المضر على الظاهر فيها لفظا لان النية بهما التأخير والتقدير لف الميت في أكفانه ويؤتى الحكم في بيته واذا ثبت ما ذكرنا من جاز

تقديم خبر المبتدأ عليه وان كان فيه ضمير لان النية فيه التأخير من قبل ان مرتبة المبتدأ قبل الخبر فاعرفه ، وأما قوله تعالى (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم وسواء عليهم يحياهم ومماتهم) فحياتهم مبتدأ ومماتهم عطف عليه وسواء خبر مقدم وإنما وحد الخبر ههنا والخبر عنه اثنان لوجهين أحدهما أن سواء مصدر في معنى اسم الفاعل في تأويل مستو والمصدر لا يثنى ولا يجمع بل يعبر بلفظة الواحد عن التثنية والجمع فيقال هذا عدل وهذا عدل وهؤلاء عدل فكذلك ههنا ، والوجه الآخر أن يكون أراد التقديم والتأخير كأنه قال محياهم سواء ومماتهم كما قال * فأنى وقيار بها لغريب * أراد فأنى لغريب بها وقيار ، وكذلك قوله تعالى (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) الفعل ههنا في تأويل المصدر والمعنى سواء عليهم الانذار وعدم الانذار فالانذار وما عطف عليه مبتدأ في المعنى وسواء الخبر وقد تقدم وسواء مصدر في معنى اسم الفاعل والتقدير مستويان على ما تقدم ألا ترى أن موضع الفائدة الخبر والشك إنما وقع في استواء الانذار وعدمه لا في نفس الانذار ولفظ الاستفهام لا يمنع من ذلك اذ المعنى على التبيين والتحقيق لا على الاستفهام وإنما الهمزة ههنا مستعارة للتسوية وليس المراد منها الاستفهام وإنما جاز استعارتها للتسوية لاشتراكهما في معنى التسوية ألا ترى أنك تقول في الاستفهام أزيد عندك أم عمرو وأزيد أفضل أم خالد والشيطان الاثنان يسأل عنهما قد استوى علمك فيهما ثم تقول في التسوية ما أبلى أفعل أم لم يفعل فأنت غير مستفهم وان كان اللفظ الاستفهام وذلك لمشاركتة الاستفهام في التسوية لان معنى ما أبلى أفعل أم لم يفعل أي هما مستويان في علمي كما قال في الاستفهام كذلك هذا هو التحقيق من جهة المعنى ، وأما اعراب اللفظ فقالوا سواء مبتدأ والفعلان بعده كالخبر لان بهما تمام الكلام وحصول الفائدة فكأنهم أرادوا اصلاح اللفظ وتوفيته حقه ، وقوله « وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً وذلك قولك في الدار رجل » قد تقدم في الفصل قبله لم ابتديء بالنكرة هنا ولم التزم تقديمه بما أغنى عن اعادته *

قال صاحب الكتاب * وأما سلام عليك وويل لك وما أشبههما من الأدعية فتروكة على حالها اذا كانت منصوبة منزلة منزلة الفعل ، وفي قولهم أين زيد وكيف عمرو ومتى القتال * قال الشارح : لما تقدم من كلامه أنه قد التزم تقديم الخبر اذا وقع المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً أورد على نفسه اشكالا وهو قولهم « سلام عليك وويل له » فان المبتدأ نكرة والخبر جار ومجرور ولم يتقدم على المبتدأ ثم أجاب بأن المبتدأ في قولك لك مال وتحتك بساط إنما التزم تقديم الخبر هناك خوفاً من التباس الخبر بالصفة وههنا لا يلبس لانه دعاء ومعناه ظاهر ألا ترى أنك اذا قلت سلام عليك وويل له بالرفع كان معناه كعناه منصوباً واذا كان منصوباً كان منزلاً منزلة الفعل فقولك سلاماً عليك وويل لك بمنزلة سلم الله عليك وعذبك الله فلما كان المعنى فيه ينزع الى معنى الفعل لم يغير عن حاله لان مرتبة الفعل أن يكون مقدماً ، وأما قوله « وفي قولهم أين زيد وكيف عمرو ومتى القتال » يريد أنه قد التزم ههنا تقديم الخبر أيضاً وإنما قدم الخبر في هذه المواضع لتضمنه همزة الاستفهام وذلك أنك اذا قلت أين زيد فأصله أزيد عندك فحذفوا الظرف وأنوا بأين مشتملة على الامكنة كلها وضمنوها معنى همزة الاستفهام

فقدموها لتضمنها الاستفهام لا لكونها خبراً ، وكذلك اذا قلت كيف زيد معناه على أى حال زيد واذا قلت متى القتال فمعناه القتال غداً ونحوه فعمل فيه ما عمل بأين وستوضح أحوال هذه الظروف المستفهم بها فى أما كتبها إن شاء الله تعالى *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز حذف أحدهما فن حذف المبتدأ قول المستهل الهلال والله وقولك وقد شمت ربحاً المسك والله أو رأيت شخصاً فقلت عبدالله وربى ومنه قول المرقش ﴿ إذ قال الخيس نعم ﴾ ومن حذف الخبر قولهم خرجت فاذا السبع وقول ذي الرمة :
فِيَاظِيْبَةَ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا أَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ

وقوله تعالى (فصر جميل) يحتمل الامرين أى فأمرى صبر جميل أو فصر جميل أجمل ﴿ قال الشارح : اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة فلا بد منهما الا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تنفى عن النطق بأحدهما فيحذف لدالتها عليه لان اللفاظ انما جيء بها للدلالة على المعنى فاذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتى به ويكون مراداً حكماً وتقديراً ، وقد جاء ذلك مجيئاً صالحاً فحذفوا المبتدأ مرة والخبر أخرى فما حذف فيه المبتدأ « قول المستهل الهلال والله » أى هذا الهلال والله والمستهل طالب الهلال كما يقال لطالب الفهم مستفهم ولطالب العلم مستعلم ، ومثله اذا شمت ربحاً طيبة قلت « المسك والله » أى هو المسك والله أو هذا المسك ، وكذلك لو رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة ذلك الشخص فاذا رأيته بعد قلت عبدالله وربى كأنك قلت ذاك عبدالله أو هذا عبدالله ، وكذلك لو حدثت عن شمائل رجل ووصف بصفات مثل مررت برجل راحم المساكين بار بوالديه فعرف بتلك الاوصاف فقلت زيد والله أى هو زيد أو المذكور زيد ، وأما بيت المرقش الاكبر

لَا يَبْعِدُ اللَّهُ التَّلَبُّبَ وَالسَّغَارَاتِ إِذْ قَالَ الْخَيْسُ نَعَمْ

فالتلبيب لبس السلاح والخيس الجيش والنعم الابل قال الفراء هو ذكر لا يؤنث يقال هذا نعم وارد ، والمعنى أنه يتأسف على الغير ولا سيما فى أوقات اقبالهم على الغنائم فيقول الجيش نعم أى هذا نعم فاطلبوه الا أنه حذف للعلم به ، وقد « حذف الخبر ايضا » كما حذف المبتدأ وأكثر ذلك فى الجوابات يقول القائل من عندك فنقول زيد والمعنى زيد عندي الا انك تركته للعلم به اذ السؤال انما كان عنه ، ومن ذلك قولهم « خرجت فاذا السبع » اعلم ان اذا تكون على ضربين زمانا وفيها معنى الشرط وتضاف الى الجملة الفعلية واذا وقع بعدها اسم كان ثم فعل مقدر نحو (اذا السماء انشقت واذا الارض مدت) والتقدير اذا انشقت السماء انشقت واذا مدت الارض مدت كان ذلك لتضمنه معنى الشرط والشرط يقتضى الفعل ، وتكون بمعنى المفاجأة وهى فى ذلك على ضربين تكون اسما وتكون حرفا واذا كانت اسما كانت ظرفاً من ظروف الامكنة واذا كانت حرفاً كانت من حروف المعاني الدالة على المفاجأة كما أن إن حرف دال على معنى المجازاة والهمزة حرف دال على معنى الاستفهام فاذا قلت خرجت فاذا السبع وأردت به الظرفية لم يكن ثم حذف وكان السبع مبتدأ واذا الخبر قد تقدم كما تقول عندي زيد

ويتعلق الظرف باستقرار محذوف فان ذكرت اسما آخر كان منصوباً على الحال فهو خرجت فاذا السبع واقفاً أو عادياً والعامل في الحال الظرف وان شئت رفعت على الخبر وجعلت الظرف من صلته ، فان جعلتها حرفاً كان الخبر محذوفاً لا محالة والتقدير خرجت فاذا السبع حاضر أو موجود لان المبتدأ لا بد له من خبر ولا خبر لها ههنا ظاهراً فوجب أن يكون مقدرًا ، وأما قول ذى الرمة * فيأظبية الوعاء * الخ فالخبر محذوف فيه والتقدير أنت الظبية أم أم سالم والمراد انكما التبسما علي لشدة تشابهكما فلم أعرف احداً كما من الاخرى ، والوعاء الارض اللينة ذات الرمل ، وجلجل موضع ويروى بلحاء غير المعجمة والنقا الكتيب من الرمل ، وقوله تعالى (فصبر جميل) احتمل الامرين وذلك أن يكون صبر مبتدأ والخبر محذوف والمعنى فصبر جميل أجمل من غيره أو فعندى صبر جميل وجاز الابتداء بقوله صبر جميل وهو نكرة لانها قد وصفت والنكرة اذا وصفت جاز الابتداء بها وقد تقدم بيان ذلك ، ويجوز أن يكون صبر جميل خبراً والمبتدأ محذوف والتقدير فأمرى صبر جميل أو صنعى صبر جميل *

قل صاحب الكتاب * وقد التزم حذف الخبر في قولهم لولا زيد لكان كذا لاسد الجواب مسده ، ومما حذف فيه الخبر لاسد غيره مسده قولهم أقائم الزيدان وضربى زيداً قائماً وأكثر شربي السويق ملتوتا وأخطب ما يكون الامير قائماً وقولهم كل رجل وضعته *

قل الشارح : اعلم أن لولا حرف يدخل علي جملتين احدهما مبتدأ وخبر والاخرى فعل وفاعل فتعاقب احدهما بالآخرى وتربطها بها كما يدخل حرف الشرط علي جملتين فعليتين فيربط احدهما بالآخرى فتصير ان كالجمله الواحدة فتقول قام زيد خرج محمد فهاتان جملتان متباينتان لا تعلق لاحدهما بالآخرى فذا أتيت بان الشرطية فقلت ان قام زيد خرج محمد ارتبطت الجملتان وتعلقت احدهما بالآخرى حتي لو ذكرت احدي الجملتين منفردة لم تفقد ولم تكن كلاماً ، وكذلك لولا تقول زيد قائم خرج محمد فهاتان جملتان متباينتان احدهما مبتدأ وخبر والاخرى فعل وفاعل فاعل فاذا أتيت بلولا وقلت لولا زيد قائم لخرج محمد ارتبطت الجملة الثانية بالجملة الاولى فصارتا كالجمله الواحدة الا انه حذف خبر المبتدأ من الجملة الاولى لكثرة الاستعمال حتي رفض ظهوره ولم يجوز استعماله فاذا قلت لولا زيد لخرج محمد كن تقديره لولا زيد حاضر أو مانع ومعناه أن الثاني امتنع لوجود الاول وليست الجملة الثانية خبراً عن المبتدأ لانه لا عائد منها الى زيد والجملة اذا وقعت خبراً فلا بد فيها من عائد الى المبتدأ وانما اللام وما بعدها كلام يتعاقب بلولا وجواب لها ، وقد شبه سيبويه ما حذف من خبر المبتدأ بعد لولا بقولهم اما لا ومعناه أن رجلاً أمر بأشياء يفعلها وقد شبهت عليه فوقف في فعلها فقبل له أفعل كذا وكذا ان كنت لاتفعل الجميع وزادوا على ان ما وحذفوا الفعل وما يتصل به وكثر حتي صار الاصل مهجوراً ، وربما وقع بعد لولا هذه الفعل والفاعل لاشتراكهما في معنى الآخر ألا ترى انه لا فرق من جهة المعنى بين زيد قائم وقام زيد قال الجموح

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا هَلَّا رَمَيْتَ بَعْضَ الْأَسْهُمِ السُّودِ
لَا دَرَ دَرُكَ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ لَوْلَا حُدِثْتُ وَلَا عَذَرِي لِحُدُودِ

والمراد لولا الحد ؛ وقال الكوفيون الاسم الواقع بعد لولا يرتفع بلولا نفسها لنبايتها عن الفعل والتقدير لولا ينمغ زيد وهذا ضعيف لوجوه منها أنه لو كان الامر على ما ادعوه لجاز وقوع أحد بعدها لان أحد يعمل فيها النفي ولم يسمع عنهم مثل ذلك ، الوجه الثاني أنه لو كان معناه النفي على ما ادعوه لجاز أن تعطف عليه بالواو ولأننا كيد النفي فتقول لولا زيد ولا خالد لا كرمك نحو قوله تعالى (وما يستوى الاعمي والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الاحياء ولا الاموات) فلما لم يجز ذلك ولم يستعمل دل على أن الجحود قد زایلها ، الوجه الثالث أن الحرف انما يعمل اذا اختص بالمعمول نحو حروف الجر فانها مختصة بالاسماء ونحو حروف الجزم اخفصت بالدخول على الافعال ولولا هذه غير مختصة بل تدخل على الاسماء نحو لولا زيد لا كرمك وتدخل على الافعال في نحو ما أشدناه من البيتين فاعرفه ، قال ومن ذلك قولهم « أقائم الزيدان » يعني أنه حذف الخبر لسد الفاعل مسده ، واعلم ان قولهم أقائم الزيدان انما أفاد نظراً الى المعنى اذ المعنى يقوم الزيدان قيم الكلام لانه فعل وفاعل وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى فلما كان الكلام تاماً من جهة المعنى أرادوا اصلاح اللفظ فقالوا أقائم مبتدأ والزيدان مرتفع به وقد سد مسد الخبر من حيث أن الكلام تم به ولم يكن ثم خبر محذوف على الحقيقة ؛ ولو قلت أقائم الزيدان من غير استفهام لم يجز عند الاكثر وقد أجازته ابن السراج وهو مذهب سيديوه لتضمنه معنى الفعل وان كان فيه قبسح لان اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل حتى يعتمد على كلام قبله من مبتدأ نحو زيد ضارب أبوه أو موصوف نحو مررت برجل ضارب أبوه أو ذي حال نحو هذا زيد ضارباً أبوه أو على استفهام أو نفي بخلاف الفعل فانه يعمل معتمداً وغير معتمد وسنذكر أحكامه مستقضى في فصل اسم الفاعل ؛ وأما قولهم « ضربني زيداً قائماً » فهي مسألة فيها أدنى اشكال يحتاج الى كشف وذلك أن المعنى ضربت زيداً قائماً أو أضرب زيداً قائماً فالكلام تام باعتبار المعنى الا انه لا بد من النظر في اللفظ واصلاحه ليكون المبتدأ فيه بلا خبر وذلك أن قولك ضربني مبتدأ وهو مصدر مضاف الى الفاعل وزيداً مفعول به وقائماً حال وقد سد مسد خبر المبتدأ ولا يصح أن يكون خبراً فيرتفع لان الخبر اذا كان مفرداً يكون هو الاول والمصدر الذي هو الضرب ليس القائم ، ولا يصح أن يكون حالا من زيد هذا لانه لو كان حالا منه لكان العامل فيه المصدر الذي هو ضربني لان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال ولو كان المصدر عاملاً فيه لكان من صلته واذا كان من صلته لم يصح أن يسد مسد الخبر لان الساد مسد الخبر يكون حكمه حكم الخبر فكما أن الخبر كان جزء غير الاول فكذلك ماسد مسده ينبغي أن يكون غير الاول ، واذا كان الامر كذلك كان العامل فيه فعلاً مقدراً فيه ضمير فاعل يعود الى زيد وهو صاحب الحال والخبر ظرف زمان مقدر مضاف الى ذلك الفعل والفاعل والتقدير ضربني زيداً اذا كان قائماً فاذا هي الخبر والحق أنها في موضع نصب متعلقة باستقرار محذوف تقديره استقر أو مستقر ثم حذف العامل لدلالة الظرف عليه على ما تقدم ونقل الضمير من الفعل الى الظرف وصار الظرف وما ارتفع به في موضع مرفوع لانه خبر مبتدأ فالظرف وحده في موضع نصب يدل على ذلك أنه يظهر النصب فيما كان معرباً نحو القتال اليوم وعندك ونحو ذلك والظرف

مع الضمير في موضع خبر المبتدا فاذا أريد المضى قدر باذ واذا أريد المستقبل قدر باذا والظرف الذي هو اذا أو اذ يضاف الى الفعل والفاعل الذي هو كان والضمير الذي فيه وكان هذه المقدرة هي التامة وليست الناقصة فحذف الفعل وأقيم الظرف مقامه ثم حذف الفعل لدلالة الظرف عليه ، « فان قيل » ولم قدر الخبر باذا أو اذ دون غيرهما من ظروف المكان قبل لانهما ظرفا زمان وظروف الزمان يكثر الاخبار بها عن الاحداث والاخبار بها مختص بالحدث فكان تقديره بها أولى ، وكانت اذ واذا أولى من غيرهما من ظروف الزمان لشمولهما فاذ تشمل جميع ما مضى واذا تشمل جميع المستقبل فلما أريد تقدير جزء من الزمان كان أولى بذلك لما ذكرناه ، « فان قيل » ولم قاتم إن كان المقدرة هي التامة دون أن تكون الناقصة قيل لو كانت كان المقدرة الناقصة لكان قائما من قولك ضربني زيدا قائما الخبر ولو كان خبرا لجاز أن يقع معرفة لان أخبار كان تكون معرفة ونكرة فالمعرفة نحو قولك كان زيد أخاك وكان محمد القائم ومثال النكرة كان زيد قائما فلما اقتصر ههنا على النكرة ولم تقع المعرفة فيه البتة دل ذلك على انه حال وليس بخبر ، وأما المسئلة الثانية وهي « أكثر شربي السويق ملتوتا » فالكلام عليها كالكلام على المسئلة قبلها في تقدير الخبر والعامل فيه الا ان قوله أكثر شربي ليس بمصدر وانما لما أضيفت أكثر الى شربي الذي هو المصدر صار حكما حكم المصدر لان أفعل بعض ما يضاف اليه تقول زيد أفضل القوم فيكون بعض القوم والياقوت أفضل الحجارة لانه بعض الحجارة ولو قلت الياقوت أفضل الزجاج لم يجوز لانه ليس من الزجاج فكذلك اذا قلت صمت أحسن الصيام تنصب أحسن على المصدر لانه لما أضفنه الى المصدر صار مصدرا فكذلك لما أضفت أكثر الى الشرب الذي هو مصدر صار مصدرا وجاز أن يخبر عنه بالزمان كما يخبر عن سائر المصادر ، وأما المسئلة الثالثة وهي « أخطب ما يكون الامير قائما » فهي في تقدير حذف الخبر كالمسئلة الاولى الا ان فيها اتساعا أكثر من الاولى وذلك أن فيها وجهين من التقدير أحدهما نحو المسئلة قبلها فقولك أخطب ما يكون الامير بمعنى أخطب كون الامير لان ما مع الفعل بتأويل المصدر نحو قول الشاعر * يسر المرء ماذهب الليالي * وكذلك ما يكون بمعنى الكون والمراد بكونه وجوده والتقدير أخطب وجود الامير اذا كان قائما جعل وجوده خطيبا مبالغة ويكون اذا الخبر وهو في موضع نصب بالاستقرار على ما تقدم يدل على ذلك انه قد حكى عن بعض العرب أخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بنصب يوم فدل ذلك على ان اذا في موضع نصب كما تقول زيد عندك وفيه ضمير والظرف والضمير في موضع رفع لانه الخبر ، الوجه الثاني أن يكون قوله أخطب ما يكون بمعنى الزمان لان ما تكون بمعنى الزمان لانها في تأويل المصدر والمصدر يستعار للزمان على تقدير حذف مضاف كأنه قال أخطب أوقات كون الامير كما يقال مقدم الحاج وخفوق النجم أى زمن مقدم الحاج وزمن خفوق النجم ويكون الخبر اذا كان قائما على ما تقدم الا أن اذا على هذا في موضع رفع خبرا عن الاول كما تقول وقت القتال يوم الجمعة فكأنه قال أخطب الاوقات التي يكون الامير فيها خطيبا اذا كان قائما ، ومثله على سعة الكلام (بل مكر الليل والنهار) وهما لا يمكنان لكن لما كان فيهما جعله لهما ، ومثله (ألم يروا أنا جعلنا الليل يسكنوا فيه والنهار مبهررا) والنهار لا يبصر انما يبصر فيه ، والذي أحوج الى تقدير

المصدر بالزمان ههنا أنه قد نقل عنهم أخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بالرفع فكذلك قدر الاول بالزمان وقضى على اذا التي هي الخبر بالرفع فاعرفه ، وأما قولهم « كل رجل وضعيته » فالمراد كل رجل وضعيته مقرونان الا انك حذف الخبر واكتفيت بالمعطوف لان معني الواو ههنا كعني مع فقولك كل رجل وضعيته بمعنى مع ضيعته وهذا كلام مكثف فالواو ههنا كالواو في قولك استوى الماء والخشبة الا ان قولنا استوى الماء والخشبة اوله فعل يعمل فيه وليس ههنا فعل وانما هو اسم عطف علي اسم بالواو التي معناها معنى مع فعطفت لفظا والمعنى معنى الملايسة ، واعلم ان الواو التي بمعنى مع لا بد فيها من معنى الملايسة والواو التي لمطلق العطف قد تخلو من ذلك ألا ترى انك اذا قلت ما صنعت وأباك المعنى ما صنعت مع أبيك وما صنع أبوك معك وكذلك اذا قلت كل رجل وضعيته لان معناه مع ضيعته ولو قلت زيد وعمرو وخارجان لم يحذف الخبر لانه ليس في اللفظ ما يدل عليه وليس كذلك كل رجل وضعيته لان معناه مع ضيعته ومع تدل على المقارنة فاعرفه •

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معاً كقولك زيد المنطلق والله الهنا ومحمد نبينا ومنه قولك أنت أنت وقول أبي النجم • أنا أبو النجم وشعري شعري • ولا يجوز تقديم الخبر ههنا بل أيهما قدمت فهو المبتدأ ﴾

قال الشارح : قد تقدم من قولنا أن حق المبتدأ أن يكون معرفة وحق الخبر أن يكون نكرة بما أغنى عن اعادته « وقد يكون المبتدأ والخبر معاً معرفتين » نحو زيد أخوك وعمرو المنطلق والله الهنا ومحمد نبينا فاذا قلت زيد أخوك وأنت تريد أخوة النسب فانما يجوز مثل هذا اذا كان المخاطب يعرف زيدا على انفراده ولا يعلم انه أخوه لفرقة كانت بينهما أو لسبب آخر أو يعلم أن له أخاً ولا يدري أنه زيد هذا فتقول زيد أخوك أي هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته فتكون القائمة في اجتماعهما وذلك الذي استفادته المخاطب فقي كان الخبر عن المعرفة معرفة كانت القائمة في مجموعهما فان كان يعرفهما مجتمعين لم يكن في الاخبار فائدة ، وكذلك اذا قلت « زيد المنطلق » فالمخاطب يعرف زيدا ويعرف أن شخصاً انطلق ولا يعلم أنه زيد فيقال زيد المنطلق فزيد معروف بهذا الاسم منفرداً والمنطلق معروف بهذا الاسم منفرداً غير أن الذي عرفهما بهذين الاسمين منفردين قد يجوز أن يجمل أن أحدهما هو الآخر ألا ترى أنك لو سمعت بزيد وشهر أمره عندك من غير أن تراه لكنت عارفاً به ذكراً وشهرة ولو رأيت شخصاً لكنت عارفاً به عيناً غير أنك لا تركب هذا الاسم الذي سمعته على الشخص الذي رأيته الا بمعرفة أخرى بأن يقال لك هذا زيد فاعرفه ، فأما قولهم « الله ربنا ومحمد نبينا » فانما يقال ذلك رداً على المخاوف والكافر أو يقال على سبيل الاقرار والاعتراف لطلب الثواب بقوله ، وأما قولهم « أنت أنت » فظاهر اللفظ فاسد لانه قد أخبر بما هو معلوم وأنه قد اتحد الخبر والخبر عنه لفظاً ومعنى وحكم الخبر أن يكون فيه من الفائدة ما ليس في المبتدأ ، وانما جاز ههنا لان المراد من التكرير بقوله أنت أنت أي أنت على ما عرفته من الوتيرة والمنزلة لم تتغير معنى وتكرير الاسم بمنزلة أنت على ما عرفته ههنا مفيد يتضمن ما ليس في الجزء الاول ، وعليه قول أبي النجم • أنا أبو النجم وشعري شعري •

معناه وشعرى شعرى المعروف الموصوف كما بلغت وعرفت وهى هذا قياس الباب ، وإذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجوز تقديم الخبر لانه مما يشك ويلتبس اذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبراً ومخبراً هه فأيهما قدمت كان المبتدأ ؛ ونظير ذلك الفاعل والمفعول اذا كانا مما لا يظهر فيهما الاعراب فانه لا يجوز تقديم المفعول وذلك نحو ضرب عيسى موسى اللهم الا أن يكون في اللفظ دليل على المبتدأ منهما نحو قوله * لعاب الافاعي القاتلات لعابه * وقوله

بَنُونًا بَنُو أَبْنَانًا وَبَنَانًا * بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاءِ

ألا ترى أنه لا يحسن أن يكون بنونا هو المبتدأ لانه يلزم منه أن لا يكون له بنسون الا بنى أبناؤه وليس المعنى على ذلك فجاز تقديم الخبر هنا مع كونه معرفة لظهور المعنى وأمن اللبس وصار هذا كجواز تقديم المفعول على الفاعل اذا كان عليه دليل نحو أكل كثرى موسى وأبرأ المرضى عيسى *

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب * وقد يجىء المبتدأ خبران فصاعداً منه قولك هذا حلو حامض وقوله عز وجل (وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد) *

قال الشارح يجوز أن يكون المبتدأ الواحد خبران وأكثر من ذلك كما قد يكون له أوصاف متعددة فتقول « هذا حلو حامض » تريد أنه قد جمع بين الطعمين كأنك قلت هذا مز فالخبر وان كان متعدداً من جهة اللفظ فهو غير متعدد من جهة المعنى لان المراد أنه جامع الطعمين وهو خبر واحد ؛ وتقول هذا قائم قاعد على معنى را كم قال الشاعر

مَنْ يَكْ ذَا بَتٍ فَهَذَا بَتِي مُقِظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتَى
تَعَذُّبُهُ مِنْ نَعَمَاتٍ سَتَ سُودٍ جَعَادٍ مِنْ نِعَاجٍ الدَّشْتِ

ومثله « قوله تعالى (وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد) » واعلم أنك اذا أخبرت بخبرين فصاعداً كان العائد على الخبر عنه راجعاً من مجموع الجزأين والمراد العائد المستقل به جميع الخبر وذلك انما يعود من مجموع الاسمين فأما كل واحد منهما على الافراد ففيه ضمير يعود اليه لا محالة من حيث كان راجعاً الى معنى الفعل فيعود من كل واحد منهما ضمير عود الضمير من الصفة الى الموصوف والظرف الى المظروف فأما عود الضمير من الخبر المستقل به الى المبتدأ فأنما يكون من المجموع سواء كان الخبران ضدين أم لم يكونا *

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب * اذا تضمن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول الفاء على خبره وذلك على نوعين الاسم الموصول والشكوة الموصوفة اذا كانت الصلة أو الصفة فعلاً أو ظرفاً كقول الله تعالى (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم) وقوله (وما بكم من نعمة فن الله) وكقولك كل رجل يأتينى أوفى الدار فله درهم ، فاذا دخلت ليت أو لعل لم تدخل الفاء بالاجماع وفى دخول ان خلاف بين الاخفش وصاحب الكتاب *

قال الشارح : اعلم ان الاسماء على ضربين منها ما هو عار من معنى الشرط والجزاء وضرب يتضمن معنى الشرط والجزاء فلاول نحو زيد وعمر وشبههما فما كان من هذا القبيل لم تدخل الفاء في خبره تقول

زيد منطلق ولو قلت زيد فمنطلق لم يجز ، وكان أبو الحسن الاخفش يجيز ذلك على زيادة الفاء وذكر ان ذلك ورد عنهم كثيراً حكى أخوك فوجد على معني أخوك وجد والفاء زائدة وأنشد

وقائلة خولان فأنكح فئاتهم واكرؤمة الحيين خلو كما هيا

والمراد وقائلة خولان أنكح فئاتهم ، وسيبويه لا يرى زيادتها ويتأول ما ورد من ذلك على انها عطفة وأنه من قبيل عطف جملة فعلية على جملة اسمية ، « وما كان متضمناً معنى الشرط فلا أسماء الموصولة والذكرات الموصوفة » فلا أسماء الموصولة نحو الذي والتي وأخواتها فهذه الأسماء لا تنم الا بصلات وعائد وصلاتها تكون جملة خبرية محتملة للصدق والكذب وهي الجمل التي تقع أخباراً للمبتدأ فالوصول لا يخبر عنه حتى يتم بصلته فاذا استوفى صلته صار بمنزلة الاسم الواحد فقوله الذي أبوه قائم أو الذي قلم أبوه بمنزلة زيد أو عمرو ويفتقر الى جزء آخر يكون خبراً حتى يتم كلاماً كما يفترق زيد وعمرو فتقول الذي أبوه قائم منطلق فيكون الذي أبوه قائم بمنزلة زيد ثم أخبرت عنه بمنطلق كما تقول زيد منطلق ، فاذا كان الموصول شائعاً لا لشخص بعينه وكانت صلته جملة من فعل وفاعل أو ظرف أو جار ومجرور وأخبرت عنه جاز دخول الفاء في خبره لتضمنه معنى الجزء وذلك قولك « الذي يأتيني فله درهم » والذي عندي فمكرم قال الله تعالى (الذين ينفقون أموالهم) الخ وقال تعالى (وما بكم من نعمة فمن الله) وقوله (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانية) كله من صلة الذين وهو في موضع اسم مرفوع بالاقتداء وقوله (فلهم أجرهم) في موضع الخبر وكذلك قوله (وما بكم من نعمة فمن الله) فقوله من الله الخبر ، وأما اشتراطنا لدخول الفاء ان يكون شائعاً غير مخصوص وأن تكون صلته فعلاً أو جاراً ومجروراً لانه اذا كان كذلك كان فيه معنى الشرط والجزاء فدخلت فيه الفاء كما تدخل في الشرط الحظ وذلك أنه اذا كان شائعاً كان مبهماً غير مخصوص وباب الشرط مبني على الإبهام فان جعلته لواحد مخصوص نحو زيد الذي أتاني فله درهم لم يجز دخول الفاء في خبره لبعده عن الشرط والجزاء ألا ترى أنك تقول من يخرج فله درهم فيكون مبهماً غير مخصوص فكذلك اذا قلت الذي يأتيني فله درهم لا بد أن يكون شائعاً لا لمخصوص ؛ فان قيل فأنت تقول ان أتاني زيد فله درهم فيكون الاول مخصوصاً فهلا جاز ذلك في الذي اذا أردت به مخصوصاً ، فالجواب أن الشرط لا بد فيه من إبهام فأنت اذا قلت من يأتيني فله درهم فالإبهام واقع في الفعل والفاعل معا ألا ترى ان الفعل مبهم بمحتمل أن يوجد وأن لا يوجد والفاعل مبهم يعود الى من واذا قلت ان أتاني زيد فله كذا فالفاعل وان كان مخصوصاً فالفعل مبهم وأنت اذا قلت الذي يأتيني وأردت به مخصوصاً لم يكن فيه إبهام البتة لان الموصول والفعل مبني على تيقن وجوده بخلاف من إبهام البتة ففارق الشرط ، وأما اشتراط وصله بالفعل لان الشرط لا يكون الا بالفعل البتة فلو قلت الذي أبوه قائم له درهم لم يجز دخول الفاء في الخبر ههنا لعدم مشابهة الشرط « وأما اذا وصل الموصول بظرف أو جار ومجرور » فانه وان لم تكن صلته فعلاً ملفوظاً به فانه مقدر حكماً فاذا قلت الذي في الدار أو عندك فكأنك قلت الذي استقر أو وجد أو نحو ذلك فاذا وجدت هذه الشرائط في الموصول جاز دخول الفاء في خبره ، فان قيل فما الفرق بين الخبر عن الموصول اذا كان فيه الفاء وبينه

إذا لم يكن قيل إذا كان الخبر عن الموصول بالفاء أذن ذلك بأن الخبر مستحق بالفعل الاول ألا ترى أنك إذا قلت الذي يأتيني فله درهم أذن ذلك بأن الدرهم مستحق له بآتيانه لان الفاء للتعقيب والمسبب يوجد عقيب السبب وإذا قلت الذي يأتيني له درهم يدل على استحقاق الدرهم من غير أن يدل على انه بالآتيان ، وكذلك « النكرة الموصوفة » بالفعل أو الظرف أو الجار والمجرور نحو كل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم حكمه حكم الموصول في دخول الفاء في خبرها لشبهها بالشرط والجزاء كالموصول لان النكرة في إبهامها كالموصول إذا لم يرد به مخصوص والصفة كالصلة فإذا كانت بالفعل أو ما هو في تقدير الفعل من جار ومجرور كانت كالموصول في شبه الشرط والجزاء فتدخلت الفاء في خبرها كدخولها في خبر الموصول ؛ فإن وقع في الصلة شرط وجزاء لم تدخل الفاء في آخر الكلام وذلك قولك الذي ان يزرني أزره له درهم ولو قلت هنا فله لم يجوز لان الشرط لا يجاب دفعتين وكذلك كل رجل ان يزرني أكرمه له درهم ولا يجوز فله درهم لان الصفة قد تضمنت الجواب ولم يحتاج الى اعادته ، ولو قلت الذي أبوه أبوك فزيد لم يجوز لانه لم يتقدم في الصلة ما يصح به الشرط وكذلك لو قلت كل انسان فله درهم لم يجوز لانه لم يتقدم صفة يستفاد منها معنى الشرط فجري هذان في الامتناع مجرى زيد فقائم وعمر فمطلق « فان دخلت على هذا الموصول أو النكرة الموصوفة الحروف الناصبة للمبتدا الرافعة للخبر » وهي إنَّ وأنَّ وكأنَّ وليت ولعل واكن فذهب سيديويه الى أن كأن وليت ولعل ولكن تمنع من دخول الفاء في الخبر لانها عوامل تغير اللفظ والمعنى فهي جارية مجرى الافعال العاملة فلما عملت في هذه الموصولات والنكرة الموصوفة بعدت عن الشرط والجزاء فلم تدخل الفاء في خبرها كدخولها في خبر الموصولات إذا لم يكن فيها أدوات الشرط ولا يعمل فيها ما قبلها من الافعال وغيرها ، وأما أن فذهب سيديويه الى جواز دخول الفاء في خبرها مع هذه الاشياء لانها وإن كانت عاملة فانها غير مغيرة معنى الابتداء والخبر ولذلك جاز العطف عليها بالرفع على معنى الابتداء ، وقال الاخفش لا يجوز دخول الفاء مع ان لانها عاملة كأخواتها والاول أقرب الى الصحة وقد ورد به التنزيل قال الله تعالى (ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) وقال (ان الذين يكفرون بآيات الله) الى أن قال (فنبشروهم بعذاب أليم) وقال (قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملائكم) فأدخل الفاء في الخبر فلاخفش يحمل الفاء في ذلك كله على الزيادة ، والاول أظهر لان الزيادة على خلاف الاصل وسيوضح ذلك في حروف العطف ان شاء الله تعالى *

خبر إن وأخواتها

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو المرفوع في نحو قولك ان زيدا أخوك ولعل بشراً صاحبك ؛ وارتفاعه عند أصحابنا بالحرف لانه أشبه الفعل في لزومه الاسماء والماضي منه في بناءه على الفتح فألحق منصوبه بالمفعول ومرفوعه بالفاعل ونزل قولك ان زيدا أخوك منزلة ضرب زيدا أخوك وكأن عمراً

الاسد منزلة فرس عمر الاسد ، وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعاً به في قولك زيد أخوك ولا عمل للحرف فيه ﴿

قال الشارح : اعلم أن هذه الحروف وهي ان وأخواتها وهي ستة ان وأن ولكن وليت ولعل وكأن من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصب ما كان مبتدأ وترفع ما كان خبراً وإنما عملت لشبهها بالافعال وذلك من وجوه منها اختصاصها بالاسماء كاختصاص الافعال بالاسماء ، الثاني أنها على لفظ الافعال اذ كانت على أكثر من حرفين كالافعال ، الثالث أنها مبنية على الفتح كالافعال الماضية ، الرابع أنها يتصل بها المضمير المنصوب ويتعلق بها كمتعلقه بالفعل من نحو ضربك وضربه وضربني فلما كانت بينها وبين الافعال ما ذكرنا من المشابهة كانت داخلة على المبتدأ والخبر وهي مقنضية لها جميعاً ألا ترى أن ان لتأكيد الجملة ولكن للاستدراك فلا بد من الخبر لانه المستدرك ولا بد من المبتدأ ليعلم خبر من قد استدرك ؛ وليت في قولك ليت زيدا قائم بمن لقدم زيد ولعل ترج وكان تقتضي مشبهاً ومشبهاً به فلما اقتضتهما جميعاً جرت مجري الفعل المتعدي فلذلك نصبت الاسم ورفعت الخبر وشبهت من الافعال بما قدم مفعوله على فاعله فقولك ان زيدا قائم بمنلة ضرب زيدا رجل ، وإنما قدم المنصوب فيها على المرفوع فرقا بينها وبين الفعل فالفعل من حيث كان الاصل في العمل جري على سنن قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب اذ كان رتبة الفاعل مقدمة على المفعول وهذه الحروف لما كانت في العمل فروعاً على الافعال ومحولة عليها جعلت دونها بأن قدم المنصوب فيها على المرفوع خطأ لها عن درجة الافعال اذ تقديم المفعول على الفاعل فرع وتقديم الفاعل أصل على ما ذكر « وذهب الكوفيون » الى أن هذه الحروف لم تعمل في الخبر الرفع وإنما تعمل في الاسم النصب لا غير وإنما الخبر مرفوع على حاله كما كان مع المبتدأ وهو فاسد وذلك من قبل أن الابتداء قد زال وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولاً فيه ، ومع ذلك فانا وجدنا كل ما عمل في المبتدأ عمل في خبره نحو ظننت وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في الخبر وكذلك كان وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في الخبر وليس فيه تسوية بين الاصل والفرع لانه قد حصلت المخالفة بتقديم المنصوب على المرفوع فاعرفه ﴿

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وجميع ما ذكر في خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم فيه ما خلا جواز تقديمه الا اذا وقع ظرفاً كقولك ان في الدار زيدا ولعل عندك عمرا وفي التنزيل (ان الينا يا ايهم نم ان علينا حسابهم) ﴾

قال الشارح : يعني ان هذه الحروف داخلة على المبتدأ والخبر وكل ما جاز في المبتدأ والخبر جاز في هذه الحروف لا فرق فالمراد بأصنافه كونه مفرداً وجملة وبأحواله كونه معرفة ونكرة وبشرائطه افتقاره الى عائد من الخبر اذا كان جملة ، وقوله « من أصنافه » يعني ان خبر المبتدأ كما يكون مفرداً أو جملة أو ظرفاً كذلك في هذه الحروف تقول في المفرد ان زيدا قائم كما تقول في المبتدأ زيد قائم وفي الجملة ان زيدا أبوه قائم كما تقول زيد أبوه قائم وان زيدا قام أبوه كما تقول زيد قام أبوه وتقول في الظرف ان زيدا عندك وان محمداً في الدار فوضع الظرف رفع لانه خبر ان كما كان خبر المبتدأ قبل دخول هذه

المراد به حشمت
في أقواله
يبين وقال انها
تنصب اذ اتصل
بها ضمير
كوه عسماك والله
للمع نظر آخر

الحروف ، فان كان اسم ان جئة وأخبرت عنه بالظرف لم يكن ذلك الظرف الا ظرف مكان ولا
 تخبر عنه بالزمان فتقول ان زيدا عندك ولو قلت ان زيدا اليوم لم يجوز لان هذه الأخبار في الحقيقة
 انما هي أخبار أسماء هذه الحروف وأما قولهم خبر ان وخبر كان فتقريب لان الحروف والافعال
 لا يخبر عنها ، وقوله « وأحواله » يعنى ان أحوال أخبار هذه الحروف كأحوال أخبار المبتدا من أنه
 يكون الخبر نكرة ومعرفة كما يكون كذلك في المبتدا والخبر فتقول ان زيدا قائم وان زيدا أخوك
 كما تقول ذلك في المبتدا ، وأما « شرائطه » فانه اذا اجتمع معرفة ونكرة فالاسم هو المعرفة والخبر
 هو النكرة كما كان كذلك في المبتدا والخبر واذا كان جملة فلا بد فيها من عائد الى المبتدا كما
 كان كذلك في المبتدا والخبر فكل ما جاز في المبتدا والخبر جاز مع ان وأخواتها لا فرق بينهما الا
 ان الذى كان مبتداً مرفوعاً ينتصب ههنا بان وأخواتها « ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها »
 ولا تقديم الخبر فيها على الاسم ويجوز ذلك في المبتدا وذلك لعدم تصرف هذه الحروف وكونها فروعاً
 على الافعال في العمل فأنحطت عن درجة الافعال فجاز التقديم في الافعال نحو قائماً كان زيد وكان قائماً
 زيد ولم يجوز ذلك في هذه الحروف اللهم « الا أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً » فلا يجوز أن
 تقول ان منطلق زيدا ويجوز أن تقول ان في الدار زيدا وذلك انهم قد توسعوا في الظروف وخصوصها
 بذلك لكثرتها في الاستعمال ألا ترى انهم قد فصلوا بها بين المضاف والمضاف اليه في نحو قوله
 * لله در اليوم من لامها * والمعني لله در من لامها اليوم ومثله

كأن أصوات من إيفالهن بناً أو آخر الميس أصوات الفراريج

والمراد أصوات أو آخر الميس من إيفالهن بنا ، ومنه

كما خط الكتاب بكف يوماً يهودى يقارب أو يزبل

والمراد بكف يهودى يوماً ، واذا جاز الفصل به بين المضاف والمضاف اليه وهما كالشئ الواحد كان
 جوازه في ان واسمه أسهل اذ هما شيان منفصلان ، ومما سوغ الفصل بالظرف هنا كون هذه الحروف
 ليست مما يعمل في الظروف وانما العامل الاستمرار المحذوف فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد حذف في نحو قولهم ان مالا وان ولدا وان عدداً أى ان
 لهم مالا ، ويقول الرجل للرجل هل لكم أحد ان الناس عليكم فيقول ان زيدا وان عمراً أى ان لنا ،
 وقال الاعشى

إن محلاً وأن مرّ محلاً وأن في السفر إذ مضوا مهلاً

وتقول ان غيرها إبلاً وشاء أى ان لنا ، وقال * ياليت أيام الصبي رواجماً * أى ياليت لنا ؛
 ومنه قول عمر بن عبد العزيز لقرشي مَت اليه بقرابة فان ذاك ثم ذكر حاجته فقال لعل ذاك أى
 فان ذاك مصدق ولعل مطلوبك حاصل ؛ وقد التزم حذفه في قولهم ليت شعري ﴿

قل الشارح : اعلم ان أخبار هذه الحروف اذا كانت ظرفاً أو جاراً ومجروراً فانه قد يجوز حذفها

والسكوت على أممائها دونها وذلك لكثرة استعمالها والاتساع فيها على ما ذكرناه ودلالة قرائن الاحوال عليها ؛ وذلك قولهم « ان مالا وان ولدا وان عددا » كان ذلك وقع في جواب هل لهم مال وهل ولد وهل عدد فقيل في جوابه ان مالا وان ولدا وان عددا أى ان لهم مالا وان لهم ولدا وان لهم عددا ولم يحتاج الى اظهاره لتقدم السؤال عنه ، ولم يأت ذلك الا فيما كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا ، قال « ويقول الرجل للرجل هل لكم أحد ان الناس عليكم » أى ألب « فيقول ان زيدا وان عمرا » المعنى ان لنا زيدا وان لنا عمرا واستغنى عن ذكره لتقدمه في السؤال « قال الاعشى * ان محلا الخ * » ويروي وان للسفر اذ مضوا مهلا ومعناه ان لنا محلا يعنى في الدنيا اذا عشنا وان لنا مرتحلا الى الآخرة وأراد بالسفر المسافرين من الدنيا الى الآخرة فيقول في رحيل من رحل ومضى مهل أى لا يرجع ، وقيل ان في السفر يريد من قدم لآخرته فاز وظهر والمهل السبق ، فهذا كله عند سيبويه على حذف الخبر كنحو ما تقدم تقديره ، ولا يري الكوفيون حذف الخبر الا مع النكرة والبصريون يرونه مع المعرفة والنكرة ، وكان الفراء يذهب الى أنه انما يحذف مثل هذا اذا كررت ان ليعلم ان أحدهما مخالف للاخر عند من يظنه غير مخالف ، وحكي ان أعرابيا قيل له الزبابة الفأرة قال ان الزبابة وان الفأرة ومعناه ان هذه مخالفة لهذه والخلاف الذي بين الاسمين يدل على الخبر ، والفائدة ان المحل خلاف المرتحل ؛ وهو قول غير مرضى عند أصحابنا فانه قد ورد في الواحد الذي لا يخالف معه قال الاخطل

خَلَا أَنْ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ مَفْضَلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ إِنَّ الْكَاثِمَ نَهْشَلًا

وقالوا « ان غيرها إبلا وشاء » فقولهم غيرها اسم ان والخبر مضمرة على النحو الذي ذكرناه كأنه قال ان لنا غيرها أو عندنا غيرها وانتصب إبلا وشاء على التمييز ؛ ويجوز أن يكون إبلا وشاء اسم ان وغيرها حالا ؛ وقد نص سيبويه على ان الابل والشاء انتصابهما انتصاب الفارس اذا قلت ما في الناس مثله فارسا كأنه يقدره بالمشق أي ماشية ؛ ولا يحسن أن يكون عطف بيان لان عطف البيان لا يكون الا في المعارف ؛ ومنه قول رؤبة « * ياليت أيام الصبي رواجما * » على تقدير ياليت لنا أيام الصبي رواجما فيكون أيام الصبي اسم لبيت والخبر الجار والمجرور المقدر ورواجما حال وتنوينه ضرورة ؛ وقيل تقديره أقبلت رواجما فيكون أقبلت الخبر ورواجما أيضا حال ؛ وكان بعضهم ينصب الاسم والخبر بعد ليت تشبيها لها بوددت وتمنيت لانها في معناها وهي لغة بنى تميم يقولون ليت زيدا قائما كما يقولون ظننت زيدا قائما وعليه الكوفيون والاول اقيس وعليه الاعتماد وهو رأى البصريين ؛ فأما « ماحكى عن عمر بن عبد العزيز » فالخبر محذوف أى فان ذاك مصدق ولعل مطلوبك حاصل فانما ساغ حذف الخبر ههنا وان لم يكن ظرفا لدليل الحال عليه كما يحذف خبر المبتدأ عند الدلالة عليه نحو قولك من القائم فيقال زيد أي زيد القائم ، والجيد أن يقدر المحذوف ظرفا نحو ان لك ذاك أي حق القرابة ولعل لك ذاك فالمعنى واحد الا انه من جهة اللفظ جار على منهاج القياس ؛ وقوله « مت عليه بقرابة » المت المد والمراد تدلى اليه بقرابة والموات الوسائل ؛ قال « وقد التزم حذفه في قولهم ليت شعري » يجوز في قد الكسر والضم فالكسر أجود لانه الاصل في التقاء الساكنين والضم للاتباع لثقل الخروج

من كسر الي ضم من نحو وعذاب أركض و (وعيون ادخلوها) ؛ والمراد قد التزم حذف الخبر وذلك أن شعري مصدر شمرت أشعر شعرا وشعرة اذا فطن وعلم ولذلك سمى الشاعر شاعرا لانه فطن لما خفى على غيره ؛ وهو مضاف الى الفاعل فتقولك ليت شعري بمعنى ليت علمي والمعنى ليتني أشعر فأشعر هو الخبر وناب شعري الذي هو المصدر عن أشعر ونابت الياء في شعري عن اسم ليت الذي في قولك ليتني ، وأشعر من الافعال المتعدية وقد يعلق عن العمل فيقال ليت شعري أزيد قام أم عمرو ومعنى التعليق ابطال عمله في اللفظ واعماله في الموضع فيكون موضع الاستفهام وما بعده نصبا بالمصدر فهو داخل في صلتها ، وقيل الخبر محذوف وقد ناب معمول المصدر عن الخبر فلم يظهروا خبر ليت ههنا لسد معمول المصدر مسده وصار ذلك كقولهم لولا زيد لا كرمك في حذف الخبر لسد جواب لولا مسده ، وقالوا ليت شعري زيد عندك أم عند عمرو ورفعوا زيدا ولم يعملوا فيه المصدر لانه داخل في الاستفهام ، وقيل ان الجملة بعد شعري في موضع الخبر والاول أقيس لعدم العائد من الجملة فأعرفه •

خبر لا التى لنفى الجنس

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو في قول أهل الحجاز لا رجل أفضل منك ولا أحد خير منك ، وقول حاتم • ولا كريم من ولدان مصبوح • يحتمل أمرين أحدهما أن يترك فيه طائفة الى اللغة الحجازية والثاني أن لا يجعل مصبوحا خبرا ، ولكن صفة محمولة على محل لا مع المنفى ، وارتفاعه بالحرف أيضا لان لا محذوبها حذوان من حيث أنها تقيضتها ولازمة للاسماء لزوما ﴾

قال الشارح : انما خص أهل الحجاز دون غيرهم لان أهل الحجاز يظهرون الخبر فيظهر فيه العمل وبنو تميم لا يظهرونه البتة فلا يظهر فيه عمل لا ، واعلم ان لا النافية على ضربين عاملة وغير عاملة فالعاملة التى تنفى على جهة استفراق الجنس لانها جواب ما كان على طريقة هل من رجل فى الدار فدخل من فى هذا لاستفراق الجنس ولذلك تختص بالنكرات لشمولها ألا ترى انه لا يجوز هل من زيد فى الدار كما يجوز هل زيد فى الدار ، فهذه التى لاستفراق الجنس عاملة النصب فيما بعدها من النكرات المفردة ومبنية معها بناء خمسة عشر وانما استحققت أن تكون عاملة لشبهها بان الناصبة للاسماء ووجه الشبه بينهما أنها داخلة على المبتدأ والخبر كما أن ان كذلك وأنها تقيضة ان لان لا لنفى وان للايجاب وحق النقيض أن يخرج على حد تقيضه من الاعراب نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا فتقولك ضربت زيدا فاعل ومفعول وقواك ما ضربت زيدا نفى لذلك ومع ذلك فقد أعربت اعرابه من حيث كان تقيضه يشعر بمعنى الرفع له ، فلما أشبهت لا ان وكانت ان عاملة في المبتدأ والخبر كانت لا كذلك عاملة في المبتدأ والخبر لانها تقتضيها جميعا كما تقتضيها ان ولما نصبوا بها لم تعمل الا فى نكرة على سبيل حرف الخفض الذى فى المسئلة لانها كالناثبة عنها الا ان لا بنيت مع النكرة لانها لما وقعت فى جواب هل من رجل عندك على سبيل الاستفراق وجب أن يكون الجواب أيضا بحرف الاستفراق الذى هو من ليكون الجواب مطابقا للسؤال فكان قياسه لا من رجل فى الدار ليكون النفى عاما كما

كان السؤال عاما ثم حذفت من من اللفظ تخفيفا وتضمن الكلام معناها فوجب أن يبنى لتضمنه معنى الحرف كما بنى خمسة عشر حين تضمن معنى حرف العطف ، « فان قيل » أيكون الحرف مع الاسم اسما واحدا قيل هذا موجود في كلامهم ألا ترى أنك تقول قد علمت أن زيدا منطلق فأن حرف وهو مع ما عمل فيه اسم واحد والمعنى علمت انطلاق زيد ، وكذلك ان التخفيف مع الفعل المضارع اذا قلت أريد أن تقوم والمعنى أريد قيامك فكذلك لا والاسم المنكر بعدها بمنزلة اسم واحد ، ونظيره قولك يا ابن أم فلان الثاني في موضع خنض بلاضافة وجعلا اسما واحدا وكذلك لا رجل في الدار فرجل في موضع منصوب متون لكنه جعل مع لا اسما واحدا ولذلك حذف منه التنوين وبني على حركة لان له حالة تمكن قبل البناء فبز بالحركة عما بني من الاسماء ولم يكن له حالة تمكن نحو من وكم وخص بالفتحة لانها أخف الحركات وليس الغرض الا تحريكه فلم يكن بنا حاجة الى تكلف ما هو أثقل منها فلذلك تقول لا رجل عندك ولا غلام لك تريد النفي العام ، قل الله تعالى (لا عاصم اليوم من أمر الله) وقال (لا ملجأ من الله الا اليه) وموضع لا وما عملت فيه مبتدأ لانها جواب ما حاله كذلك ألا ترى أن قولك هل من رجل في الدار في موضع رفع بالابتداء كذلك لا رجل ، فان قدرت دخولها على كلام قد عمل غيرها فيه لم تعمل فيه شيئا وكان الكلام على ما كان عليه موجبا وذلك قولك أزيد في الدار أم عمرو فتقول لا زيد في الدار ولا عمرو وكذلك تقول أرجل في الدار أم امرأة والجواب لا رجل في الدار ولا امرأة وكذلك ان جعلتها جوابا كقولك هل رجل في الدار قلت لا رجل في الدار وهذا قليل اذ كان التكبر والبناء أغلب عليها وكان هذا في مواضع لا ونعم ، واعلم انه قد ذهب الكوفيون وأبو اسحق الزجاج وجاعة من البصريين الى أن حركة لا رجل ولا غلام حركة اعراب واحتجوا لذلك بقولهم لا رجل وغلاما عندك بالعطف على اللفظ فلو لا أنه معرب لم يجر العطف عليها لان حركة البناء لا يعطف عليها لانه انما يعطف للاشتراك في العامل ، والقول هو الاول لحذف التنوين منه اذ لو كان معربا لثبت فيه التنوين كما ثبت في قولك لا خيرا منك في الدار ونحو ذلك من الموصوفات ، وأما قولهم أنه جاز العطف على اللفظ نحو لا رجل وغلاما فتقول انما جاز كما جاز فيه الوصف على اللفظ نحو لا رجل ظريفا بالتنوين وذلك من قبل انها وان كانت حركة بناء فهي مشبهة بحركة الاعراب وذلك لا طرادها في كل نكرة منفية بلا من غير اختصاص باسم بعينه فجرت لذلك مجري العامل الذي يعمل في كل اسم يباشره ويلاقيه ، ومثله الضمة في الاسم المفرد المنادى العلم نحو يا حاكم لا طرادها في كل منادى مفرد علم ، واعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في رفع خبر لا فذهب بعضهم الى أنها لا تعمل في الخبر لضعفها عن العمل في شيئين بخلاف ان فانها مشبهة بالفعل فنصبت ورفعت كالفعل ولا هذه لا تشبه الفعل وانما تشبه ان المشددة فجرت مجرى الحروف الناصبة للفعل نحو أن ولن وهي لا ترفع شيئا كذلك هذه ، وذهب أبو الحسن ومن يتبعه الى أن لا هذه ترفع الخبر وذلك لانها داخلة على المبتدأ والخبر فهي تقتضيها جميعا وما اقتضى شيئين وعمل في أحدهما عمل في الآخر وليس كذلك نواصب الافعال لانها لا تقتضي

الا شديداً واحداً وهو المختار، وأما الكوفيون فالخبر عندهم مرفوع بالمبتدأ على ما كان وهي قاعدتهم في ان وأخواتها *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويحذفه الحجازيون كثيراً فيقولون لا أهل ولا مال ولا بأس ولا قتي إلا على ولا سيف إلا ذر الفقار ومنه كلمة الشهادة ومعناها لا إله في الوجود إلا الله ، وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً ﴾

قال الشارح : اعلم أنهم « يحذفون خبر لا » من لا رجل ولا غلام ولا حول ولا قوة وفي كلمة الشهادة نحو لا إله إلا الله والمنفى لا رجل ولا غلام لنا ولا حول ولا قوة لنا وكذلك لا إله في الوجود إلا الله ولا أهل لك ولا مال لك ولا بأس عليك ولا قتي في الوجود إلا على ولا سيف في الوجود إلا ذو الفقار فالخبر الجار مع المجرور وهو محذوف ، ولا يسح أن يكون الخبر الله في قولك لا إله إلا الله وذلك لامرين ؛ أحدهما أنه معرفة ولا لا تعمل في معرفة ، الثاني أن اسم لا هنا عام وقولك إلا الله خاص والخاص لا يكون خبراً عن العام وظاهره الحيوان انسان فانه ممتنع لان في الحيوان ما ليس بانسان وقولك الانسان حيوان جائز لان الانسان حيوان حقيقة وليس في الانسان ما ليس بحيوان ، ويجوز اظهار الخبر نحو لا رجل أفضل منك ولا أحد خير منك هذا مذهب أهل الحجاز « وأما بنو تميم فلا يجيزون ظهور خبر لا البتة » ويقولون هو من الاصول المرفوضة ويتأولون ما ورد من ذلك فيقولون في قولهم لا رجل أفضل منك أن أفضل نعت لرجل على الموضع وكذلك خير منك نعت لأحد على الموضع ، وكان أبو العباس المبرد يجوز أن يكون أفضل منك مرفوعاً بلا على الخبر ويجوز أن يكون رفعاً بخبر الابتداء اذ كانت لا وما بعدها في موضع ابتداء على ما تقدم ، وأما البيت الذي هو * ولا كريم من ولدان مصبوح * أنشده لحاتم الطائي وما أظنه له قال الجرمي هو لابي ذؤيب الهذلي وقبيله

هَلَّا سَأَلْتَ هَذَاكَ اللهُ مَا حَسَبِي عِنْدَ الشِّتَاءِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ
وَرَدَّ جَارِزُهُمْ حَرْفًا مُصْرَمَةً وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

المصبوح الذي سقى اللبن صباحاً ، وصف سنة شديدة الجلابد قد ذهبت بالمرتفق فاللبن عندهم متعذر لا يسقاه الوليد الكريم فضلاً عن غيره لعدمه فجازرهم برد عليهم من المرعى ما ينحرونه للضيف اذ لا لبن عندهم ، والحرف الذاقة المسنة ، ومصـبوح يجوز أن يكون صفة للمنفى على الموضع ويضمـر الخبر وعليه بنو تميم ويجوز أن يكون خبراً كما قال أهل الحجاز واختاره الجرمي « فان قيل » لم جاز اطراذه في المنفى نحو لا رجل ولا غلام ولا ملجأ ولم يطرد في الاثبات نحو إن مالا وإن ابلا فالجواب أن عموم المنفى ينفي عن معنى الخبر وليس للاثبات عموم كعموم المنفى فان أردت خبراً خاصاً لم يكن بد من ذكره نحو لا رجل في الدار لان عموم المنفى لا يدل على الخبر الخاص فان وقع المنفى في جواب هل من رجل في الدار مصرحاً به فقلت في جوابه لا رجل ومعناه في الدار جاز وان لم تذكره لتقدم ذكره ودلالة ما سبق عليه *

اسم لا وما المشبهتين بليس

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿هو في قولك ما زيد منطلقاً ولا رجل أفضل منك ، وشبهها بليس في النفي والدخول على المبتدأ والخبر الا أن ما أوغل في الشبه بها لاختصاصها بنفي الحال ولذلك كانت داخلة على المعرفة والنكرة جميعاً فقول ما زيد منطلقاً وما أحد أفضل منك ولم تدخل لا الا على النكرة فقول لا رجل أفضل منك وامتنع لا زيد منطلقاً ، واستعمال لا بمعنى ليس قليل ومنه بيت الكتاب من صدّ عن زِيَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَأَبْرَاحُ﴾

قال الشارح : اعلم أن ما حرف نفي يدخل على الاسماء والافعال وقياسه أن لا يعمل شيئاً وذلك لان عوامل الاسماء لا تدخل على الافعال وعوامل الافعال لا تدخل على الاسماء على حد همزة الاستفهام وهل ألا ترى أنك لما قلت هل قام زيد وهل زيد قائم فولية الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر لم يجز اعمالها في شيء من الاسماء والافعال لعدم اختصاصها فهذا هو القياس في ما لانك تقول ما قام زيد كما تقول ما زيد قائم فيليها الاسم والفعل غير أن أهل الحجاز يشبهونها بليس ويرفعون بها الاسم وينصبونها بها الخبر كما يفعل بليس كذلك تقول ما زيد منطلقاً وما أخوك خارجاً ، فاللغة الاولى أقيس والثانية أفصح وبها ورد الكتاب العزيز قال الله تعالى (ما هذا بشراً) وقال (ما هن أمهاتهم) ويروى عن الاصمعي أنه قال ما سمعته في شيء من أشعار العرب يعني نصب خبر ما المشبهة بليس ، وما هذه وإن كانت مشبهة بليس وتعمل عملها فهي أضعف عملاً منها لان ليس فعل وما حرف ولذلك من الضعف اذا تقدم خبرها على اسمها أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر بطل عملها وارتفع مابعدا بالابتداء والخبر نحو قولك ما قام زيد وما مسيء من أعتب وما زيد الا قائم قال الله تعالى (وما محمد الا رسول) وأما ليس قائماً تعمل على كل حال تقول ليس زيد قائماً وليس قائماً زيد وليس زيد الا قائماً ، ووجه الشبه بين ليس وما أنهما جميعاً لنفي ما في الحال وأن ليس مختصة بالمبتدأ والخبر فاذا دخلت ما على المبتدأ والخبر أشبهتهما من جهة النفي ومن جهة الدخول على المبتدأ والخبر ، وكذلك اذا قلت ما زيد الا قائم لم يكن لها عمل لانتقاض النفي بدخول الا وكذلك اذا تقدم الخبر نحو ما قام زيد لان نضد الابتداء والخبر قد غير ، وذهب الكوفيون الى أن خبر ما في قولك ما زيد قائماً ليس منتصباً بما وإنما هو منصوب باسقاط الخافض وهو الباء كان أصله ما زيد بقائم فلما سقطت الباء انتصب الاسم وهذا غير مرضي لان الخافض اذا سقط إنما ينتصب الاسم بعده اذا كان الجار والمجرور في موضع نصب فاذا سقط الخافض وصل الفعل أو ما هو في معناه الى المجرور فنصبه فالنصب إنما هو بالفعل المذكور لا بسقوط الخافض ألا ترى أنك تقول كفى بالله شهيداً فيكون الاسم مجروراً بالباء فاذا سقطت الباء كان الاسم مرفوعاً نحو كفى الله لانه لم يكن موضعها نصباً بل رفعاً وكذلك تقول بحسبك زيد فاذا سقط الخافض قلت حسبك زيد بالرفع لانه كان في موضع مبتدأ وكذلك تقول ما جاءني من أحد وتقول ما جاءني

ترد على محمد ما يجازيه
محمد ليس

أحد فترفع لان موضعه كان مرفوعا فبان بما ذكرته أن خبر ما ليس منصوبا بما ذكره من سقوط الباء وإنما هو بنفس الحرف الذي هو ما للشبه الذي ذكرناه ، وأما بنو تميم فاتهم لا يعملونها ويجرون فيها على القياس ويجعلونها بمنزلة هل والهمزة ونحوهما مما لا عمل له لعدم الاختصاص على ما تقدم ، وأما « لا المشبهة بليس » فحكمها حكم ما في الشبه والاعمال ولها شرائط ثلاث ، أحدها أن تدخل على نكرة ، والثاني أن يكون الاسم مقدما على الخبر ، والثالث أن لا يفصل بينها وبين الاسم بغيره فنقول لا رجل منطقا كما تقول ليس زيد منطقا ، ويجوز أن تدخل الباء في خبرها لتأكيد النفي كما تدخل في خبر ليس وما تقول لا رجل بقائم كما تقول ليس زيد بقائم ، ويجوز حذف الخبر منه قال سعد بن مالك * من صد عن نيرانها النخ * وصف نفسه بالشجاعة والثبات في الحرب إذا فر الاقران ، والهاف في نيرانها تعود الى الحرب ، جعل لا بمنزلة ليس ورفع براح بها والخبر محذوف وتقديره لا يراح لي ؛ ويجوز أن يكون رفع براح بالابتداء وحذف الخبر وهو رأى أبي العباس المبرد ، والاول أجود لانه كان يلزم تكرير لا كقوله تعالى (لا يبيع فيه ولا خلة ولا شناعة) هذا رأى سيبويه ، ومن ذلك قوله تعالى (ولات حين مناص) هي لا هذه دخات عليها لئلا ننث الكلمة لان لا كلمة ومثلها تاء تمت ، وقيل دخلت للمبالغة في النفي كما قالوا علامة ونسابة ؛ والتقدير ولات حين نحن فيه حين مناص فالاسم محذوف الا أن عملها مختص بالحين فللات حال مع الحين ليست لها مع غيره كما كان للذن مع غدوة حين نصبها نحو لذن غدوة ، ولا يكون اسمها الا مضمرأ وقد شبهها سيبويه بليس ولا يكون في الاستثناء من حيث أن اسمها لا يكون الا مضمرأ من نحو أتاني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا والتقدير ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا وكذلك لات مع الحين ، وقد قالوا لات حين مناص بالرفع على انه الاسم والخبر محذوف وهو قليل والاول أكثر « وما أقعد وأوغل في شبه ليس » لان ما لنفي ما في الحال لا غير ولا قد يكون لنفي الماضي نحو قوله تعالى (فلا صدق ولا صلى) أى لم يصدق ولم يصل ومنه قول الشاعر * وأى أمر سبيء لا فعله * أى لم يفعله ، فلما كانت ما أزم لنفي ما في الحال كانت أوغل في الشبه بليس من لا فلذلك قل استعمال لا بمعنى ليس وكثر استعمال ما فكانت لذلك أعم تصرفا فعمات في المعرفة والنكرة نحو ما زيد قائما وما أحد مثلك ولا ليس لها عمل الا في النكرة نحو لا رجل أفضل منك ؛ وقال أبو الحسن الاخفش لا ولات لا يعملان شيئا لانهما حرفان وليسا فعلين فاذا وقع بعدهما مرفوع فبالابتداء والخبر محذوف واذا وقع بعدهما منصوب فبإضمار فعل فاذا قل ولات حين مناص كان التقدير ولا أرى حين مناص ، ونحو قول جرير

فَلَا حَسَبًا فَخَرْتُ بِهِ لَتَيْمٍ وَلَا جَدًّا إِذَا أَرَدَحَمَ الْجُدُودُ

على تقدير فلا ذكرت حسبا كذلك في لات *

ذكر المنصوبات

* المفعول المطلق *

* فصل * قال صاحب الكتاب * هو المصدر سمي بذلك لان الفعل يصدر عنه ، ويسميه سيبويه

ورأى أنها تعلل في لفظ
ساعة كقول الشاعر
لأنهم البينة ولات ساعة مندم

الحدث والحدثان وربما سماه الفعل ، وينقسم الى مبهم نحو ضربت ضربا والى موقت نحو ضربت ضربة
وضربتين ❊

قال الشارح : اعلم ان المصدر هو المفعول الحقيقي لان الفاعل يحدته ويخرجه من العدم الى الوجود
وصيغة الفعل يدل عليه والافعال كلها متعدية اليه سواء كان يتعدى الفاعل أو لم يتعده نحو ضربت
زيدا ضربا وقام زيد قياما ، وليس كذلك غيره من المفعولين ألا ترى ان زيدا من قواك ضربت زيدا
ليس مفعولا لك على الحقيقة وانما هو مفعول لله سبحانه وانما قيل له مفعول على معنى أن فعلك وقع
به ، وانما « سمي مصدرا لان الفعل صدر عنه » وأخذ منه ولهذا قيل للمكان الذي يصدر عنه الابل
بعد الري مصدر كما قيل مورد لمكان الورود ، « ويسميه سيبويه الحدث والحدثان » وذلك لانها
أحداث الاسماء التي تحدثها والمراد بالاسماء أصحاب الاسماء وهم الفاعلون ، « وربما سماه الفعل » من حيث
كان حركة الفاعل ، واعلم ان الافعال مشتقة من المصادر كما ان أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها
ولذلك قال لان الفعل صدر عنه ، وانما قلنا ذلك لان المصادر تختلف كما تختلف سائر أسماء الاجناس
ألا تراك تقول ضربت ضربا وذهبت ذهابا وقعدت قعودا وكذبت كذبا ولم تأت على منهاج واحد ولو
كانت مشتقة من الافعال لجرت على سنن واحد في القياس ولم تختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين
والمفعولين ألا ترى ان الفاعل من الثلاثي يأتي على فاعل لا يختلف نحو ضرب فهو ضارب وقتل فهو
قاتل ومن الرباعي على مفعول نحو أخرج فهو مخرج وأكرم فهو مكرم ومن فاعل على مفاعل نحو ضارب فهو
مضارب وقاتل فهو مقاتل ، فلما اختلفت المصادر كاختلاف أسماء الاجناس نحو رجل وفرس وغلام ولم
تسكن على منهاج واحد كأسماء الفاعلين والمفعولين دل على أنها الاصل ، ومما يدل على ان المصادر
أصل وأن الافعال مشتقة منها أن الفعل يدل على الحدث والزمان ولو كانت المصادر مشتقة من الافعال
لدلت على ما في الافعال من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على
الحدث وذات الفاعل والمفعول وكذلك كل مشتق يكون فيه الاصل وزيادة المعنى الذي اشتق له فلما
لم تكن المصادر كذلك علم انها ليست مشتقة من الافعال ، وذهب الكوفيون الى ان الافعال هي الاصل
والمصادر مشتقة منها واحتجوا في ذلك بأن المصادر تعتل باعتلال الافعال وتصح بصحتها ألا ترى انك
تقول قام قياما فيعتل المصدر اعتلال ألفه باعتلال عين الفعل تقلبها ألفا وتقول لاوذ لواذا فيصح المصدر
وان كان على زنته لصحة فعله وهو لاوذ ، وقالوا أيضا رأينا الفعل عاملا في المصدر ورتبة العامل أن
يكون قبل المفعول ومقدما عليه ، وهذا الذي ذكره لا حجة لهم فيه أما قولهم انه يعتل باعتلال الفعل
ويصح بصحته فلا يدل على ان المصدر فرع لانه يجوز أن يعتل الفرع باعتلال الاصل لما بينهما من
الملازمة طلبا للتشاكل ولا يدل على انه أصل ألا ترى ان بعض الافعال قد تعتل باعتلال الآخر ولا
يدل ذلك على ان بعضها أصل لبعض ألا ترى انك قلت أقام وأقال فأعلاهما بقلب عينهما ألفا بالمثل
على قام وقال حين اعتلا لتجري الافعال على سنن واحد ومنهاج واحد في الاعتلال والصحة وكذلك
قالوا أغزيت وادعيت فقلبوا الواو ياء حملا على يغزي ويدعي فقد رأيت كيف اعتل كل واحد من

الافعال لا اعتلال الآخر ولا يدل على ان بعضها فرع على بعض ، وأما قولهم ان الافعال تكون عاملة في المصادر فتقول يجوز أن تكون عاملة فيها ولا تكون أصلا لها وذلك لانا قد أجمعنا على ان الافعال والحروف عاملة في الاسماء ولم يقل أحد أنها أصل لها كذلك ههنا ، وأما قوله « وينقسم الى مبهم نحو ضربت ضربا والى موقت نحو ضربت ضربة وضربتين » فالمعنى به أن المصدر يذكر لتأكيد الفعل نحو قمت قياما وجلست جلوسا فليس في ذكر هذه المصادر زيادة على ما دل عليه الفعل أكثر من أنك أكدت فذلك ألا ترى أنك اذا قلت ضربت دل على جنس الضرب مبهما من غير دلالة على كميته أو كيفيته فاذا قلت ضربت ضربا كان كذلك فصار بمنزلة جاءني القوم كلهم من حيث لم يكن في كلهم زيادة على ما في القوم ، ويذكر لزيادة فائدة على ما في الفعل نحو قولك ضربت ضربة وضربتين فالمصدر ههنا قد دل على السكينة لان بذكره عرفت عدد الضربات ولم يكن ذلك معلوما من الفعل ، ومثله في زيادة الفائدة ضربته ضربا شديدا وقمت قياما طويلا أفدت أن الضرب شديد والقيام طويل ؛ وقوله « موقت » يعني ان له مقدارا معيناً وان لم يتعين هو في نفسه كما تقول في الازمنة مرت يوما وليلة فيكون لها مقدار معين وان لم يتعين اليوم والليلة ومثله في الامكنة سرت فرسخا وميلا فهو موقت لان له مقدارا معيناً وان لم يتعينا في أنفسهما فاعرفه »

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه وذلك على نوعين مصدر وغير مصدر فالمصدر على نوعين ما يلاقى الفعل في اشتقاقه كقوله تعالى (والله أنبتكم من الارض نباتا) وقوله (وتبتل اليه تبتيلا) وما لا يلاقيه فيه كقولك قعدت جلوسا وحسبت منعاً ؛ وغير المصدر نحو قولك ضربته أنواعا من الضرب وأي ضرب وأيما ضرب ومنه رجع القهقري واشتمل السماء وقعد القرفصاء لانها أنواع من الرجوع والاشتمال والقعود ومنه ضربته سوطا ﴾

قال الشارح : قد تقدم ان المصدر أحد المفعولات ودلالة الفعل عليه كدلالته على الزمان لان الفعل يتضمن كل واحد منهما والفعل انما ينصب ما كان فيه دلالة عليه فالفعل يعمل في مصدره بلا خلاف نحو قمت قياما وضربت ضربا لقوة دلالاته عليه اذ كانت دلالاته عليه لفظية ؛ وكذلك يعمل فيما كان في معناه وان لم يكن جاريا عليه وهو على ضربين ، أحدهما أن يكون من لفظ الفعل وحروفه وهذا معنى قوله « ما يلاقى الفعل في اشتقاقه » يريد أن فيه حروف الفعل والثاني مالا يكون فيه لفظ الفعل ولا فيه حروفه فالاول نحو قولك اجتوروا تجاورا وتجاوزوا اجتوروا لان معنى اجتوروا وتجاوزوا واحد ؛ ومثله قوله تعالى (وتبتل اليه تبتيلا) ألا ترى أن التبتيل ليس بمصدر تبتل وانما هو مصدر بتل فهو فعل مثل كسر ومصدره الجارى عليه التكسير وتبتل تفعل مثل تكسر وتجرع ومصدره انما هو التبتل مثل التجرع فجرى التبتيل على تبتل وليس له في الحقيقة لان معناها يؤول الى شيء واحد ؛ ومنه قوله تعالى (والله أنبتكم من الارض نباتا) فنبات في الحقيقة مصدر نبت وقد جرى على أنبت ، وفي قراءة ابن مسعود وأنزل تنزيلا اذ معني أنزل ونزل واحد ، ومنه بيت الكتاب

وخَيْرُ الْأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلَتْ مِنْهُ وَلَيْسَ بَأَنْ تَتَّبِعَهُ أَتْبَاعًا

قانه أكد قوله تتبعه بقوله اتباعا واتباع افتعال وهو في الحقيقة مصدر اتبع وقياسه أن يقول تتبعنا ولكن لما كان معنى تتبع واتباع واحداً أكد كل واحد منهما بمصدر صاحبه ، وقال رؤية :
 * وقد تطويت انطواء الحضب * الحضب بالحاء غير المعجمة والضاد المعجمة الحية لان تطويت وانطويت في المعنى واحد وهكذا كل مصدرين يرجعان الى معنى واحد ، فهذه المصادر أكثر النحويين يعمل فيها الفعل المذكور لاتفاقهما في المعنى وهو رأى أبي العباس المبرد والسيرافي وبعضهم يضم لها فعلا من لفظها فيقول التقدير اجتوروا فتجاوزوا وتجاوزوا واجتوروا اجتورا ، وكذلك قوله تعالى « أنبتكم من الارض نباتاً » أي أنبتكم فنبتم نباتاً فتكون هذه المصادر منصوبة بفعل محذوف دل عليه الظاهر وهو مذهب سيبويه ، وأما « الضرب الثاني وهو مالا يلاقي الفعل في الاشتقاق » بأن يكون من غير لفظه وان كان معناها متقاربا نحو قولك شنته بغضا وأبغضته كراهة وقعدت جلوسا وحبست منعاً فأكثر النحويين يميز أن يعمل الفعل في مصدر الآخر وان لم يكن من لفظه لاتفاقهما في المعنى نحو أعجبني الشيء حباً لانه اذا أعجبك فقد أحبيته قال الشاعر

يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبُرُودُ وَالتَّمَرُ حُباً مَالَهُ مَزِيدُ

وقالوا رضته اذلالا ، وذهب الآخرون الى ان الفعل لا يعمل في شيء من المصادر الا أن يكون من لفظه نحو قمت قياما لان لفظه يدل عليه اذ كان مشتقا منه وما كان مما تقدم ذكره نحو قعدت جلوسا وحبست منعاً فهو منصوب بفعل مقدر دل عليه الظاهر فكأنك قلت قعدت فجلست جلوسا وحبست فنمت منعاً وكذلك كل ما كان من هذا الباب ، وهو رأى سيبويه لان مذهبه انه اذا جاء المصدر منصوبا بعد فعل ليس من حروفه كان انتصابه باضمار فعل من لفظ ذلك المصدر ، فأما قولهم « ضربته أنواعا من الضرب وأي ضرب وأيما ضرب » فهذه تعمل فيها الافعال التي قبلها بلاخلاف وانتصابها على المصدر والحق فيها أنها صفات قد حذفت موصوفاتها فكأنه اذا قال ضربته أنواعا من الضرب فقد قال ضربته ضربا متنوعا أي مختلفا واذا قال أي ضرب وأيما ضرب فقد قال ضربته ضربا أي ضرب وأيما ضرب على الصفة ثم حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه ، وأما « رجع القهقرى واشتمل السماء وقعد القرفصاء » فقد قال سيبويه أنها مصادر وهي منصوبة بالفعل قبلها لان القهقرى نوع من الرجوع فاذا تعدى الى المصدر الذي هو جنس عام كان متعديا الى النوع اذ كان داخلا تحته وكذلك القرفصاء نوع من القعود وهي قعدة الخنثي والسماء أن يلتقي طرف رداءه الايمن على عاتقه الايسر ، وقال أبو العباس هذه حلى وتلقيات وصفت بها المصادر ثم حذفت موصوفاتها فاذا قال رجع القهقرى فكأنه قال الرجعة القهقرى واذا قال اشتمل السماء فكأنه قال الاشتمالة السماء واذا قال قعد القرفصاء فكأنه قال القعدة القرفصاء ، والفرق بين انتصابه اذا كان صفة وبين انتصابه اذا كان مصدرا وان كان العامل الفعل في كلا الحالين أن العامل فيه اذا كان مصدرا عمل بمباشرة من غير واسطة واذا كان صفة عمل فيه بواسطة الموصوف المقدر ، وأما « ضربته سوطا » فهو منصوب على المصدر وليس مصدرا في الحقيقة وانما هو آلة للضربة فكأن التقدير ضربته ضربة بالسوط فوضع قولك بالسوط نصب صفة لضربة ثم حذفت الموصوف

وأقمت الصفة مقامه ثم حذف حرف الجر فتعدى الفعل فنصب وأفاد العدو الدلالة على الآلة فاعرفه *
 ﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿والمصادر المنصوبة بأفعال مضمرة على ثلاثة أنواع ما يستعمل
 اظهار فعله واضماره وما لا يستعمل اظهار فعله وما لا فعل له أصلاً ، وثلاثها تكون دعاء وغير دعاء ،
 فالنوع الاول قولك للقادِم من سفره خير مقدم ولن يقرمط في عداته مواعيد عرقوب والغضببان غضب
 الخيل على اللجم ؛ ومنه قولهم أو فرقا خيراً من حب ؛ يعني أو أفرقك فرقا خيراً من حب ﴾
 قال الشارح : قد تقدم من قولنا أن المصدر ينتصب بالفعل وهو أحد المفعولات « وقد يحذف فعله »
 لدليل الحال عليه وهو في قولك على ثلاثة أضرب منها ضرب يحذف فعله ويجوز ظهوره فأنت فيه بالخيار
 إن شئت أظهرته وإن شئت أضمرته . وضرب لا يجوز استعمال فعله ولا اظهاره . وضرب ليس له فعل البتة ؛
 « فالضرب الاول » نحو قولك لمن لقيته وعليه وعناء السفر ومعه آتته فعلت أنه آيب من سفره قلت
 « خير مقدم » أي قدمت خير مقدم خير منصوب على المصدر لانه أفعال وانما حذفت ألفه تخفيفاً وأفعال
 بعض ما يضاف اليه فلما أضفته الى مصدر صار مصدراً ، ومن ذلك اذا رأيت رجلاً يمد ولا بني قلت
 مواعيد عرقوب أي وعدتني مواعيد عرقوب فهو مصدر منصوب بوعدتني ولكنه ترك لفظه استغناء
 عنه بما فيه من ذكر الخلف واكتفاء بعم المحاطب بالمراد قال الشماخ :

وَوَاعَدْتَنِي مَالاً أَحْوَلُ نَفْعَهُ مَوَاعِيدَ عُرُقُوبٍ أَخَاهُ يَبْتَرِبُ

ويروى للأشجعي :

وَعَدْتُ وَكَانَ الْخَلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً مَوَاعِيدَ عُرُقُوبٍ أَخَاهُ يَبْتَرِبُ

وهذا عرقوب وعد وعدا فأخلف ف ضرب به المثل وذلك أنه أتاه أخ له يسأله شيئاً فقال عرقوب اذا
 أطلع نخلي فلما أطلع قال اذا أبلح فلما أبلح قال اذا أزهي فلما أزهي قال اذا أرطب فلما أرطب قال اذا
 صار تمراً فلما صار تمراً أخذه من الليل ولم يعطه شيئاً ؛ أنكر أبو عبيد يترب لان عرقوبا رجل من
 العالقي وكانوا بالبعد من يترب مدينة الرسول ﷺ وانما هي يترب بقاء معجبة ثنتين من فوقها وراء
 مفتوحة وهي موضع قريب من اليمامة ؛ ومن ذلك قولهم « غضب الخيل على اللجم » وذلك مثل يضرب
 لمن يغضب علي من لا يرضيه والمراد غضبت غضب الخيل على اللجم ويجوز أن يكون المراد شدة الغضب
 فنصب المصدر بالفعل المحذوف ؛ ومن العرب من يرفع هذا كله فيقول لقدام من سفره خير مقدم أي
 قدومك خير مقدم فيكون خير مقدم خبر مبتدأ محذوف وكذلك مواعيد عرقوب أي عداتك مواعيد
 عرقوب ومثله غضب الخيل على اللجم أي غضبك غضب الخيل على اللجم ، وأما قولهم « أو فرقا خيراً
 من حب » فتكلم بذلك رجل عند الحجاج وذلك أنه كان قد صنع عملاً فاستجاده فقال الحجاج أكل
 هذا حبا فقال الرجل مجيباً أو فرقا خيراً من حب أي فعلت هذا لاني أفرقك فرقا خيراً من حب فهو
 أنبل لك وأجل ولو رفع لجاز كأنه قال أو أمرى فرق خير من حب ، فهذا النوع أنت مخير فيه بين
 اظهار العامل وحذفه فان أظهرته فزيادة في البيان وان حذفته فتقّة بدليل الحال عليه *

قال صاحب الكتاب ﴿والنوع الثاني قولك سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وعقرا وبؤساً وبعدا وسحقا

وحمدا وشكرا لا كفرا وعجبا وأفعل ذلك وكرامة ومسرة ونعم ونعمة عين ونعام عين ولا أفعل ذلك ولا كيدا ولا هما ولا فعلن ذلك ورغما وهوانا ﴿

قال الشارح : اعلم أن هذه المصادر قد وردت منصوبة باضمار فعل وذلك الفعل لم يظهر مع هذه المصادر وذلك قولك في الدعاء للإنسان سقيا ورعيا والمراد سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا فانتصبا بالفعل المضمَر وجعلوا المصدر بدلا من اللفظ بذلك الفعل وذلك أنهم قد استغنوا بذكر المصدر عن ذكر الفعل كما قالوا الحذر الحذر والمعنى احذر الحذر ولم يذكروا احذر فلما استغنوا بذكر هذه المصادر عن ذكر الفعل صار قولك سقيا ورعيا كقولك سقاك الله ورعاك الله فلو أظهرت الفعل صار كتنكرار الفعل ، ومن ذلك قولك المدعو عليه « خيبة وجدعا وعقرا وبؤسا وبعدا وسحقا » فتوالت خيبة بدل عن خيبك الله وهو مصدر منصوب به وكذلك جدعا معناه جدعك الله ومثله عقرا وبؤسا وبعدا وسحقا أي عقره الله عقرا وأبأسه الله وبؤسا وأبعده الله بعدا وأسحقه الله سحقا على حذف الزوائد ، وكل هذه المصادر دعاء عليه أوله وهي منصوبة بفعل مضمَر متروك إظهاره لأنها صارت بدلا من الفعل ؛ وبعضهم يظهر الفعل فأ كيدا فيقول سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وليس بالكثير ، ومنهم من يرفع فيقول سقى لك ورعى والمعنى مفهوم كما يقال سلام عليكم وإنما يخرج ما قد ثبت قال الشاعر

أَقَامَ وَأَقْوَى ذَاتَ يَوْمٍ وَخَيْبَةً لَأَوَّلِ مَنْ بَلَغَى وَشَرَّ مُيَسَّرِ

يصف أسدا ، وأما قولهم « حمدا وشكرا الخ » فهذه المصادر ليست من المصادر التي قبلها من وجه وهي منها من وجه آخر وذلك أن هذه المصادر أفعالها الفاصلة لها المضمر أخبار يخبر بها المتكلم عن نفسه وليست بدعاء لاحد أو عليه فلم تكن منها من هذا الوجه ومن جهة أن الفعل المضمَر مستقبل أشبهت الدعاء لاستقباله فعناها أحمد الله حمدا وأشكره شكرا وأعجب عجباً وأكرمك كرامة وأمسرك مسرة ، وأما قولهم « لا كيدا ولا هما » فعناها لا أكاد كيدا أن أفعل وهو من كدت أكاد من أفعال المقاربة وليس من الكيد الذي هو المكر ولا أهم به هماً من الهمة لا من الهم الذي هو الحزن كأنه يؤكد ما ينفي أن يفعل ، وقوله « لا فعلن ذلك ورغماً وهواناً » أي أرغمك بفعله ورغماً وأهينك به هواناً وأصل الرغم لصوق الأنف بالتراب وهو كناية عن الذل ، وقد جاء بعض هذه المصادر مرفوعاً بأنه خبر مبتدأ محذوف قال رؤبة :

عَجَبُ لَيْتِكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِي فَيْكُمُ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

حكاه يونس مرفوعاً كأنه قال أمرى عجب ، قال سيبيويه وسمعنا من العرب الموقوف به ينتهم من يقال له كيف أصبحت فيقول حمد الله ونناء عليه بالرفع كأنه قال أمرى وشأنى حمد الله ونناء عليه ، والنصب هو الوجه على الفعل المتروك إظهاره ﴿

قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه إنما أنت سيرا سيرا وما أنت الا قتلا قتلا والا سير البريد والا ضرب الناس والا شرب الابل ، ومنه قوله تعالى (فاما منا بعد واما فداء) ومنه مررت فاذا له صوت صوت احمار واذا له صراخ صراخ الشكلي واذا له دق دقك بالفتح حزبالقل ﴿

قال الشارح : أما يقال هذا لمن يكثر منه ذلك الفعل ويواصله فاستغنى بدلالة المصدر عن إظهاره وليس ذلك مما يختص بالمخاطب بل تستعمله في الأخبار عن الغائب كما تستعمله في المخاطب فتقول زيد سيرا سيرا إذا أخبرت عنه بمثل ذلك المعنى وتقول أنت الدهر سيرا سيرا وأنت هذا اليوم سيرا سيرا وكان عبدالله سيرا سيرا إذا أخبرت بشيء متصل ببعضه ببعض ، وإن رفعت وقلت ما أنت الا سير سيرا على معنى ما أنت الا صاحب سير وحذفت الصاحب وأقمت السير مقامه لم يدل على كثرة ومواصلة كما دل النصب إنما أخبرت أنه صاحب سير لا غير ، واعلم أنك إذا رفعت كان على وجهين ، أحدهما أن يكون على حذف مضاف وهو صاحب على ما تقدم ، والثاني أن تجعله نفس السير والقتل لما كثر ذلك منه توسعاً ومجازاً كما يقال رجل عدل ورضى إذا كثر عدله والرضى عنه كما يقال
تَرْتَعُ مَا غَفَلْتَ حَتَّى إِذَا أَذْكَرْتُ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ

جعلها نفس الإقبال والإدبار مبالغة وتوسعاً ، فالرفع في ذلك كله على ما ذكرت لك والنصب على تقدير فعل مضمر لا يظهر إذ قد صار المصدر بدلاً منه فقولا « إنما أنت سيرا سيرا وما أنت الا قتلا قتلا » معناه تسير سيرا سيرا وتقتل قتلا قتلا ، وقوله « الا سير البريد والا ضرب الناس والا شرب الابل » معناه ما أنت الا تسير سيرا مثل سير البريد وما أنت الا تشرب شربا مثل شرب الابل ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ثم حذف المضاف وهو مثل وأقام المضاف اليه مقامه على حد واسأل القرية وهذا الحذف والاضمار وان كثر فهو فاش في كلام العرب مطرد ، وأما ضرب الناس فتقديره ما أنت الا تضرب الناس ضربا ويجوز في هذا وحده التنوين ونصب الناس لانه مصدر مضاف الى مفعول ولا يكون مضافا الى الفاعل لانه يصير معناه يضربه مثل ضرب الناس وهو من الناس الا أن يريد أن يضربه الضرب المعهود المتعارف فيثبت يكون من قبيل شرب الابل وسير البريد ، وأما قوله تعالى (فاما منا بعد واما فداء) فالمعنى فاما أن تمنوا منا واما أن تفادوا فداء فهما مصدران منصوبان بفعل مضمر ، وأما قولهم « مررت فاذا له صوت صوت حمار الخ » فهو منصوب وفي نصبه وجهان أحدهما أن يكون منصوبا بالمصدر المذكور إذ كان في معنى الفعل وذلك أن قولنا له صوت في معنى يصوت فالمصدر نائب عن الفعل وانتصاب صوت حمار على هذا اما على المصدر واما على الحال وعلى كلا الوجهين في صوت حمار معنى التشبيه فاذا نصبته على المصدر فتقديره فاذا هو يصوت تصويها مثل صوت حمار ثم حذفت على ما ذكرنا متقدما واذا كان حالا فتقديره فاذا هو مشبها صوت حمار أو ممثلا صوت حمار ، والوجه الثاني أن يكون نصبه باضمار فعل يجوز أن يكون الفعل من لفظ الصوت ويجوز أن يكون من غير لفظه فاذا كان من لفظه فتقديره فاذا له صوت يصوت صوت حمار ويكون نصب صوت حمار على المصدر أو على الحال نحو ما تقدم واذا قدرت الفعل العامل من غير لفظ الاول لم يكن نصب صوت حمار الا على الحال لا غير كأنك قلت له صوت يخرج صوت حمار أو يمثله صوت حمار ، ومثله « له صراخ صراخ الشكلى وله دق دقك بالمنحاز حب القفل » والمنحاز الهاوون والقفل بالكسر وقافين حب أسود وهو أصلب ما يكون من الحبوب والعامية تقول فلفل بالضم والفاء وهو تصحيف منهم والكلام عليها كالكلام في المسألة المتقدمة ،

والنكتة في ذلك أنه يريد مررت به وهو يصوت ولم يرد أن يصفه بذلك أو يبده منه فاعرفه *
قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه ما يكون توكيدا اما لغيره كقولك هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل
وهذا زيد غير ما تقول وهذا القول لا قولك وأجدك لا تفعل كذا أو لنفسه كقولك له على ألف درهم
عرفا وقول الاحوص :

إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصَّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصَّدُودِ لَأَمِيلُ

وقوله تعالى (صنع الله ووعده الله وكتاب الله عليكم وصيغة الله) وقولهم الله أكبر دعوة الحق *
قال الشارح : اعلم ان « حقا والحق » ونحوهما مصادر والناصب لها فعل مقدر قبلها دل عليه معنى الجملة
فتؤكد الجملة ، وذلك الفعل أحق وما جرى مجراه وذلك أنك اذا قلت هذا عبد الله جاز أن يكون
اخبارك عن يقين منك وتحقيق وجاز أن يكون على شك فأكدته بقولك حقا كأنك قلت أحق ذلك حقا ،
وهذه المصادر يجوز أن تكون نكرة نحو حقا ويجوز أن تكون معرفة نحو « الحق لا الباطل » وذلك
لان انتصابها انتصاب المصدر المؤكد لاعلى الحال التي لا يجوز أن تكون الا نكرة واذا قلت هذا عبد الله
الحق لا الباطل فالحق منصوب على المصدر المؤكد لما قبله والباطل عطف عليه بلا كما يقال رأيت
زيداً لا عمراً ، واذا قال « هذا عبد الله غير ما تقول » فغير منصوب على المصدر وتحقيقه هذا عبد الله
حقاً غير ما تقول أى غير قولك فحذفت الموصوف وأقامت الصفة مقامه ، والمفهوم من هذا الكلام ان
المتكلم قد اعتقد ان قول المخاطب باطل وتلخيص معناه هذا عبد الله حقا لا باطلا ، واذا قال « هذا
القول لا قولك » فكأنه قل هذا القول لا أقول قولك أى مثل قولك يعنى اننى أقول الحق ولا أقول
باطلا مثل قولك ، ولو أسقطت الاضافة وقات هذا القول لا قولا وهذا القول غير قول لم يحسن الحذف
لأسقوط الفائدة لانه لم يكن فيما بقى ما يدل على البطلان ، فلو وصفته بما يدل على البطلان نحو هذا القول
لا قولاً كذبا أو غير قيل ضعيف ونحو ذلك مما يدل على ضده أو صحته لجاز لحصول الفائدة والتوكيد
وهذا هو المطلوب من هذا الفصل ، وقال الزجاج اذا قلت هذا زيد حقا وهذا زيد غير قيل باطل لم
يجز تقديم حقا لانقول حقا هذا زيد فان ذكرت بعض هذا الكلام فوسطته وقلت زيد حقا أخوك جاز ،
وأما سيبويه فلم يمنع من جواز تقديم حقا بل قل في الاستفهام « أجدك لا تفعل كذا وكذا » كأنه قال
أحقا لا تفعل كذا وكذا فى ذلك إشارة الى جوازه ، واعلم ان قولهم فى الاستفهام أجدك لا تفعل كذا
أصله من الجدل الذي هو تقيض المزلة كأنه قال أتجد ذلك جدّاً غير انه لا يستعمل الا مضافا حتى يعلم من
صاحب الجدل ولا يجوز ترك الاضافة نحو لبيك ومعاذ الله على ماسيأتى قال الشاعر

* أجدك لا تقضيان كرا كما * وأما ما يكون تأكيذاً لنفسه فنحو قولهم « له على ألف درهم عرفا »
ومثله قوله * انى لأمنحك الصدود الخ * وذلك أنه لما قال له على ألف درهم فقد أقر واعترف فاذا قال
عرفا بمعنى اعتراف فلم يزد بذكره عما تقدم من الكلام فكان تأكيذاً نحو ضربت ضربا ، والفرق بين
هذا والذي قبله حتى جعل هذا تأكيذاً لغيره وجعل هذا تأكيذاً لنفسه أنك اذا قلت هذا عبد الله حقا
فقولك من قبل أن تذكر حقا يجوز أن يظن أن ما قلته حق وأن يظن ان ما قلته باطل فتأتى بحقا فتجعل

الجملة مقصورة على أحد الوجهين الجائزين عند السامع وقوله له على ألف درهم هو اعتراف حقا كان أو باطلا فصار هذا تأكيدا لنفسه اذ كان الذي ظهر هو الاعتراف ، وأما قوله في البيت « قسما » فهو مصدر مؤكد وذلك أن قوله « واني اليك مع الصدود لأميل » يفهم منه القسم فاذا قال قسما كان تأكيدا لنفسه ، وأما قوله تعالى (صنع الله) فهو مصدر من هذا القبيل وذلك أن قبله (وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله الذي أتقن كل شيء) فصنع الله منصوب على المصدر المؤكد لأن ما قبله صنع الله في الحقيقة ، وكذلك « وعد الله » لأن قبله (ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم وعد الله لا يخلف الله وعده) نصب وعد الله لأن ما قبله وعد من الله فكان تأكيدا لذلك ، وأما قوله « كتاب الله عليكم » فقد اختلف النحويون فيه وذهب أصحابنا والفراء من الكوفيين الى انه نصب على المصدر المؤكد وذلك أنه لما تقدم من قوله تعالى (حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم) الى قوله (والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيما نكم كتاب الله عليكم) فقوله كتاب الله عليكم بمنزلة فرض الله عليكم وتحريم الله عليكم لان الابتداء بتحريم المذكورات من النساء الا من سبي وأخرج من دار الحرب فاتها نحل لمن ملكها وان كان لها زوج لانه تقع الفرة بينها وبين زوجها فهذه شريعة شرعها الله وكتاب كتبه عليكم فانتصب المصدر بما دل عليه سباق الآية كأنه فعل تقديره كتب الله عليكم فأضيف المصدر الى الفاعل ، وقال الكسائي كتاب الله منصوب بعلينكم على الاغراء كأنه قال عليكم كتاب الله فقدم المنصوب قال وذلك جائز قد ورد به السماع وهو القياس فالسماع قول الراجز

يَأْيُهَا الْمَائِجُ دَلْوِي دُونَكَا إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

والمراد دونك دلوي وأما القياس فان الظرف نائب عن الفعل تقديره إزموا كتاب الله ولو ظهر الفعل لجاز تقديم معموله عليه فكذلك ما ناب عنه ، والحق المذهب الاول لان هذه الظروف ليست أفعالا وإنما هي نائبة عن الفعل وفي معناه فهي فروع في العمل على الافعال والفروع أبدا منقطة عن درجات الاصول فاعمالها فيما تقدم عليها تسوية بين الاصل والفرع وذلك لا يجوز ، وأما ما أنشده من البيت فلا حجة فيه لانا نقول دلوي رفع بالابتداء والظرف الخبر كما تقول دلوي عندك ، وأما القياس الذي ذكره فليس بصحيح لانه يؤدي الى التسوية بين الاصل والفرع ، وقد أجاز بعض النحويين أن يكون دلوي منصوبا باضمار فعل كأنه قال إزماء دلوي ويؤيد ذلك أنه لو قال يا أيها المسائح دلوي ولم يزد عليه جاز لدليل الحال عليه ، ومن ذلك قولهم « الله أكبر دعوة الحق » لان قولك الله أكبر انما هو دعاء الى الحق وأن يثنى السامع الى جملة القائلين بالتوحيد والى من شعارهم قول الله أكبر فيكون دعوة يتداعون بها كأنه قال دعوا دعاء الحق ، ومثله قوله

إِنَّ نَزَارًا أَصْبَحَتْ نِزَارًا دَعْوَةَ أَبْرَارٍ دَعَوْا أَبْرَارًا

نصب دعوة على المصدر لان معنى أصبحت نزارا أي يتداعون نزارا وذلك ان نزارا وهو أبو ربيعة ومضر لما وقع بين ربيعة ومضر تباين وحروب بالبصرة وصارت ربيعة مع الازد في قتال مضر

وكن رئيسهم مسعود بن عمرو الأزدي ثم ان ربيعة صالحت مضر فصار كأن نزارا تفرقت ثم اجتمعت فقال أصبحت نزارا أي أصبحت مجتمعة الاولاد اذ دعا بعضهم بعضا وفي حال التباين كان يقول المضري بالمضر ويقول الربيعي بالربيع لان أحد الفريقين ما كان ينهر الآخر ، ف قوله أصبحت نزارا بمنزلة قوله دعا بعضهم بعضا هذا اللفظ ثم جاء بالمصدر وهو دعوة أبرار وأضافه الى الفاعل لانه أبين اذ لو قال نمر من السحاب صنعا أو كتابا لم يكن فيه من البيان ما فيه مع الاضافة ، وفي الجملة هذا الفصل الذي فيه المصدر المؤكد لغيره نحو هذا زيد حقا وما أكد نفسه نحوه على ألف درهم عرفا ينتصب على اضمار فعل غير كلامك الاول لانه ليس بحال ولا مفعول له كأنه قال أحق حقا وأجحد جدا ولا أقول قولك وكتب الله عليكم كتابا ولا يظهر الفعل كما لم يظهر في باب سقيا لك وحدا فأعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه ماجاء مثني وهو حنانيك ولييك وسعديك ودواليك وهذا ذيك ، ومنه مالا يتصرف نحو سبحان الله ومعاذ الله وعمرك الله وقعدك الله ﴾

قال الشارح : اعلم ان هذه « المصادر التي وردت بلفظ التثنية » الغرض من التثنية فيها التكثير وأنه شيء يعود مرة بعد مرة وليس المراد منها الاثنين فقط كما تقول أدخلوا الاول فالاول والغرض أن يدخل الجميع وجئت بالاول فالاول حتي يعلم أنه شيء بعد شيء ، ومنه يقال جاءني القوم رجلا رجلا على هذا المعنى ولا يحتاج الى أكثر من تكريره مرة واحدة ، وانتصابه على المصدر الموضوع موضع الفعل والتقدير تحنن علينا تحننا وثني مبالغة وتكثيرا أي تحننا بعد تحنن ولم يقصد بها قصد التثنية خاصة وإنما يراد بها التكثير فجعلت التثنية علما لذلك لانها أول تضعيف العدد وتكثيره ، وهذا المثني لا يتصرف ومعنى عدم التصرف أنه لا يكون الا مصدرا منصوبا ولا يكون مثني الا في حال الاضافة كما لم يكن سبحان الله ومعاذ الله الا مضافين ، وإنما لم يتمكن اذا نثيت لانه دخله بالتثنية لفظا معنى التكثير فدخل هذا اللفظ هذا المعنى في موضع المصدر فقط فلذلك لم يتصرفوا فيه ، وربنا وحدوا حنانا قل الله تعالى (وحنانا من لدنا) وقال الشاعر

فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ

فرغم لما أفرد لانه لم يدخله معنى غير الذي يوجب اللفظ كما كان ذلك في حال التثنية ، فاذا قلت « حنانيك » فهو منصوب بفعل مضمر تقديره تحنن تحننا بعد تحنن لكنهم حذفوا الفعل لان المصدر صار بدلا منه كما كان ذلك في سقيا لك ورعيا قال الشاعر

أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقِي بَعْضُنَا حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

والتحنن الرحمة والخير فمعنى قول القائل حنانيك تحننا بعد تحنن أي كلما كنت في رحمة وخير فلا تقطعن ذلك وليكن موصولا بآخر من رحمتك ، وأما « لبيك وسعديك » فهما مثنيان ولا يفرد منهما شيء ولا يستعملان الا مضافين لما ذكرته لك من ارادة معنى التكثير فلما تضمن لفظ التثنية ما ليس له في الاصل من معنى التكثير لزم طريقة واحدة لينبي عن ذلك المعنى ، فليبك مأخوذ من قولهم ألب بالمكان اذا أقام به وألب على كذا اذا أقام عليه ولم يفارقه وسعديك مأخوذ من المساعدة والمتابعة ، واذا قال

الانسان لبيك فكأنه قال دواما على طاعتك واقامة عليها مرة بعد مرة وكذلك سعديك أى مساعدة بعد مساعدة ومتابعة بعد متابعة فهما اسمان مثنيان وهما منصوبان على المصدر بفعل مضمر تقديره من غير لفظه بل من معناه كأنك قلت فى لبيك داومت وأقيمت وفى سعديك تابعت وطاوعت ، وليس من قبيل سقيا لك ورعيا تقديره سقاك الله ورعاك الله اذ لا يحسن أن يقال ألب لبيك وأسعد سعديك اذ ليس لهذه المصادر أفعال مستعملة تنصبهما اذ كانت غير متصرفة ولا هى مصادر معروفة كسقيا ورعيا ، وأما قولهم لبي يلبى فهو فعل مشتق من لفظ لبيك كما قالوا سبحل وسبحل وحمل من سبحان الله والحمد لله ، وقد ذهب يونس الى أن لبيك اسم مفرد غير مثنى وأن الياء فيه كالياء التى فى عليك ولديك وأصله لبيب ووزنه فعمل ولا يكون فعلا قلة فعل فى الكلام وكثرة فعل فقلت الباء التى هى لام من لبيب ياء هربا من التضعيف فصارت لبي ثم أبدلت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت لبا ثم لما أضيفت الى الكاف فى لبيك قلبت الالف ياء كما قلبت الالف فى الى ولدى اذا وصاتهما بالضمير فقلت اليك وعليك ولديك ، ووجه التشبه بينهما أن لبيك اسم ليس له تصرف غيره من الاسماء لانه لا يكون إلا مضافا كما ان اليك وعليك ولديك لا تكون الا منصوبة المواضع ملازمة الاضافة فقلبوا ألفه ياء فقالوا لبيك كما قالوا لديك وعليك ، واحتج سيبويه على يونس فقال لو كانت الياء فى لبيك بمنزلة ياء لديك واليك لوجب أنك متى أضفتها الى ظاهر أقررت ألفها بجالها كما انك اذا أضفت لى وعلى والى الى الظاهر أقررت ألفها وكنت تقول هذا الى زيد وابى جعفر كما تقول لى زيد والى عمرو وأنشد

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا فَلَبَّيْ فَلَئِنِّي يَدَى مِسُورٍ

فجعل لى يدى مسور بالياء وان كان مضافا الى الظاهر الذى هو يدى دليل على أنه تنثية ولو كان مفردا من قبيل لى وكلا لكان بالالف ، وبعض العرب يقول لب اب مبنية على الكسر ويجعله صوتا معروفة مثل غاق كأنه على صوت الملبى فاعرفه ، ومن ذلك قولهم « دواليك » كأنه مأخوذ من المداولة وهى المناوبة فدواليك تنثية دوال كما أن حواليك تنثية حوال ودوال وقع موقع مداولة والمراد بالكثرة لا نفس التنثية قال الشاعر عبد بنى الحساس

إِذَا شَقَّ بُرْدُ شَقٍّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ دَوَالِيكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَابِسٌ

فدواليك فى البيت فى موضع الحال ومعناه اذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك أى متداولين وذلك أن من عادة العرب كانت اذا أرادت عقد ناكيد المودة بين الرجل والمرأة لبس كل واحد منهما برد الآخر ثم تداولا على تخريقه هذا مرة وهذه مرة فهو يصف تداولهما على شق البرد حتى لا يبقى فيه ملبس وقالوا « هذاذك » والكلام عليه على ما تقدم وهو مأخوذ من هذا يهذ اذا أسرع فى القراءة والضرب قال المعجاج * ضرباً هذاذك وطعناً وخضاً * كأنه يقول هذا بعد هذا من كل جهة فضرراً منصوب على المصدر أى يضرب ضرباً وهذاذك نصب على المصدر وهو بدل من الاول ونفى للتكثير كأنه يقطع الاعناق بضربه ويبلغ الاجواف بطعنه ، والوخض الطعن الجائف ، وأما قولهم « سبحان الله » فهو مصدر منصوب غير متصرف ولا منصرف وأما كونه غير متصرف فانه لم يستعمل الا منصوباً ولا

يدخله رفع ولا جر ولا الف ولا م كما تدخل على غيره من المصادر نحو السقي والرعى وهو من المصادر التي لا تستعمل أفعالها كأنه قال سبح سبحاناً بتخفيف الباء كقولك كفرانا وشكر شكرانا ومعناه التنزيه والبراءة ، وقد استعمل مضافاً وغير مضاف وإذا لم يضاف ترك صرفه قليل سبحان من زيد كأنه جمل علماً على معنى البراءة وفيه الالف والنون زائدتان نحو قول الاعشى

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مَنْ عَلَمَتِ الْفَاخِرِ

وهو مثل عثمان في منع الصرف العلمية وزيادة الالف والنون ، فأما سبح يسبح فهو فعل ورد علي سبحان بعد أن ذكر وعرف معناه فاشتقوا منه فعلاً قالوا سبح زيد أي قال سبحان الله كما تقول بسمل إذا قال بسم الله ، وقد يجيء سبحان منونا في الشعر قال الشاعر

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجُمُودُ

وفي تنوينه وجهان أحدهما أن يكون نكرة والثاني أن يكون معرفة إلا أنه نونه ضرورة ، ويروى لعود به بالدال غير المعجمة أي فعاده مرة بعد مرة ، وقالوا « معاذ الله وعياذ الله » وكلاهما منصوب علي المصدر تقول أعوذ بالله أي ألبأ إلى الله عوداً وعياذاً فهذان مصدران متصرفان تقول العوذ بالله والعياذ بالله وأما معاذ الله فلا يكون إلا منصوباً ولا يدخله الالف واللام ولا الرفع والجر ، وأما قولهم « عمرك الله » فهو مصدر لم يستعمل إلا في معنى القسم ونصبه على تقدير فعل وفي تقدير ذلك الفعل وجهان منهم من يقدر أسألك بعمرك الله وبتميمرك الله أي وصفك الله بالبقاء والعمر والعمر البقاء تقول بعمرك الله كأنك تحلف ببقاء الله قال

إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ بِعَمْرِ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

ومنهم من يقدر أسألك بعمرك الله فيكون الناصب أسألك وهم يستعملون أسألك في هذا المعنى كثيراً ثم حذف الباء فوصل الفعل فنصب عمرك ثم حذف الفعل فبقى عمرك الله والله منصوب بالمصدر الذي هو عمرك كأنه قال بوصفك الله بالبقاء ، وقد أجاز الاخفش الرفع في الله بالمصدر كأنه قال يذكر الله إياك بالبقاء ، وقالوا « قعدك الله » بمعنى عمرك الله وفيه لغتان قعدك الله وقعدك الله ومعناه أسألك بقعدك أي بوصفك الله بالثبات والدوام مأخوذ من قواعد البيت وهي أصوله ، والاصل في ذلك القعود الذي هو ضد القيام لثبوته وعدم الحركة معه ، ولا يستعمل عمرك الله وقعدك الله إلا في القسم •

قال صاحب الكتاب ﴿ والنوع الثالث نحو دفرأً وبهراً وأفةً وثقةً وويحك وويسك وويلك وويلك ﴾ قال الشارح : وأما القسم الثالث وهو نحو « دفرأً وبهراً وأفةً وثقةً » فهذه أيضاً من قبيل ما قبلها من المصادر من حيث أنها غير متصرفة بأن تكون مرفوعة أو مجرورة أو بالالف واللام وأنها منصوبة بأفعال غير مستعملة إلا أن الفرق بينهما أن ما قبلها لها أفعال ولم تستعمل وهذه لا يؤخذ منها فعل البتة فإذا سئلت عنها مثلت بقولك نَتَنَّاً لقرب معناهما وليس من أفة وثقةً وبهراً ودفرأً فعل وانما تردها إلى نَتَنَّاً لانه مصدر لفعل معروف وهو تنننا ، وقد قالوا بهر القمر الكواكب إذا غطاها ومنه قول ذي الرمة

حَتَّى يَهْرَتْ فَمَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَحَدٍ لَا يَعْرِفُ الْقَمَرَا

ويقال بهراً في معنى عجباً ومنه قول عمر بن أبي ربيعة

نُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا قُلْتُ بِهِرًا عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْحَصَا وَالنَّوَابِ

ويقال بهراً لفلان إذا دعى عليه بسوء كأنه قال تعساً له ولا أعلم أحداً تعرض لتفسير ذلك إلا سيبويه وتفسير دفراً تنماً أيضاً والدفن التفتن ولذلك سميت الدنيا أم دفر ولم يستعمل منه فعل ، وأما قولهم « ويحك وويسك وويلك وويبك » فهي من المصادر التي لا أفعال لها كأنهم كرهوا أن يبنوا منها فعلا لاعتلال عينها وفائها لما يلزم من الثقل في تصريف فعلها لو استعمل فاطرح لذلك وأجروها بحري المصادر المفردة المدعوبها وجعلوا الاضافة فيها بمنزلة اللام في قولهم سقيا لك لانه لولا اللام في سقيا لك لما علم من يعنى وكذلك لولا الاضافة في هذه المصادر لم يعلم الحكم من يعنى والاضافة فيها مسموعة ولا يجوز القياس عليها فلا يجوز أن تقول سقيا لك قياساً على ويحك لان العرب لم تدع به وإنما وجب اتباع العرب فيما استعملوه ههنا ولم يجاوزوه لانها أشياء قد حذف منها الفعل وجعلت بدلا من اللفظ به على مذهب أرادوه من الدعاء فلا يجوز تجاوزه لان الاضمار والحذف اللازم واقامة المصادر مقام الافعال حتى لا تظهر الافعال معها ليس بقياس مستمر فتجاوز فيه الموضع الذى لزموه ، فقد شبه سيبويه هذا الموضع بقولهم عددتك وعددت لك ووزنتك ووزنت لك وكلتك وكلت لك لا تتجاوز هذه الافعال فلا يقال وهبتك في معنى وهبت لك ، واعلم أن مذهب سيبويه والبصريين أجمعين أن أصلها ويح وويل وويس وويب دخلت عليها كاف الخطاب ، وقال الفراء أصلها كلها وى فأما ويلك فهي وى عنده زيدت عليها لام الجر فاذا كان بعدها مضمر كانت اللام مفتوحة كقولك ويلك وويله وان كان بعدها ظاهر جاز ففتح اللام وكسرها ففتح اللام مع الظاهر لغة وهو الاصل فيها والكسر على قياس الاستعمال وأنشد

يَا زَيْرُ قَانُ أَخَا بَنِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ وَبِلَ أَبِيكَ وَالْفَخْرُ

أنشده بفتح اللام وكسرها فالذين كسروا اللام تركوها على أصلها والذين فتحوها خلطوها بوى كما قالت العرب يال تيم ثم أفردت هذه اللام فخلطت بياؤها كأنها منها ثم كثر استعمالها فدخلوا عليها لاماً أخرى فقالوا ويل لك ، وأما ويح وويس وويب فكنايات عن الويل فويل كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ معروفة وكثرت حتى صارت للتعجب يقولها أحدهم لمن يحب ولمن يبغض ، وكنا بالويس عنها ولذلك قل بعض العلماء ويس ترحم كما كنوا عن غيرها فقالوا قاتله الله ثم استعملوا ذلك فقالوا قاتمه الله وكاتمه وله نظائر ، والقول ما قاله سيبويه ولو كان الامر على ما قال الفراء لما قيل ويل لزيد بضم اللام والتنوين ، واعلم أن هذه المصادر اذا أضيفت لم تتصرف ولم تكن الا منصوبة لما ذكرناه ولانك لو رفعتها بالابتداء لم يكن لها خبر فان أفردتها وجئت باللام جاز الرفع فتقول ويل لك ويوح له فيكون الجار والجرور الخبر ، ويجوز النصب مع اللام فتقول ويحاً له وويلاً له قال جرير

كَسَا الدَّوْمُ تَيْمًا خُضْرَةً فِي جُلُودِهَا فَوَيْلًا لَتَيْمٍ مِنْ مَرَايِلِهَا الْخُضْرُ

والفرق بين النصب والرفع أنك إذا رفعتها فكأنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك واستقر وفيها ذلك المعنى أغنى الدعاء كما أن حسبك فيه معنى النهى وإذا نصبت كنت ترجاه في حال حديثك وتعمل في اثباته فاعرفه *

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وقد تجرى أسماء غير مصادر ذلك المجرى وهي على ضربين جواهر نحو قولهم تراباً وجندلاً وفاها لفيك وصفات نحو قولهم هنيئاً مريئاً وعائداً بك وأقائماً وقد قصد الناس وأقاعداً وقد سار الركب﴾

قال الشارح : اعلم أن الأسماء على ضربين جواهر وممان والمراد بالجواهر في عرف النحويين الشخص والاجسام المتشخصة والممانى هي المصادر كالعلم والقدره فكما نصبوا أشياء من المصادر بفعل متروك اظهارة نحو ما تقدم من نحو سقيا ورعيا وحنانيك ولبيك وويله وويله وما أشبه ذلك مما دعى به من المصادر فكذلك أجروا أشياء من الجواهر غير المصادر مجراها فنصبوها نصبها على سبيل الدعاء وذلك نحو قولهم « تراباً لك وجندلاً » ومعناه ألزمتك الله أو أطعمك الله تراباً أي تراباً وجندلاً أي صغراً واختزل الفعل ههنا لانهم جعلوه بدلاً من قولك تربت يداك وجندلت فان أدخلت لك ههنا وقلت تراباً لك وجندلاً لك كان دخولها كدخولها في سقيا لك لبيان من تعنى بالدعاء فان علم الداهي أنه قد علم من يعنى جاز أن لا يأتي به لظهوره وربما جاء به مع العلم تأكيذاً وان لم يعلم المعنى بالدعاء فلا بد من الاتيان به ، وربما رفعت العرب هذا فقالوا ترب له فرقه بالابتداء قال الشاعر

أَقْدَمَ اللَّبَّ الْوَاشُونَ الْبَاءَ لِيَمِينِهِمْ فَتَرَبُّ لَأَفْوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنْدَلُ

وترب مبتدأ والخبر لافواه الوشاة وفيه معنى المنصوب في الدعاء كما كان في قولك سلام عليك معنى الدعاء ، وأما قولهم « فاها لفيك » فقد حكى أبو زيد فاها لفيك بمعنى الخيبة لك وأنشد لرجل من بلهجم وهو أبوسدرة الاسدي

فَقُلْتُ لَهُ فَاها لِفِيكَ فَأَيُّهَا قُلُوصُ أَمْرِيءَ قَارِيكَ مَا أَنتَ حَازِرُهُ

وأما يعنون به فم الداهية فالضمير يعود الى الداهية يدل على ذلك قوله

وَدَاهِيَةٍ مِنْ دَوَاهِي الْمَوْتِ نِ يَحْسَبُهَا النَّاسُ لَا فَالَهَا

وفاها منصوب بمنزلة تراباً وجندلاً كأنك قلت تراباً لفيك وإنما يخصون الفم بذلك لاق أكثر المتألف فيما يأكله الانسان ويشر به وصار فاها بدلاً من اللفظ بقولك دهاك الله وإنما قلنا بدلاً من هذا اللفظ تقريباً لانه فم الداهية في التقدير فقدّر الفعل المتصرف من الداهية وليس القصد الا تعبير فعل ناصب ليس شيئاً معينا لا يتجاوز وإنما يقصد ما يلائم المعنى ويقارب اللفظ ، وقالوا « هنيئاً مريئاً » وهما صفتان تقول هذا شيء هنيئ مريئ كما تقول هذا رجل جميل صبيح ونحوهما مما هو على فصيل من الصفات ، ولم يأت من الصفات ما يدعى به الا هذان الحرفان وليسا بمصدرين إنما هما من أسماء الجواهر كالتراب والجندل وانتصابهما بفعل متقدر تقديره ثبت لك ذلك هنيئاً مريئاً فتكون حقيقة نصبه على الحال وذلك قوله لشيء تراه عنده مما يأكل أو يستمتع به على سبيل الدعاء بلفظ الخبر كما تقول رحمه الله ثم حذف

الفعل وجعل بدلاً من اللفظ بقولهم يهناك يدل على ذلك أنه قد يظهر يهناك في الشعر على سبيل الدعاء قال الاخطل :

إلى إمامٍ تُفادينا فَوَاضِلُهُ أَظْفَرَهُ اللهُ فَلْيَهْنِيْ لَهُ الظَّفَرُ

دعاء له بهني والظفر فاعله فصار بهني له الظفر بنزلة هنيئاً له الظفر وصار اختزال الفعل وحذفه في هنيئاً له كحذفه في قولهم الحذر وتقديره احذر الحذر ، وقالوا « عائداً بك » قال الشاعر
الْحَقُّ عَدَايَكَ بِالْقَوْمِ الَّذِينَ طَعَوْا وَعَائِداً بِكَ أَنْ يَعْلَمُوا فَيُطْفَنُونِي

وقالوا « أقائماً » وقد قعد الناس وأقاعداً وقد سار الركب « فان هذه أسماء فاعلين وهي منصوبة على الحال وقد قدر سببويه العامل فيها بأفعال من أفاظها على حد قولك أقياما والناس تعود
و* أطربا وأنت قدسري* فكأنه قال أعوذ عائداً بك وأتقوم قائماً وأتقعد قاعداً وحذفه استثناء ، وقد أنكره بعض النحويين وقال الفعل لا يعمل في اسم الفاعل إذا كان حالاً من لفظ الفعل لعدم الفائدة إذ قد علم أنه لا يقوم الا قائماً ولا يقعد الا قاعداً لان الفعل قد دل عليه وإذا ورد شيء من ذلك فتأوله بالمصدر فيكون تقدير عائداً وقائماً وقاعداً إذا جمعت العامل أعوذ وتقوم وتقعد بتقدير عياذ وقيام وقعود وهو رأى أبي العباس ، والذي قدره سببويه لا يمتنع لان الحال قد يرد مؤكداً كما يرد المصدر مؤكداً وان كان الفعل قد دل على ما دل عليه اسم الفاعل قال الله تعالى (وأرسلناك للناس رسولا) فذكر رسولا وان كان الفعل قد دل عليه على سبيل التأكيذ ، واعلم أنه لا يجوز اضممار الفعل الدال على الحال الا أن تكون الحال مشاهدة تدل عليه لو قلت مبتدئاً من غير حال تدل عليه قائماً أو قاعداً كما تقول في المصدر قياماً يازيد لم يجوز لان المصدر مأخوذ من لفظ الفعل فهو دال على فعل معين وليس كذلك الحال لانه لا يدل على فعل مخصوص لانه يجوز أن تقول ثبت قائماً أو جاء قائماً أو ضحك قائماً وإنما جاز أن تقول أقائماً وقد قعد الناس لما شوهده منه من أمارات القيام والتأهب له حتي صار بنزلة الذي رآه في حال قيام وقعود وكذلك عائداً بك كأنه رأي شيئاً يتقي فصار عند نفسه في حال استعاذته فقال عائداً بك كأنه قال أعوذ عائداً بك وإذا ذكرت شيئاً من هذا الباب فالفعل متصل في حال ذكره إياه فأنت تعمل في تثبيتته فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن اضممار المصدر قولك عبد الله أظنه منطلق نجمل الهاء ضمير الظن كأنك قلت عبد الله أظن ظني منطلق ، وما جاء في الدعوة المرفوعة واجعله الوارث منا محتمل عندي أن بوجه علي هذا ﴾

قال الشارح : قوله « ومن اضممار المصدر » يوهم أنه قد تقدم اضممار مصدر حتى عطف عليه والذي تقدم اضممار فعل عامل في المصدر ، وقوله « عبد الله أظنه منطلق » فعبداً لله مبتدأ ومنطلق الخبر والظن ملغني والهاء ضمير المصدر أضمر لتقدم ذكر الفعل والفعل دال على مصدره إذ كان من لفظه ومشتقاً منه فصار تقدمه كتقدم المصدر فكما يكنى عن المصدر إذا تقدم فكذلك يكنى عنه إذا تقدم الفعل وذلك قولهم من كذب كان شراً له أي كان الكذب شراً له فكذلك تقول عبد الله ظننته منطلق فتكون الهاء

عائدة الى الغان قال الشاعر العبدى

فَجَالَ عَلَى وَحْشِيَّةٍ وَتَخَالَهُ
عَلَى ظَهْرِهِ صَبَاباً جَدِيداً أَيْمَانِيَا

فالهاء في تخاله عائدة على المصدر كأنه قال فتخال الخال ألا ترى انه أتى بمفعول تخال وهو الجار والمجرور الذى هو على ظهره وسبب فاستوفى الفعل ما يقتضيه فلم يبق الا أن يكون ضمير المصدر ، واعلم انك اذا أتيت بضمير المصدر نحو عبد الله ظننته منطلق قبح إلغاء الفعل لان الاتيان بضمير المصدر كالاتيان به اذ كان كناية عنه والمصدر مؤكد للفعل وقبح الناقض بعد تأكده ، وأقبح من ذلك أن تصرح بالمصدر ثم تلغيه نحو عبد الله ظننت ظناً منطلق لان التصريح بالمصدر كتكرير الفعل فلذلك كان أقبح ، ولو قلت ظننته عبد الله منطلقاً لم يجوز الإلغاء البتة لانك اذا قدمت الفعل على مفعوليه لم يجوز الإلغاء فاذا أكد بالمصدر مع ذلك كان الناقض أجدر بالامتناع ؛ قل « وما جاء فى الدعوة المرفوعة واجعله الوارث منا » يجوز أن تكون الهاء عائدة الى ما تقدم لان من جملة الدعاء وأمتعنا اللهم بأسماعنا وأبصارنا ما أحبيتنا فيجوز أن تكون الهاء عائدة الى المذكور كأنه قال واجعل الامتناع الوارث منا ؛ قل ويمكن أن يوجه على اضمار المصدر كأنه قال واجعل الوارث منا أى أعضاءنا إشارة الى السمع والبصر جمعاً ثم كنى عن الجمل *

المفعول به

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب هو الذى يقع عليه فعل الفاعل فى مثل قواك ضرب زيد عمرا وبلغت البلد وهو الفارق بين المتعدي من الافعال وغير المتعدي ويكون واحدا فصاعدا الى الثلاثة على ما سيأتى بك بيان فى مكانه ان شاء الله ؛ ويجوز منصوبا بعامل مضر مستعمل اظهاره أو لازم اضماره ﴿ قال الشارح : قد تقدم القول ان المصدر هو المفعول فى الحقيقة فاذا قلت قام زيد وفعل زيد قياما كانا فى المعنى سواء ألا ترى ان القائل اذا قال من فعل هذا القيام فتقول زيد فعله ؛ والمفعول به ليس كذلك ألا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا لم يصح تعبيره بأن تقول فعلت زيدا لان زيدا ليس مما نفعله أنت وانما أحالت الضرب به وهو المصدر وهذا معنى قوله « هو الذى يقع عليه فعل الفاعل » يريد يقع عليه المصدر لان المصدر فعل الفاعل وذلك نحو ضرب زيد عمرا وأكرم محمد خالدا ؛ وقوله « هو الفارق بين المتعدي من الافعال وغير المتعدي » يعنى ان اعتبار المتعدي انما هو بالمفعول به لان جميع الافعال لازمها ومتعديها يتمدى الى المصدر والظرف من الزمان والظرف من المكان وأما المفعول به فلا يصل اليه الا ما كان متعديا ؛ ومعنى التعمدى أن المصدر الذى هو مدلول الفعل وهو فعل الفاعل على ضربين ضرب منهما يلاق شيئا ويؤثر فيه فيسمى متعديا وضرب منهما لا يلاق شيئا فيسمى غير متعدي فكل حركة للجسم كانت ملاقيه لغيره سميت متعديا وكل حركة له لم تكن ملاقيه لغيره كانت لازمة أى هى لازمة للفاعل لا تتجاوزة نحو قام وقعد وسبوح ذلك فى قسم الافعال « ويكون واحداً فصاعداً الى الثلاثة » يعنى ان الفعل قد يتمدى الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمراً وقد يتمدى الى مفعولين

نحو أعطى وظن وقد يتعدى الى ثلاثة نحو أعلم وأرى وسيوضح أمر ذلك في فصل الافعال ، وقد يحذف العامل في المفعول وذلك على ضربين أحدهما ما يجوز اظهاره وحذفه والثاني مالا يجوز ظهوره ولا يستعمل الا محذوف العامل وسيوضح ذلك في فصل عقيب هذا الفصل فاعرفه *

المنصوب بالمستعمل اظهاره

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو قولك لمن أخذ بضرب القوم أو قال أضرب شر الناس زيداً باضمار إضرب ولمن قطع حديثه حديثك ولمن صدرت عنه أفاعيل البخلاء أكل هذا بخلا باضمار هات وتفعل ﴾

قال الشارح : قد تقدم قولنا ان قرائن الاحوال قد تغنى عن اللفظ وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها لم يحتج الى اللفظ المطابق فان أتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد وان لم يؤت به فللاستغناء عنه فلذلك يجوز حذف العامل ، وهو في ذلك على ثلاثة أضرب ضرب لا يجوز حذف العامل وضرب يجوز حذفه واثنائه وضرب يحذف ولا يجوز اثنائه ، فالاول أن تقول زيداً مثلاً وتريد إضرب زيداً وليس ثم قرينة تدل عليه فهذا لا يجوز لاحتمال أن يكون المراد أضرب زيداً أو أكرم زيداً أو اشتهم زيداً أو غير ذلك مما لا يحصى فهذا يكون إلباساً فلذلك لا يجوز مثله ، والضرب الثاني وهو ما يجوز استعماله وحذفه وأنت مخير فيه فهو أن ترى رجلاً يضرب أو يشتم فتقول « زيداً تريد أضرب زيداً » ويجوز اظهاره فتقول أضرب زيداً أو قال أضرب شر الناس فقال بعض السامعين زيداً أى أضرب زيداً فانه شر الناس ، وكذلك اذا كان رجل في حديث ثم حضر من قطع الحديث من أجله فتقول « حديثك . معناه هات حديثك » أو أنم حديثك ، وكذلك « اذا صدرت من انسان أفاعيل البخلاء » مثل أن يطلب منه ما جرت العادة أن لا يرد من مثله أو يخبر عنه بمثل ذلك فتقول « أكل هذا بخلا » معناه أنفعل كل هذا بخلا ، وهذه الاشياء كلها منصوبة بالعامل المحذوف للدلالة عليه ولو ظهر لجاز *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه قولك لمن زكنت أنه يريد مكة مكة ورب الكعبة ولمن سدد سهماً القرطاس والله والمستهلين اذا كبروا الهلال والله تضمر يريد ويصيب وأبصروا ولرائي الرؤيا خيراً وما سر وخبراً لنا وشرأ لعدونا أى رأيت خيراً ولمن يذكر رجلاً أهل ذاك وأهله أى ذكرت أهله ومنه قوله

لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا وَلَهَا فِي مَقَارِقِ الرَّأْسِ طَيْبًا

أى وترى لها ، ومنه قولهم كاليوم رجلاً باضمار لم أر قال أوس * كاليوم مطلوباً ولا طلباً * ﴿ قال الشارح : قوله « ومنه » يريد مما حذف منه الفعل ويجوز اظهاره فان حذفه فللاستغناء عنه وان أظهرته فللتأكيد البيان ؛ فن ذلك اذا رأيت رجلاً متوجهاً وجه الحاج قاصداً في هيئة الحاج قلت « مكة والله » كأنك قلت يريد مكة والله وان شئت أضمرت لفظ الماضي كأنك قلت أراد مكة كأنك أخبرت

بهذه الصيغة أنه كان فيها أمس ولو أظهرت ما أضمرت لجاز ؛ وكذلك اذا رأيت أن رجلا قد سدد سهماً قبل القرطاس فقلت « القرطاس والله » أى يهيب القرطاس كأنك لما شاهدت اجادة التسديد فحذست الاصابة وكذلك لو سمعت وقع السهم فى القرطاس قلت القرطاس والله أى أصاب القرطاس ؛ ومن ذلك لو رأيت ناسا يرقبون الهلال وأنت متباعد منهم فكبروا فقلت « الهلال والله » أى أبصروا الهلال والله ؛ ومن ذلك اذا قص انسان عليك رؤيا رآها فعبثتها له قلت « خيرا لنا وما سر وخيرا لنا وشرنا لعدونا » تقول ذلك على سبيل التفاضل كأنك قلت رأيت خيرا وأبصرت خيرا ورأيت ماسر أى الذى سر ورأيت خيرا لنا وشرنا لعدونا وما أشبه ذلك ؛ ومن ذلك اذا ذكر رجل فأنت عليه خير أو شر فقلت « أهل ذاك أو أهله » معناه ذكرت أهل ذاك أو أهله والهاء تعود الى الذكر أو الثناء كأنك قلت ذكرت أهلا لذلك الذكر أو الثناء لانه فى ذكره فعمله على المعنى ؛ وأما « قول الشاعر * لن تراها الخ * » فقد ذهب سيبويه الى أنه منصوب على المعنى لانه لما قل ان تراها الا ولها فى مفارق الرأس طيبا دل على ان الطيب داخل فى الرؤية فنصبه على هذا التأويل ومثله قوله

تَذَكَّرْتُ أَرْضًا بِهَا أَهْلُهَا أَخْوَالُهَا فِيهَا وَأَعْمَامُهَا

لان الاخوال والاعمام قد دخلوا فى التذكر ؛ وقد رد هذا وأشباهه أبو العباس المبرد وذكر ان مثل هذا لا يجوز لانه لا يعمل على المعنى الا بعد تمام الكلام الاول لانه حمل على التأويل ولا يصح تأويل الكلام الا بعد تمامه ؛ وأما التقدير ان تراها وان تأمات الا رأيت لها فى مفارق الرأس طيبا فهو منصوب باضمار فعل واليه ذهب صاحب هذا الكتاب •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب • قال سيبويه وهذه حجيج سمعت من العرب يقولون اللهم ضبعا وذنباً واذا سألهم ماتعنون قالوا اللهم اجمع فيها ضبعا وذنباً ؛ وسمع أبو الخطاب بعض العرب وقيل له لم أفسدتم مكانكم فقال الصبيان بأبى أى لم الصبيان ؛ وقيل لبعضهم أما بمكان كذا وجد قتل بلى وجازاً أى أعرف به وجازاً •

قال الشارح : قوله « وهذه حجيج سمعت من العرب » يعنى شواهد من كلام العرب على جواز حذف الفعل العامل وذلك قولهم فى مثل من أمثالهم « اللهم ضبعا وذنباً » كأن تائه يدعو على غنم غيره فاذا قيل ماتعنون قالوا اللهم اجمع فيها ضبعا وذنباً فأضر العامل ؛ قال سيبويه كلهم يفسر ما ينوى يعنى يقدر المحذوف على هذا الوجه ؛ قال أبو العباس سمعنا ان هذا دعاء لما لا دعاء عليها لان الضبع والذئب اذا اجتمعا تقانلا فأفلتت الغنم ؛ قال وأما ما وضعه سيبويه عليه فانه يريد ذنباً من ههنا وضبعا من ههنا فلا يصل كل واحد منهما الى الآخر وان اجتمعا فى الغنم ؛ ومن ذلك ما حكاه سيبويه عن أبى الخطاب الاخفش وكان من مشايخ سيبويه أنه سمع بعض العرب وتذ قيل له « لم أفسدتم مكانكم فقال الصبيان بأبى » كأنه خاف أن يلام فقال لم الصبيان فأضر ما ينصب ؛ ومن ذلك ما حكاه سيبويه قال وحديثي من يوثق به أنه قيل لبعضهم « أما بمكان كذا وجد » بالجيم المعجمة والذال المعجمة وهو قرة فى الجبل تمسك الماء فقال « بلى وجازاً أى أعرف به وجازاً » فأضر العامل •

المنصوب باللائم اضماره

﴿ المنادى ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ منه المنادى لانك اذا قلت يا عبد الله فكأنك قلت يا أريد أو أعني عبد الله ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار يا بدلاً منه ؛ ولا يخلو من أن ينتصب لفظاً أو محلاً فانتصابه لفظاً اذا كان مضافاً كعبد الله أو مضارعاً كقولك يا خيراً من زيد ويا ضارباً زيدا ويا مضروباً غلامه ويا حسناً وجه الاخ ويا ثلاثة وثلاثين أو نكرة كقوله ﴿ فيأراك بما إلهما عرضت فيباغن ﴾ ﴿

قال الشارح : اعلم أن المنادى عند البصريين أحد المفعولات والاصل في كل منادى أن يكون منصوباً وإنما بنوا المفرد المعرفة على الضم لئلا تذكرها والذي يدل على أن الاصل في كل منادى النصب قول العرب يا إياك لما كان المنادى منصوباً وكثروا عنه أتوا بضمير المنصوب هذا استدلال سيبويه ، وقد قالوا يا أنت أيضاً فكثروا عنه بضمير المرفوع نظراً الى اللفظ كما قالوا يا زيد الظريف فأتبعوا النعت على اللفظ قال الشاعر :

يا مُرُّ يا ابنَ واقعٍ يا أُنْتَا أَنْتَ الَّذِي طَلَقْتَ عامًّا جُعْتَا

فإذا قلت يا إياك كان تقديره يا إياك أعني ، ومن قال ان إياك مضاف على ما سيشرح في موضعه قال لم ينصب أنت لانه مفرد ونصب إياك لانه مضاف ، وبما يدل على أن أصل المنادى النصب نصبهم المضاف في قولهم يا عبد الله والمشابه له من نحو يا خيراً من زيد والمنكور من نحو يا رجلاً وباركاً والناصب له فعل مضمّر تقديره أنادي زيدا أو أريد أو أدعو أو نحو ذلك ولا يجوز اظهار ذلك ولا اللفظ به لان يابعد ثابت عنه ولانك اذا صرحت بالفعل وقلت أنادي أو أريد كان اخباراً عن نفسك والنداء ليس بالخبر وإنما هو نفس التصويت بالمنادى ثم يقع الاخبار عنه فيما بعد فتقول ناديت زيدا ، وكان أبو العباس المبردي يقول الناصب نفس يا لتبانيتها عن الفعل قل ولذلك جازت امالتها ، وكان أبو علي يذهب في بعض كلامه الى أن يا ليس بحرف وإنما هو اسم من أسماء الفعل والمذهب الاول وهو مذهب سيبويه ، والمنصوب في النداء على ضربين « منصوب في اللفظ ومنصوب في المحل » فالمنصوب في اللفظ على ثلاثة أضرب مضاف ومشابه للمضاف ونكرة فأما « المضاف » فهو منصوب على أصل النداء الذي يجب فيه النصب كما بينا المعرفة والنكرة في ذلك سواء فتقول في المعرفة يا عبد الله أقبل ويا غلام زيد افعل وتقول في النكرة يا عبد امرأة تعال ويا رجل سوء تب ، وأما « المضارع للمضاف » فيكونه النصب أيضاً كما كان المضاف كذلك وذلك قولك « يا خيراً من زيد ويا ضارباً زيدا ويا مضروباً غلامه ويا حسناً وجه الاخ ويا ثلاثة وثلاثين » كله منصوب لما ذكرناه من شبه المضاف ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه أحدها أن الاول عامل في الثاني كما كان المضاف عاملاً في المضاف اليه « فان قيل » المضاف عامل في المضاف اليه الجر وهذا عامل نصباً أو رفعا فقد اختلفا قيل الشيء اذا أشبه الشيء من جهة فلا بد أن يفارقه من جهات أخرى ولولا

تلك المفارقة لكان اياه فلم تكن المفارقة قاذحة في الشبه ، الوجه الثاني من المشابهة أن الاسم الاول مختص
 بالثاني كما أن المضاف يتخصص بالمضاف اليه ألا ترى أن قولنا يا ضارباً رجلأ أخص من قولنا يا ضارباً ،
 الثالث أن الاسم الثاني من تمام الاول كما أن المضاف اليه من تمام المضاف ألا ترى أن الجار والمجرور
 في قولك يا خيراً من زيد من صلة خير وإذا كان من صلته ومتعلقاً به كان من تمامه وكذلك يا ضارباً
 زيدا فزيد منصوب بضارب فهو من تمامه وكذلك يا مضروباً غلامه فالغلام مرتفع باسم المفعول الذي هو
 مضروب وكذلك يا حسناً وجه الاخ نصبت الوجه على الشبه بالمفعول ولا يحسن رفعه لانه يقتدر الى عائد
 فهذه كلها منصوبة سواء جعلتها أعلاماً أو لم نجعلها فان جعلتها أعلاماً نصبتها شبهها بالمضاف وان جعلتها
 معرفة بالقصد فهي منصوبة لذلك وان كانت نكرة كانت منصوبة كسائر النكرات ، والتنوين في جميع
 ذلك كحرف من وسط الاسم اذ كان ما بعده من تمامه وصلته فصارت الراء من خير والباء من ضارب
 بمنزلة الياء من الذي ، وأما قوله « يا ثلاثة وثلاثين » فان سميت بهما وجعلتهما علماً نصبتهم كما لو
 سميت بزيد وعمرولانك جعلتهما بازاء حقيقة واحدة فكان الثاني من تمام الاول وتابعاً له في اعرابه
 باشر اك الواو فصار كأن الاول عامل في الثاني فانتصب كما ينتصب يا خيراً من زيد فخرف النداء نصب
 الاسم الاول والثاني يتبعه في الاعراب لزوماً لطريقته التي كان عليها قبل التسمية وهي متابئة المعطوف
 المعطوف عليه في الاعراب ، فان ناديت جماعة هذه عدتهم قلت يا ثلاثة وثلاثون وان شئت نصبت
 الثاني قلت يا ثلاثة وثلاثين كما تقول يا زيد والحارث والحارث فالرفع عطف على اللفظ والنصب عطف
 على المحل لانهما اسمان متغايران كل واحد منهما بازاء حقيقة غير الاخرى وليس كذلك اذا سميت بهما
 وجعلتهما عبارة عن حقيقة واحدة « الثالث النكرة » وهي منصوبة أيضاً في النداء وذلك قولك يا رجلاً
 ويا غلاماً فغلام ورجل في هذا الموضع يراد به الشائم لانه لم يوجه الخطاب نحوهما مختصاً بالنداء ، ومثال
 ذلك الاعمي يقول يا رجلاً خدي يدي ويا غلاماً أجزني فلا يقصد بذلك غلاماً بعينه ولا رجلاً بعينه فالنصب
 في هذه الاقسام الثلاثة من جهة واحدة ، وأما قول الشاعر وهو عبد يغوث

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغْنِي نَدَامَى مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَلْقَا

فالشاهد فيه نصب راكب لانه منادى منكر اذ لم يقصد قصد راكب بعينه انما أراد راكباً من
 الركبان يبلغ خبره ولو أراد راكباً بعينه لبناه على الضم ، وانما قال هذا لانه كان أسيراً *
 قال صاحب الكتاب * وانتصابه محلاً اذا كان مفرداً معرفة كقولك يا زيد ويا غلام ويا أيها الرجل
 أو داخلة عليه لام الاستغاثة أو التعجب كقوله * يا لعطافنا ويا لرياح * وقولهم يا للماء ويا للدواهي أو
 مندوباً كقولك يا زيدا *

قال الشارح : « وأما انتصابه محلاً » فاذا كان المنادى مفرداً معرفة فانه يبنى على الضم ويكون موضعه
 نصباً وذلك على ضربين أحدهما ما كان معرفة قبل النداء والثاني ما كان متعرفاً في النداء ولم يكن قبل
 كذلك وذلك نحو يا زيد ويا رجلاً فرجل نكرة في الاصل وانما صار معرفة في النداء وذلك أنك لما
 قصدت قصده وأقبلت عليه صار معرفة باختصاصك اياه بالخطاب دون غيره قال الاعشى

قَالَتْ هُرَيْرَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا وَيَلْبِي عَلَيْكَ وَيَلْبِي مِنْكَ يَا رَجُلُ

لما أرادت رجلا بعينه بناء على الضم وأما يازيد وياحکم فبى معارف أيضاً « فان قيل » هل التعريف الذى فى يازيد وياحکم فى النداء تعريف العلمية بقى على حاله بعد النداء كما كان قبيل النداء أم تعريف حدث فيه غير تعريف العلمية فالجواب أن المعارف كلها اذا نوديت تنكرت ثم تكون معارف بالنداء هذا قول أبى العباس المبرد ، وقد خالفه أبو بكر بن السراج أى خلاف الصواب وزعم أن قول أبى العباس فاسد قال وذلك أنه قد وقع فى الاسماء المفردة ما لا يشاركه فيه غيره نحو فرزدق وزعم أن معنى تشكير اللفظ أن تجعله من أمة كل واحد منهم له مثل اسمه ، والقول ما قاله أبو العباس وأورده أبو بكر فغير لازم لانه ليس ممنوعاً أن يسمى الرجل ابنه أو عبده الساعة فرزدقا فتحصل الشركة بالقوة والاستعداد ، ونظير ذلك أن الشمس والقمر من أسماء الاجناس فتعرفهما بالالف واللام واذا نزعناهما منهما صارا نكرتين وان لم يكن لهما شريك فى الوجود فانما ذلك بالاستعداد لانه ليس مستحيلا أن يخلق الله مثلهما واذا جاز ذلك فى أسماء الاجناس كان فى الاعلام أسوغ فصيح بما ذكرناه أنك اذا ناديت العلم تنكر ثم جعل فيه تعريف آخر قصدي غير التعريف الذى كان فيه وصار ذلك كإضافة الاعلام ومن المعلوم أنك لما أضفتها فقد ابتزتها تعريفها وحصل فيها تعريف الاضافة وذلك نحو زيدكم وعمركم فكذلك ههنا فى النداء « وان قيل » اذا قلت يازيد وياخالد أمبني هو أم معرب وهل الضمة فيه حركة بناء أو حركة إعراب فالجواب أنه مبني على الضم والذى يدل على ذلك حذفهم التنوين منه ولو كان معرباً لما حذف التنوين منه كما لم يحذف من النكرة نحو * فيارا كبا إما عرضت * ومما يدل أنه غير معرب أن موضعه نصب ألا ترى ان المضاف اذا وقع موقعه يكون منصوباً نحو يا عبد الله وأن نعت المفرد والمعطوف عليه يجوز فيه الرفع على اللفظ والنصب نحو يازيد الظريف والظريف ويازيد والحارث والحارث قال الشاعر

أَلَا يَا قَيْسُ وَالضَّحَّاكُ سِيرَا وَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ

بروى برفع الضحاك ونصبه ولولا ان موضعه نصب لما جاز النصب فى نعته وما عطف عليه وذلك أن العامل اذا عمل عمله من رفع أو نصب أو جر لم يكن لذلك الاسم موضع سوى ما ظهر ألا ترى ان المضاف لما لم يكن له موضع سوى ما هو عليه لم يجر فى نعته غير النصب فبان بذلك أنه مبني مضموم ، وقد ذهب قوم الى أنه بين المعرب والمبني والمذهب الاول الا ان حر كته وان كانت حركة بناء الا انها مشبهة بحركة الاعراب من أجل ان كل اسم متمكن يقع فى هذا الموضع يضم فأشبهه من أجل ذلك المرفوع بقام ونحوه من الافعال لان كل اسم متمكن يستداليه الفعل فهو مرفوع ولذلك حسن أن يتبعه النعت على اللفظ فتقول يازيد الطويل كما تقول قام زيد الطويل « فان قيل » فلم ينبى وحق الاسماء أن تكون معربة فالجواب أنه انما ينبى لوقوعه موقع غير المتمكن ألا ترى انه وقع موقع المضمر والمتمكنة من الاسماء انما جعلت للغيبة فلا تقول قام زيد وأنت تحمدته عن نفسه انما اذا أردت أن تحمدته عن نفسه فتأتى بضميره فتقول قمت والنداء حال خطاب والنادى مخاطب فالقياس فى قولك يازيد أن تقول يا أنت والدليل على ذلك أن من العرب من ينادي صاحبه اذا كان مقبلا عليه وما لا يلتبس نداؤه بالمكنى فيناديه بالمكنى على الاصل فيقول يا أنت قال الشاعر

يا مراً يا ابن واقع يا أتنا أنت الذي طلقت عاماً جعماً

غير أن المنادي قد يكون بعيداً منك أو غافلاً فإذا ناديته بأنت أو اياك لم يعلم أنك تخاطبه أو تخاطب غيره فجت بالاسم الذي يخصه دون غيره وهو زيد فوق ذلك الاسم موقع المكنى فتبينه لما صار إليه من مشاركة المكنى الذي يجب بناؤه « فان قيل » قلنا دى المنكور والمضاف قد وقعا الموقع الذي ذكرته من حيث انهما مخاطبان فالجواب عنه من وجهين أحدهما أن المنادى المفرد المعرفة انما بني مع وقوعه الموقع الذي وصفناه لانه في التقدير بمنزلة أنت وأنت لا يكون الا معرفة غير مضاف فخرج المنكور اذا كان مخالفاً لأن أنت من جهة التنكير والمضاف لان أنت غير مضاف فلم يبين لذلك مع تمكنه بالاضافة ، والوجه الثاني ان المفرد يؤثر فيه النداء ما لم يؤثر في المضاف والنكرة فالمضاف معرفة بالمضاف اليه كما كان قبل النداء والنكرة في حال النداء كما كانت قبل ذلك وزيد وما أشبهه في حال النداء معرفة بالاشارة والاقبال عليه منتقل عنه ما كان فيه قبل ذلك من التعريف فلما لم يؤثر النداء في معناه لم يؤثر في بناءه ، « فان قيل » فلم يبن على حركة ولم كانت حركته ضمة فالجواب أما تحريكه فلأن له أصلاً في التمكن فوجب أن يميز عن ما بني ولا أصل له في التمكن فبني على حركة تمييزاً له عن مثل من وم وغيرهما مما لم يكن له سابقة إعراب ، وخص بضم لوجهين أحدهما شبهه بالغايات نحو قبل وبعد ووجه الشبه بينهما أن المنادى اذا أضيف أو نكر أعرب واذا أفرد بني كما ان قبل وبعد تعربان مضافتين ومنكورتين وتبينان في غير ذلك فكما بني قبل وبعد على الضم كذلك المنادى المفرد يبني على الضم ، والثاني أن المنادى اذا كان مضافاً الى مناديه كان الاختيار حذف ياء الاضافة والا كتفاء بالكسر منها واذا كان مضافاً الى غائب كان منصوباً وكذلك اذا كان منكوراً فلما كان الفتح والكسر في غير حال البناء وبني جعل له في حال البناء من الحركات ما لم يكن له في غير حال بناءه وهو الضم فذلك علة بناءه على الضم ، وانتصابه محلاً قولهم « يا أيها الرجل » فأى منادى مبهم مبني على الضم لكونه مقصوداً مشاراً اليه بمنزلة يارجل وها تنبيه والرجل نعت والنرض نداء الرجل وانما كرهوا ايلاء أداة النداء ما فيه الالف واللام فأتوا بأى وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام فصار أى وها وصفته بمنزلة اسم واحد ولذلك كانت صفة لازمة ، وكان الاخفش يذهب الى أن أيا من قولك يا أيها الرجل موصولة وأن الرجل بعدها صلتهما قال لان أيا لا تكون اسماً في غير الاستفهام والجزاء الا بصلة وهو قول فاسد لانه لو كان الامر على ما ذكر لما جاز ضمه لانه لا يبنى في النداء ما كان موصولاً ألا تري انه لا يقال ياخير من زيد بالضم انما تقول ياخيراً من زيد بالنصب لان من زيد من تمام خير فكذلك الرجل من تمام أي ، واعلم ان حقيقة هذا النعت وما كان مثله في نحو هذا الرجل انما هو عطف بيان وقول النحويين أنه نعت تقريب وذلك لان النعت فعلية الموصوف بمعنى فيه أو في شيء من صبيه وهذه أجناس فهي شرح وبيان للاول كالبدل والتأ كيد فلذلك كان عطف بيان ولم يكن نعماً ، ومما هو منصوب في التقدير والموضع وان لم يكن لفظه منصوباً ما دخل عليه « لام الاستغاثة » نحو يا زيد اذا استغثت به لنبره ودعوته لنصرته وحق هذه اللام أن تكون مكسورة لانها لام الاضافة ولا م الاضافة تكون مكسورة مع الظاهر نحو تولك المال لزيد غير انه وقعت هذه اللام لعنيين

أحدهما المستغاث به والآخر المستغاث من أجله فلم يكن بد من التفرقة بينهما ففتحت لام المستغاث به وترك لام المستغاث من أجله مكسورة بحالها للفرق فإذا قلت يا زيد بالفتح علم أنه مستغاث به وإذا قلت يا زيد بالكسر علم أنه مستغاث من أجله قال الشاعر

تَكْنَفَنِي الْوُشَاةُ فَارْجَعُونِي فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوَأَشَى الْمُطَاعِ

فتح اللام الأولى من الناس لأنهم مستغاث بهم وكسر الثانية لأنه مستغاث من أجله ، ومنه ما يروى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما ضر به العليج قال يا لله للمسلمين ، وموضع هذه اللام المفتوحة نصب والعامل فيها العامل في المنادى المضاف للنصب وهو ما ينوب عنه حرف النداء من الفعل فإذا قال يا زيد فكأنه قال أدعوكم زيد وكان اللام المكسورة مفعولا ثانياً ، وأما قوله • يا لعطافنا ويا لرياح • فهو إشارة الى قول الشاعر وهما من أبيات الكتاب

يَا لِقَوْمِي مَنْ لِلْعَلَى وَالْمَسَاعِي يَا لِقَوْمِي مَنْ لِلنَّدَى وَالسَّمَاحِ
يَا لِعَطَّافِنَا وَيَا لَرِيَّاحِ وَأَيُّ الْحَشْرِجِ الْفَتَى النَّفَّاحِ

يرثي رجلا من قومه هذه أمماؤهم يقول لم يبق للعلى والمساعي من يقوم بهما بعدهم ، والنفاخ الكثير العطاء ويروى الوضاح من الوضع وهو البياض كأنه أبيض الوجه لكرمه ، وأما « دخول اللام للتعجب » فنحو قولهم « يا الماء » كأنهم رأوا عجباً وماء كثيراً فقالوا تعال يا عجب ويا ماء فانه من إبانك ووقتلك ، وقالوا « يا للدواهي » أى تعالين فانه لا يستنكر لكن لانه من أحيانك وكل قولهم هذا فى معنى التعجب والاستغانة ومثله قول الشاعر

لُخْطَابُ لَيْلَى بِالْبَرْنِ مِنْكُمْ أَدَلُّ وَأَمْضَى مِنْ سُلَيْكِ الْمَتَانِبِ

كأنه رأى عجباً من كثرة خطاب ليلى وإفسادها عليه فقال بالبرن على سبيل التعجب أى مثلكم من يدعى للعظيم ، وقال التحليل هذه اللام بدل من الزيادة اللاحقة فى الندبة آخر الاسم من نحو يا زيدا ولذلك تعانiban فلا تدخل اللام مع ألف الندبة ومجراها واحد لانك لا تدعو أحداً منهما ليستجيب فى الحال كما فى النداء ، وقال الفراء أصل يا فلان يا آل فلان وإنما خفف بالحذف وهو ضعيف لان الاكل والأهل واحد فلو كان الأصل ما ذكره لجاز أن يقع وقعه الأهل فى بعض الاستعمال ولم يرد ذلك فاعرفه ، ومن ذلك « قولهم فى الندبة وا زيدا » ووا عمرو . موضعه نصب وهو فى تقدير مضموم حيث كان معرفة مفردا وإنما فتح آخره لمجاورة ألف الندبة كما يكسر لمجاورة ياء الاضافة فى قولك يا زيدا وسيو ضح ذلك فى موضعه ،

— تم الجزء الاول من شرح المفصل للعلامة ابن يعيش —

• ويليه ان شاء الله تعالى الجزء الثانى وأوله نوايع المنادى •

فهرست الجزء الاول من شرح المفصل للعلامة ابن يمش

صفحة	صفحة
وأثلة ذلك بما يسر الناظر	٢ خطبة صاحب الشرح
٧١ القول في وجوه اعراب الاسم من رفع . ونصب وجر . وتعريفها	٣ الكلام على لفظ الجلالة من الاشتقاق والمعنى
٧٤ بيان المرفوعات وتعريفها وقد بسط المؤلف الكلام فيها بما يعجب الناظر	٤ تفسير الحمد وبيان الفرق بينه وبين المدح
٨٣ الكلام على المبتدأ والخبر وتعريفهما	٤ تفسير الغضب . والعصبية . والصميم . والانصار وامتاز
٨٥ تقسيم المبتدأ الى نوعين معرفة ونكرة	٥ تفسير المذهب . والرشق . والالسة . والمشق والأسنة ٧ تفسير الآل
٨٧ تقسيم الخبر الى نوعين مفرد وجملة	١٤ كلام الامام محمد بن الحسن الشيباني في ما أودع كتابه من القواعد النحوية
٨٨ تقسيم الجملة الواقعة خبرا الى اربعة أضرب	١٧ بيان الباعث على تأليف هذا الكتاب
٩٢ بيان جواز تقديم الخبر على المبتدأ بشرطه وما جاء مخالفا للشرط	١٨ الكلام على معنى الكلمة والكلام والفرق بينهما
٩٤ بيان جواز حذف المبتدأ أو الخبر اذا دلت قرينة على ذلك	١٩ تقسيم الكلمة الى ثلاثة أنواع
٩٨ جواز وقوع المبتدأ والخبر معرفتين	٢٠ بيان التركيب الذي يتقدم به الكلام
٩٩ بيان أنه قد يجيء للمبتدأ خبر ان فصاعدا	٢٢ تعريف الاسم وبيان محترزاته
١٠١ خبر ان وأخواتها	٢٥ تعريف اسم الجنس وتقسيمه الى نوعين
١٠٥ خبر لا التي لنفي الجنس	٢٧ تعريف الاسم العلى وتقسيمه
١٠٨ اسم لا وما المشبهتين بليس	٢٩ تقسيم العلم المنقول الى ستة أنواع . وضرب الامثلة لها بما لا يوجد في كتاب
١٠٩ ذكر المنصوبات منها المفعول المطلق	٣٢ تقسيم المرتجل الى ضربين وبيان أمثلتهما
١١٣ تنقسم المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة الى ثلاثة أنواع	٤١ تقسيم ما يدخله لام التعريف من الاعلام الى نوعين وأمثلتهما
١١٨ بيان ما جاء من المصادر مثنى ومالا يتصرف	٤٥ كل مثنى أو مجموع من الاعلام يعرف باللام وأمثلة ذلك
١٢٢ بيان ان بعض أسماء غير مصادر تجري مجرى المصادر وهي على ضربين	٤٩ الكلام على الاسم المعرب
١٢٤ تعريف المفعول المطلق	٥١ الكلام على الاسماء السنة التي تعرب بالحروف
١٢٥ بيان المنصوب بالمستعمل اظهاره	٥٦ تقسيم الاسم المعرب الى نوعين من حيث الصرف وعدمه
١٢٧ المنصوب باللازم اضاراه ومنه المنادى وبه يتم الجزء الاول	٥٨ بيان العلال التي تمنع الاسم من الصرف